جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

ميدان العلوم الإنسانية والاجتماعية

فرع التاريخ

تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالبة :

جميدة العابدي

يوم: 2019/07/04

التطورات السياسية في العراق
(1920 – 1958 م)

لجنة المناقشة:

الصادق بوطارفة	أ.م أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة	رئيسا
وافية نفطي	أ . م ح ب	جامعة محمد خيضر- بسكرة	مقررا
محمد الطاهر بنادي	أ.م ح أ	جامعة محمد خيضر- بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية :2018_2019

شكر و عرفان

قال تعالى : ﴿ **لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** ﴾ سورة إبراهيم الآيــة 07

اللهم لك الفضل و لك الشكر و لك الحمد على إتمام هذا العمل و ما أعطيتنا من قوة وصبر فلك الشكر يا رب على هذه النعمة

و الصلاة و السلام على أشرف خلقه محمد صلى الله عليه و سلّم

أتوجه بالشكر و العرفان إلى أستاذتي المشرفة الدكتورة " **نفطي وافية** " التي شجعتني على اختيار الموضوع و تفضلت بقبول الإشراف على المذكرة ، وكان لتوجيهاتها و مقترحاتها أثرها في إخراج الرسالة بهذا المستوى ، و لذلك أرجو من الله تعالى أن يجازيها خير الجزاء

و من دواعي الاعتراف بالجميل أن أتوجه بالشكر الوافر إلى الأستاذ الفاضل " **عماد خميس حمزة**" المتخصص في تاريخ العراق الحديث و المعاصر في جامعة الأنبار (العراق) والذي بدوره كان خير المرشد و الموجّه لي في جميع مراحل إنجاز المذكرة ، حيث زودني بمعلومات مهمة حول موضوع الدراسة ، كما قام بتصوير بعض الوثائق و الكتب بالإضافة إلى بعض المذكرات والرسائل الجامعية الغير منشورة و التي أفادتني كثيرا في الموضوع .

أيضا أوجّه شكري إلى طلبة الماجستير " **أحمد الخفاجي** " و " **أحمد غانم** " من جامعة الموصل العراقية و اللذان قدما لي جميع التسهيلات منذ بداية العمل و زودوني بالمصادر و المراجع النادرة بالإضافة إلى تصوير مجموعة من الكتب و التي ساعدتني كثيرا في الدراسة .

كما أتقدّم أيضا بالشكر و التقدير إلى كافة أساتذة قسم العلوم الإنسانية و بالخصوص أساتذة التاريخ على المجهودات المبذولة طوال سنوات الدراسة .

و في الختام أرجو أن يكون هذا الجهد المتواضع الذي أضعه بين أيدي أساتذتي رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل قد ارتقى إلى القبول و الرضا و لا أدعي الكمال في عملي هذا فالكمال للباري وحده ، فإن أصبت فذاك فضلٌ من الله تبارك و تعالى و إن أخطأت فمن نفسي

قائمة المختصرات

الرمز	الكلـــــــــــمة
تر	ترجمة
تع	تعريب
تح	تحقيق
د.ت	دون تاريخ نشر
د.د	دون دار نشر
د.م	دون مكان نشر
ط	طبعة
ج	جزء
ع	عدد
مج	مجلد

مقدمـــــــة

تميز العراق بمكانة تاريخية على مدى العصور باعتباره مهدا لأهم الحضارات و مركزا للديانات و العقائد المختلفة منذ عهود طويلة ، هذا بالإضافة إلى موقعه الاستراتيجي المتميز ذلك أنه يربط بين آسيا و أوربا ، و يمثل أقصر الطرق بين المحيط الهندي و البحر الأبيض المتوسط ممَا جعل منه محورا مهما في العالم ، و لقد شهد تاريخ العراق منذ القدم سلسلة من الأحداث تمثَلت في تناحر الشعوب و الأمم القوية طمعا في كنوزه و استغلالا لموقعه ، فقد تصارع عليه منذ قديم الزمان الفرس و الرومان ، ثم العرب و المغول ، كما تنافس عليه الإيرانيون و العثمانيون، ثم طمعت فيه في العهد الأخير الدول الاستعمارية الأوربية .

و في مطلع القرن العشرين ازدادت أهمية العراق الإستراتيجية درجة كبيرة نتيجة لتزايد أهمية منطقة الخليج العربي دوليا ، و تصاعد الصراعات السياسية و الاقتصادية العالمية فيها ومن هنا برزت المصالح البريطانية في المنطقة باعتبارها مجالا حيويا للنشاط السياسي والاقتصادي البريطاني ، حيث عملت على بسط نفوذها في المنطقة لتأمين مصالحها الاقتصادية بحماية طرقها التجارية ، و عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918 م كانت بمثابة الفرصة السانحة لبريطانيا لتحقيق مآربها ، و من هنا بدأت في وضع خططها العسكرية لاحتلال العراق وبعد أن وضعت الحرب أوزارها و تمكنت بريطانيا من فرض سيطرتها على المنطقة ، بدأت بوادر دخول العراق مرحلة انتقالية جديدة في التشكل خاصة بعد إعلان الانتداب البريطاني سنة 1920 م و الذي أدى بدوره إلى سخط الشعب العراقي و قيام ما يُعرف بثورة العشرين و التي مهدت لقيام نظام حكم جديد سُمي بالنظام الملكي ؛ شهد العراق في ظله العديد من التطورات في المجال السياسي و التي أثرت بشكل مباشر على أوضاعه الداخلية . و من هنا جاء عنوان المذكرة **"التطورات السياسية في العراق 1920-1958 م "** .

أهداف الدراسة :

- إبراز أهم الأحداث السياسية الحاصلة في العراق خلال فترة الدراسة من خلال تتبع حيثياتها.
- التعرف على طبيعة الحياة السياسية للعراق خلال فترة الحكم الملكي .
- تسليط الضوء على أهم التمردات و الانقلابات التي شهدتها المنطقة في تلك الفترة و إبراز مدى تأثيرها على الأوضاع الداخلية .
- التعرف على أهم الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في تاريخ العراق السياسي .

أسباب اختيار الموضوع :

- الميل الذاتي و الرغبة الشخصية لدراسة التاريخ العراقي في هذه الفترة و التعرف على أهم الأحداث السياسية .
- الأهمية الإستراتيجية للعراق و التي جعلت منه محورا لأهم الصراعات و الأزمات السياسية.
- إثراء الرصيد المعرفي بالتعرف على الوقائع التي عاشتها المنطقة و خباياها .
- قلة الدراسات العلمية و الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع رغم أنها فترة مهمة في تاريخ العراق السياسي .

إشكالية الدراسة :

عرف العراق خلال فترة الدراسة سلسلة من الأحداث و التغيرات السياسية و التي انعكست بصفة مباشرة على مجرى الحياة السياسية ، كما برزت مجموعة من الشخصيات لعبت دورا مهما في تغيّر أوضاع العراق السياسية و على ضوء هذا نطرح الإشكالية التالية :

- ما هي أبرز التغيرات السياسية التي شهدها العراق خلال الفترة الممتدّة من 1920 إلى 1958 م ؟

التساؤلات الفرعية :

- ما هي أهم الأحداث السياسية التي شهدها العراق خلال فترة الانتداب البريطاني ؟
- بماذا تميزت الأوضاع السياسية للعراق بعد الاستقلال 1932 م ؟
- ما هي أبرز التحولات السياسية التي عاشها العراق بعد الحرب العالمية الثانية ؟ وما هي انعكاساتها ؟

المناهج المتبعة :

و للإجابة على الإشكالية المطروحة و الإلمام بجوانب الموضوع اعتمدنا على :

المنهج التاريخي : و ذلك من خلال إبراز أهم التطورات السياسية الحاصلة في العراق في تلك الفترة و تتبعها حسب تسلسل زمني مع تحليل المحطات الهامة في تاريخ العراق السياسي خلال فترة الدراسة .

المنهج الوصفي : و ذلك من خلال عرض أهم الوقائع السياسية و وصف مجرياتها .

خطة الدراسة :

لقد تم وضع خطة لموضوع الدراسة اشتملت على ثلاثة فصول ، و ذلك وفقا للمادة العلمية التي تمّ الحصول عليها ، و كانت البداية بالمقدمة و التي تم فيها التمهيد للموضوع .

أما الفصل الأول فكان بعنوان الأوضاع السياسية في العراق 1920 – 1932 م ، وتضمّن مبحثين ، الأول بعنوان الأوضاع السياسية في العراق 1920 – 1924 م تناولنا من خلاله الاحتلال البريطاني للعراق و ما تبع ذلك من ردود فعل الجماهير بإعلان الثورة لاستبدال طبيعة الحكم البريطاني و بداية الحكم الملكي في العراق و عقد أول معاهدة بين بريطانيا و العراق ، أما المبحث الثاني فجاء بعنوان الأوضاع السياسية في العراق 1925 – 1932 م و الذي تناولنا من

خلاله بداية الحياة النيابية في العراق و وصولا إلى عقد أهم معاهدة بين الطرفين العراقي والبريطاني عام 1930 م ، ثم تحقيق العراق لاستقلاله و انضمامه إلى عصبة الأمم .

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان الاضطرابات السياسية في العراق 1933 – 1945 م والذي انقسم بدوره إلى مبحثين الأول بعنوان الأوضاع السياسية في العراق 1933 – 1936 م والذي تناولنا من خلاله أهم الاضطرابات الحاصلة ، بداية بالتمرد الآثوري و بروز دور الجيش في تلك الفترة من خلال قضائه على تلك التمردات ، و قيامه بأول انقلاب عسكري في تاريخ العراق أما المبحث الثاني فجاء بعنوان تطور الأوضاع السياسية في العراق 1937 – 1945 م و الذي نتناول من خلاله ظهور لبعض الشخصيات التي لعبت دورا مهما في السياسة العراقية أمثال الوصي عبد الإله ، و بروز أهم حركة بقيادة رشيد عالي الكيلاني و التي انتهت بعودة الاحتلال البريطاني الثاني للعراق .

وبالنسبة للفصل الثالث فقد تناول التحولات السياسية في العراق 1946 – 1958م وتضمن مبحثين أيضا ، الأول تحت عنوان الحالة السياسية في العراق 1946 – 1951 م والذي يتناول تبلور الوعي السياسي بعد الحرب العالمية الثانية و عودة الأحزاب السياسية من جديد بعد انقطاعها لفترة من الزمن ، و التمهيد لعقد معاهدة جديدة بين بريطانيا و العراق كمعاهدة بديلة لمعاهدة 1930 م و انعكاس ذلك على الأوضاع الداخلية في العراق ، أما المبحث الثاني فيتناول أثر تدخل الجيش العراقي في السياسة 1952 – 1958 م و ما شهدته هذه الفترة من ظهور أهم تنظيم عُرف بالضباط الأحرار ، و ازدياد حدة المعارضة للنظام الملكي بسبب سيطرة بعض الشخصيات العراقية لا سيما بعد عقد حلف بغداد ، ثم جاء تشكيل جبهة الاتحاد الوطني التي عملت على توحيد العمل مع الضباط الأحرار ، ثم مهدت لسقوط النظام الملكي في العراق ودخوله فترة حكم جديدة .

أما الخاتمة فهي عبارة عن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة

المصادر و المراجع المعتمدة :

أما بالنسبة للمادة العلمية التي تم الاعتماد عليها بهدف دراسة الموضوع دراسة علمية دقيقة فقد تنوعت ما بين المصادر و المراجع .

و من أهم المصادر المعتمدة : كتاب عبد الرزاق الحسني " **تاريخ العراق السياسي** " بأجزائه الثلاث ، و الذي أفادني كثيرا في الدراسة ، لأنه تطرق إلى معظم جوانب الموضوع حيث تناول حيثيات ثورة العشرين و المعاهدات العراقية البريطانية ، و أبرز التمردات و الحركات التي عرفها العراق مثل التمرد الآثوري و حركة 1941 م . بالإضافة إلى كتابه الذي جاء تحت عنوان "**أحداث عاصرتها** " و الذي يعتبر أيضا من أهم المصادر الخاصة بالموضوع حيث استفدت منه في دراسة فترة تولي الأمير عبد الإله الوصاية على العرش ، ثم معاهدة بورتسموث عام 1948 م و التي جاءت بديلة لمعاهدة 1930 م ، أيضا تطرق إلى تشكيل جبهة الاتحاد الوطني .

أما بالنسبة لأهم المراجع التي اعتمدت عليها و التي كان لها علاقة كبيرة بموضوع الدراسة لتطرقها لجميع أجزائه فهي : كتاب للمؤلف محمود شاكر بعنوان **التاريخ الإسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924 – 1991** م و الذي يتناول تشكيل الحكومة العراقية ، و الأحزاب العراقية التي تشكلت في فترة الانتداب و بعد الحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلى تطرقه لأول معاهدة عراقية – بريطانية و هي معاهدة 1922 م ، كما تناول الأوضاع السياسية التي عرفها العراق بعد انتهاء حركة مايس 1941 م و بداية الاحتلال البريطاني الثاني للعراق ، بالإضافة إلى حلف بغداد . أيضا كتاب بعنوان " **تاريخ العراق الحديث و المعاصر** " للمؤلف محمد سهيل طقوش و الذي تناول استقلال العراق و دخوله عصبة الأمم سنة 1932 م ، و ظهور تنظيم الضباط الأحرار ، و تطرق أيضا لثورة 14 جويلية 1958 م و التي أدت إلى سقوط النظام الملكي في العراق .

هذا بالإضافة إلى مجموعة من المذكرات و الرسائل الجامعية من الجامعة العراقية و التي تناولت تاريخ العراق السياسي في تلك الفترة ، و من أهمها : أطروحة دكتوراه بعنوان " **الحياة الحزبية في العراق 1958 – 1968 دراسة تاريخية** " للطالب قابل محسن كاظم الركابي ، والتي تناولت الأحزاب السياسية في العراق منذ تأسيسها ، بالإضافة إلى رسالة ماجستير للطالبة سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي بعنوان " **الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920– 1932**" و التي تناولت الانتداب البريطاني للعراق و تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة .

الصعوبات :

بالنسبة لصعوبات الدراسة و التي لا يخلو منها أي بحث أكاديمي فتمثلت في :

- طول المجال الزماني لفترة الدراسة و كثرة الأحداث السياسية التي عاشها العراق في تلك الفترة و تشعبها مما جعلني أجد صعوبة في التعمق في جميع تفاصيل تلك الأحداث .
- تعدد الشخصيات التي لعبت دورا بارزا في تاريخ العراق السياسي خلال فترة الدراسة مما جعلني فقط أركز على بعض الشخصيات المهمة بالنسبة للموضوع دون غيرها .

الفصل الأول

الأوضاع السياسية في العراق 1920 – 1932 م

أولا : الأوضاع السياسية في العراق 1920 – 1924 م

ثانيا : الأوضاع السياسية في العراق 1925 – 1932 م

أولا : الأوضاع السياسية في العراق 1920 – 1924 م

1 – الاحتلال البريطاني للعراق و قيام ثورة العشرين 1920 م

تركزت الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية في الشرق ، في قواعد لها بالهند التي عُدت درة التاج البريطاني ، و في نهاية القرن التاسع عشر أكدت الإدارة البريطانية على أهمية السيطرة على العراق و احتلاله ، و ذلك لتأمين سلامة مواصلاتها ، فقررت حكومة الهند تجهيز حملة عسكرية لتحقيق هذا الهدف و حشدت القوات البريطانية جنوب العراق ، و لقد تزامن ذلك مع نشوب الحرب العالمية الأولى 1914 م[1] ، و التي وجدتها بريطانيا فرصة سانحة لكي تحقق أطماعها في العراق ففي اليوم التالي لدخول الدولة العثمانية الحرب ضد بريطانيا نزلت إلى البر عند الفاو على مصب شط العرب قوة بريطانية قادمة من الهند يرافقها سير برسي كوكس[2] (ينظر الملحق رقم 01 ص 92) بصفته كبير الضباط السياسيين[3] ثم أكملت احتلال البصرة ، و في 11 مارس 1917 م نجح الجنرال ستانلي مود[4] في احتلال بغداد وأصدر بيانا إلى الشعب العراقي لامتصاص سخط الجماهير ، و مما جاء في هذا البيان : << إن جيوشنا لم تدخل مدنكم و أراضيكم بمنزلة قاهرين

---

[1]. مفيد الزيدي ، **التاريخ العربي بين الحداثة والمعاصرة** ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن) ، 2010 ، ص 32 .

[2] برسي كوكس : ولد في 20 نوفمبر 1864 م في مدينة هيرون كيت مقاطعة إسيكس في بريطانيا ، تلقى علومه العسكرية في الأكاديمية الملكية العسكرية في سانت هيرت ، ثم خدم في الجيش البريطاني بالهند حتى عام 1890 م ، و خلال سنوات (1893 – 1914) التحق بالخدمة السياسية الهندية ثم تولّى وظائف مختلفة في منطقة الخليج العربي ، و بعد الحرب العالمية الأولى أصبح حاكما سياسيا في العراق ، توفي سنة 1937 م . للمزيد ينظر : صبري فالح الحمدي ، **برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد ، الكويت ، الحجاز ، حائل (1915 – 1923)** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت (لبنان) ، 2016 ، ص 19 .

[3] محمود صالح منسي ، **الشرق العربي المعاصر (القسم الأول الهلال الخصيب)** ، (د ، د) ، (د ، م) ، 1990 ، ص16.

[4] ستانلي مود : عين قائدا عاما لفيلق دجلة في أوت 1916 ليأخذ على عاتقه احتلال بغداد التي دخلها في 11 مارس 1917 م وتوفي بسبب مرض مزمن ، و كان الاعتقاد سائدا في حينه أنه مات مسموما على يد يهود بغداد مما دفع السلطات البريطانية القيام بإجراء تحقيق واسع في ظروف وفاته ، دفن في المقبرة العسكرية ببغداد . ينظر: **مذكرات السيد محسن أبو طبيخ 1910–1960 ، خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث** ، جم و تح : جميل محسن أبو الطبيخ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 2001 ، ص 51 .

أو أعداء ، بل بمنزلة محررين[1]>> ، وفي نوفمبر 1918 م تم احتلال الموصل ، و بهذا أكملت بريطانيا احتلال معظم أنحاء البلاد من الجنوب إلى الشمال و من الشرق إلى الغرب[2].

بعد أن تمكنت بريطانيا من السيطرة على العراق بأكمله ، عقدت مع الحلفاء مؤتمرا في سان ريمو في أفريل 1920 م ، وبموجب قرارات هذا المؤتمر خضع العراق للانتداب البريطاني وفق المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم و هي المادة التي تخص الانتداب و التي جاء فيها << إن بعض الشعوب التي كانت تعود سابقا إلى الإمبراطورية العثمانية وصلت إلى درجة من التطور بحيث يمكن أن يُعترف بوجودها كأمم مستقلة بشرط أن توجه حكمها نصائح و مساعدة الدول المتقدمة إلى الوقت الذي تصبح فيه أهلا لأن تقود نفسها و يجب أن تؤخذ رغبات هذه الشعوب بنظر الاعتبار قبل أي شيء آخر عند اختيار الدولة المنتدبة >>[3] .

و في أكتوبر من العام نفسه وصل السير برسي كوكس إلى العراق و أذاع منشورا إلى جميع طوائف و عشائر العراق الثائرة ضد قانون الانتداب ، فكان ذلك بمثابة ضربة للآمال الوطنية فتضافرت الجهود للمطالبة بالحقوق المشروعة و المتمثلة بالاستقلال و أخذت الاجتماعات السرية تُعقد في بغداد و في المحافظات الأخرى ، و قادت إلى الثورة العراقية الكبرى في العام

[1] صادق حسن سوداني ، **لمحات موجزة من تأريخ نضال الشعب العراقي** ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، الجمهورية العراقية ، 1979 ، ص ص 3 ، 4 .

[2] Halla Fatah , Frank Caso , **A Brief History Of Iraq** , An imprint of infobase publishing , New York , 2009 , p 157 .

[3] سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي ، **الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920–1932** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف محمد علي داهش ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2002 ، ص 17 .

1920 م[1] و التي امتدت من الرميثة يوم 30 جوان 1920 م و إلى معظم أنحاء الفرات الأوسط فلواء ديالي ، فلتعفر ، وسرت سريان النار في الهشيم ، و استمرت ستة أشهر[2].

و يعتبر اعتقال الشيخ شعلان أبو الجون[3] في 20 جوان 1920 م بمنزلة الشرارة التي أججت هذه الثورة[4] ، إذ اتجه عدد من أفراد عشيرته " الظوالم " إلى دار الحكومة فاقتحموها مهاجمين الحرس المحيط بالسجن و قتلوا خمسة أفراد و جُرحوا سبعة ، و عندما تغلبوا عليهم استطاعوا إخراج الشيخ شعلان من السجن[5]، فكان ذلك إيذانا باندلاع المواجهة ضد الوجود البريطاني في البلاد ، و في اليوم الثاني تمت مهاجمة سكة الحديد المارة في منطقة السماوة والرميثة و الخضر ، و في الرابع من جويلية صدت العشائر هجوما للقوات البريطانية في محاولة لفك الحصار عن الحامية ، لاسيما و أن العشائر الثائرة استطاعت قطع السكة الحديدية شمال وجنوب الرميثة فعزلت الحامية البريطانية بصورة محكمة[6] .

ازدادت هذه المقاومة المسلحة قوة عندما شملت إلى جانب العشائر المدن ، و خاصة المدن المقدسة كالنجف و كربلاء و الكاظمية و سامراء ، حيث جرى إعلان الجهاد ضد المحتلين والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين و جلاء القوات البريطانية و منح العراق الاستقلال التام لإقرار

---

[1] محمد صبري ابراهيم العزاوي ، **الوحدة الوطنية و النظام السياسي العراقي دراسة في المعوقات والحلول** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، إشراف عبد الجبار أحمد عبد الله ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2007 ، ص 18.

[2] عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ج1 ، ط7 ، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2008 ، ص ص 42 ، 43 .

[3] شعلان أبو الجون : رئيس عشيرة الظوالم من بني حجيم تسكن في أراضي العوجة بين الأبيض و السماوة بناحية الرميثة ، كان من زعماء الثورة العراقية 1920 ، وقد انتخب نائبا عن الديوانية في المجلس التأسيسي سنة 1924 م ، وتوفي في 28 كانون الثاني 1930 م . ينظر : مير بصري ، **أعلام الوطنية والقومية العربية** ، دار الحكمة ، لندن ، 1999 ، ص 298.

[4] علي المحجوبي ، **العالم العربي الحديث والمعاصر تخلف فاستعمار فمقاومة** ، دار محمد علي للنشر ، صفاقس (تونس) ، 2009 ، ص 168 .

[5]. مذكرات محسن أبو طبيخ ، مصدر سابق ، ص 131 .

[6] وسن صاحب عيدان الجبوري ، **وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري– دراسة تحليلية** ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، إشراف علاء حسين الرهيمي ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة (العراق) ، 2011 ، ص 158.

مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، و قد دفعت الفتاوى الدينية التي أقرت بموجب الشريعة الإسلامية الكفاح المسلح ضد الجيوش الأجنبية المحتلة لأراضي الوطن إلى انضمام العديد من الوطنيين في جميع أنحاء العراق إلى صفوف المقاومة ، و حتى يكون هذا الكفاح المسلح محكما وفاعلا و شاملا أنشئ " مكتب الثورة " بمساهمة من رجال الدين و شيوخ عشائر الفرات الأوسط إضافة إلى رموز الحركة الوطنية العراقية فعمل هذا الجهاز على توحيد الأهالي و تعبئتهم حول فكرة التحرير الوطني و حثهم على مقاومة العدو ، و قد لقيت هذه الدعاية صدى كبيرا لدى الجماهير العراقية ، و ساهمت بذلك في تصعيد النضال ضد قوات الاحتلال[1] ، فاضطر الانجليز إلى جلب إمدادات كبيرة من الهند لتعزيز قواتهم في العراق بحيث تستطيع إخماد الثورة ، فتمكنت بريطانيا بعد أن حشدت قواتها الضخمة من القضاء على الثورة[2] .

و لقد كبدت الثورة الانجليز و البلاد خسائر جسيمة في المال و الأرواح فقد تكبد الانجليز حوالي ألفين و خمسمائة قتيل و أسير و جريح ، و الثوار ما يقرب من عشرة آلاف إصابة وقع معظمها في منطقة الفرات الأوسط ، و تكبدت القوات البريطانية علاوة على ذلك أربعين مليون باون استرليني[3] .

2 – تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة و قيام الحكم الملكي 1921 م

لقد كانت ثورة العشرين نقطة تحول كبيرة في مسيرة العراق و العراقيين ، فهي رغم عدم تكافؤ الطرفين إلا أنها استطاعت أن تحقق شيئا ليس بالقليل ، فمن النتائج المهمة التي تمخضت

[1] علي المحجوبي ، مرجع سابق ، ص ص 168 ، 169 .

[2] اسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر ، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر 1492 – 1980 الجناح الآسيوي** ، ج1 ، دار المريخ للنشر ، الرياض (المملكة العربية السعودية) ، 1995 ، ص 187 .

[3] أرنولد ولسن ، **الثورة العراقية** ، تر جعفر الخياط ، دار الرافدين ، بيروت (لبنان) ، 1971 ، ص 8 .

عنها الثورة هي تنظيم العلاقات العراقية البريطانية[1] ، حيث بات واضحا لبريطانيا أن سياسة الحكم المباشر لم تُجد نفعا بعد تعرضها إلى خسائر مادية و بشرية جسيمة ، و أن استمرارها سيكلفها نفقات باهضة الثمن ترهق ميزانيتها ، لهذا قررت بريطانيا تغليب العقل على المجابهة و إعادة النظر في كيفية حكم العراق ، و لتنفيذ هذه السياسة أسندت الحكومة البريطانية للسير برسي كوكس مهمة إنشاء حكومة وطنية مؤقتة في العراق تضم وزراء عراقيين بإشراف بريطانيا لإنهاء الإدارة العسكرية البريطانية على العراق[2] ، و جعل أولى اهتمامات الوزارة الجديدة تهدئة البلاد وإعلان العفو العام ، و سن قانون للانتخابات ، و إعادة الضباط العراقيين الموجودين في سورية و تشكيل جيش عراقي لاستيعابهم من أجل إنهاء معارضتهم للوجود البريطاني[3] .

قام برسي كوكس بجمع مجلسه الاستشاري المؤلف من ناظر العدلية ، و ناظر المالية ومساعده ، و ناظر الأشغال ، و فيلبي (ناظر الداخلية) ، و أمينة سرّه (غبرترود بل) ، و أبدى للمجلس رأيه في تشكيل حكومة تكون صلة الوصل بينه و بين الشعب ، و أبدى لهم أنه قرر تكليف عبد الرحمان الكيلاني[4] نقيب أشراف بغداد ، بتشكيل هذه الحكومة لما له من منزلة

---

[1] بشار فتحي جاسم العكيدي ، **صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق 1939– 1958 دراسة تاريخية سياسية** ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2011 ، ص 48 .

[2] مهند كاظم رشيد البديري ، **الجيش العراقي تطوره وأثره السياسي 1941 – 1958** ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، إشراف ربيع حيدر طاهر الموسوي ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2011 ، ص 16.

[3] عمار علي السمر ، **شمال العراق 1958–1975 دراسة سياسية** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2012 ، ص 94 .

[4] عبد الرحمن الكيلاني : (1845 – 1927) سياسي و رجل دولة عراقي ، عميد الأسرة الكيلانية ، وقع اختيار الانكليز عليه ليكون أول رئيس للحكومة المحلية و كان عمره آنذاك يقارب الثمانين ، و في عهد وزارته الأولى التي شكّلها في أكتوبر 1920 م تم إعلان العفو العام و إعادة المنفيين السياسيين و تتويج فيصل ملكا و عقد المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 م ، و في سبتمبر 1921 م ألف وزارته الثانية و دامت قرابة العام ، كان النقيب رجلا محافظا يخشى الانجليز و يسايرهم ، له بعض المؤلفات و المساجلات الأدبية . ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، دار الهدى ، بيروت ، (د ، ت) ، ص 831 .

اجتماعية لدى الناس و مركز ديني ، فوافق الكيلاني على تشكيل الحكومة ، و ألّفها بمعرفة برسي كوكس التامة يوم 25 أكتوبر 1920 م[1] .

تألفت الحكومة الجديدة و التي أُطلق عليها (الحكومة المؤقتة) من ثمانية وزراء أصليين مع عشرة وزراء دولة و مستشارين بريطانيين للوزراء العرب الأصليين[2] ، و قُسم العراق إلى عدد من الوحدات الإدارية (ألوية ، أقضية ، نواحي) و تولى موظف عراقي إدارة كل وحدة و بجانبه مستشار انجليزي ، و في بغداد أوجدت السلطات عددا من الدواوين و الدوائر على رأس كل منها مدير عام عراقي و بجانبه مفتش انجليزي ، مما يعني أن السلطات التنفيذية للحكومة كانت محدودة أيضا و أن الإدارة خاضعة للسلطات البريطانية حتى أنه لا يصدر قرار إلا بموافقة المندوب السامي البريطاني[3] ، و رغم شكلية هذه الحكومة و الظروف التي أحاطت بتأليفها ، إلا أنه يمكن القول أنها تعدّ أول حكومة عراقية وطنية في تاريخ العراق[4] .

ثم ظهرت الحاجة إلى حاكم عربي يترأس الدولة العراقية ، و يعمل على تنظيم العلاقات العراقية البريطانية الجديدة ، و رددت الأندية و المحافل أسماء عدد من المرشحين لرئاسة الدولة مثل الأمير عبد الله ، و نقيب بغداد السيد عبد الرحمان الكيلاني ، و نقيب البصرة السيد طالب باشا ، و الشيخ خزعل أحد أبناء الأسرة العثمانية المالكة ، و أحد أعضاء الأسرة الخديوية المصرية و حتى آغا خان زعيم الإسماعيلية ، غير أن الدعاية للمرشحين سرعان ما اشتدت لصالح أحد أنجال الشريف حسين ملك الحجاز بتأثير بعض الانجليز ، و بتأثير ضباط الجيش العربي

---

[1] محمود شاكر ، **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924-1991** ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص ص 45 ، 46 .

[2] فاروق صالح العمر ، **حول سياسة بريطانيا في العراق 1913 – 1921** ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1977 ، ص 95 .

[3] زين العابدين شمس الدين نجم ، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2011 ، ص ص 243 ، 244 .

[4] سفانة هزاع اسماعيل حمودي الطائي ، مرجع سابق ، ص 21 .

الشريفي الذين عادوا إلى العراق ، فضلا عن تأثير الأوساط الشعبية في البلاد[1] ، و مالت الدعاية لفيصل[2] (ينظر الملحق رقم 02 ص 93) و هناك مجموعة من العوامل جعلت من فيصل المرشح الأفضل في نظر البريطانيين للقيادة ، مثل ذلك صلاته الحسنة مع بريطانيا وخبرته بالإدارة العراقية البريطانية ، بحيث يستطيع أن يدير العراق بارتباط وثيق مع بريطانيا على أفضل وجه وأفضل من أي عربي آخر ، و لأن بإمكانه أن يتحول دينيا إلى ملتقى الطوائف وبسبب عدم اتفاقه مع البلاشفة[3] .

في الوقت الذي كانت البلاد العراقية تغلي بالاضطرابات الداخلية و الاتجاهات الفكرية قررت الحكومة البريطانية في لندن نقل المستر ونستون تشرشل[4] من منصب وزارة الحربية إلى منصب وزارة المستعمرات ، و تقرّر عقد مؤتمر في القاهرة 12 مارس 1921 م يحضره الممثلون البريطانيون في بلدان الشرق و من جملتها العراق ، و كان الوفد العراقي إلى " مؤتمر القاهرة " مكونا من : المندوب السامي السير برسي كوكس ، و قائد القوات البريطانية في العراق الجنرال

---

[1]. أحمد طربين ، **تاريخ المشرق العربي المعاصر** ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، 2007 ، ص 445 .

[2] فيصل الأول : (1883 – 1933) نجل الملك حسين ملك الحجاز ، وُلد بمدينة الطائف ، و عندما دُعي والده إلى الأستانة للإقامة بها عام 1894 م كان قد اصطحبه معه هو و أنجاله علي و عبد الله ، و درس هناك العلوم الدينية و العربية و اللغة التركية و سائر العلوم و الآداب ، و عند تعيين حسين شريفا لمكة و أمير للحجاز عام 1909 م عاد فيصل إلى الديار مع أبيه ، و في سنة 1916 م رفع علم الثورة في الحجاز و تولّى قيادة الجيش الشمالي ، كما حارب إلى جانب القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللمبي ، و في 1918م دخل دمشق على رأس الجيش العربي ، و خرج منها عقب وقوع معركة ميسلون 25 جويلية 1920 للمزيد ينظر : مير بصري ، **أعلام السياسة في العراق الحديث** ، ج1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2005 ، ص ص 7 – 9 .

[3] عبد المجيد كامل عبد اللطيف ، **دور فيصل الأول في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921–1933** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، إشراف كمال مظهر أحمد ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 1990 ، ص 34 .

[4] ونستون تشرشل : ولد في 30 نوفمبر 1874 م في قصر بلاينهام القريب من أكسفورد ، توفي والده و هو في السادسة و الأربعين من عمره في ظروف مأساوية أدّت إلى تجريده من لقبه ، رغم أنه كان قد بدأ حياته السياسية بنجاح عظيم و استطاع أن يتولّى منصب وزارة المالية و هو في الثلاثين من العمر ، سنة 1894 م التحق بالمدرسة الحربية الملكية في ساندهيرت و تخرّج منها ، كانت مهمته الأولى مع الجيش الاسباني في كوبا ثم أُرسل إلى الهند و قضى فيها مدة طويلة ، و عام 1898 نشر كتابه الأول " قصة قوات سهل مالاكاند " ، بعدها نُقل إلى جنوب افريقيا ، و قبل نهاية القرن كانت شهرته قد عمّت أرجاء العالم الغربي. للمزيد ينظر : محمد برهام المشاعلي ، **الموسوعة السياسية و الاقتصادية** ، دار الأحمدي للنشر ، القاهرة ، 2007 ، ص 301 .

ايلمر هالدن ، و وزير الدفاع الوطني جعفر العسكري ، ووزير المالية ساسون حقيل ، و مستشار وزارة المالية سليتر ، و مستشار وزارة الأشغال و المواصلات اتكنن ، و مستشار وزارة الدفاع بالوكالة الميجر ايدي ، و السكرتيرة الشرقية لدار الانتداب البريطانية في العراق المس بل ، و قد غادر هذا الوفد بغداد في يوم 22 فيفري 1921 م ليحضر جلسات المؤتمر في الثاني عشر من مارس من هذه السنة[1] .

و بعد استعراض كافة الأسماء المرشحة لاستلال منصب عرش العراق و الذين طُرحت أسماؤهم على طاولة المؤتمر ، أعلن وزير المستعمرات البريطاني تشرشل أن المرشح الأكبر حظا في عرش العراق هو الأمير الهاشمي فيصل حيث قال في معرض دعمه لترشيح فيصل : << أن فيصلا من بيت رفيع و أنه ابن الملك حسين شريف مكة المكرمة لذلك نال دعم و موافقة الحكومة البريطانية في ترشيحه على عرش العراق>>[2] .

لم يشأ فيصل أن يُصور بصورة من وصل إلى الحكم على أسنة الرماح الانجليزية ففضل إجراء استفتاء للشعب العراقي على شخصه ، و أن تحدد علاقات العراق مع بريطانيا بمعاهدة تحالف وقد تدخلت السلطات البريطانية للتأثير على عملية الاستفتاء الذي جاء في صالح فيصل بنسبة بلغت 96% ، و تمت مبايعة مجلس الوزراء للأمير فيصل في 11 جويلية 1921 م[3] ، وفي يوم 23 أوت 1921 م توج في بغداد ملكا على العراق[4] ، و سيرا على التقاليد الدستورية المتبعة عند اعتلاء ملك على العرش قدّم النقيب و بصورة رسمية إلى جلالة الملك فيصل استقالة حكومته

---

[1] عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** ، ج1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (د ، م) ، (د، ت) ، ص ص 29 ، 30 .

[2] يعقوب يوسف كورية ، **إنجليز في حياة فيصل الأول** ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1998 ، ص ص 14 ، 15 .

[3] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 245 .

[4] Peter Sluglett , **Britain In Iraq: contriving King and Country** , I.B.Tauris , london , 2007 , p 44 .

فقبلها جلالته ، و طلب الاستمرار في العمل ريثما يتم تشكيل وزارة جديدة[1] ، و لقد واجهت فيصل عدة مشكلات كان عليه حلها ، من أهمها :

1- محاولة صهر المجموعات و الطوائف العرقية و المذهبية التي كان يتكون منها الشعب العراقي كالشيعة و الأكراد ، وتكوين هوية وطنية من هذه العناصر.

2- تحقيق الاستقلال للعراق وإحلال معاهدة محل نظام الانتداب الذي كان يكرهه الشعب العراقي مع تجنب المواجهة مع بريطانيا و محاولة التوفيق بين أماني البلاد و إمكانيتها والمصالح البريطانية[2] .

و لقد عمل فيصل على تأسيس الجيش العراقي الحديث ، و إنشاء الكلية العسكرية سنة 1925م ، و تقدّم التعليم ، و إرسال البعثات العلمية إلى الخارج ، و استقدام المدرسين والمهندسين و الفنيين من مصر ، و إنشاء عدّة كليات كانت نواة لجامعة بغداد ، كما عمل على توسيع الزراعة عن طريق مشروعات الري الحديثة ، و قيام الصناعات النسيجية الآلية ، كما قام بعقد معاهدات صداقة و حسن جوار مع كل من المملكة العربية السعودية و الأردن و تركيا ، وسمح بإنشاء الأحزاب السياسية على النمط الأوربي الغربي لكي تساعد على نمو تطور الديمقراطية في البلاد[3].

3- إجازة الأحزاب السياسية 1922 م

لم يكن في العراق في عهد الاحتلال البريطاني أحزاب سياسية منظمة أو كتل حزبية معترف بها من قبل السلطة المحتلة ، و بعد إعلان الانتداب البريطاني كانت هناك محاولات لتأسيس أحزاب سياسية ، ففي النصف الثاني من عام 1921 م راجع جماعة من الوطنيين في الكاظمية وبغداد وزارة الداخلية و دائرة المندوب السامي البريطاني في العراق للحصول على

[1] مذكرات برسي كوكس و هنري دوبس ، **صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة 1914 إلى سنة 1926 تكوين الحكم الوطني في العراق** ، تع بشير فرجو ، مطبعة الاتّحاد الجديدة ، الموصل ، (د ، ت) ، ص ص 52 – 53 .

[2] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 245 .

[3] اسماعيل أحمد ياغي ، محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص ص 188 – 189 .

الموافقة بتأسيس حزب سياسي باسم " حزب النهضة العراقية " إلا أن هذا الطلب رفض من قبل السلطات المسؤولة لعدم وجود قانون رسمي يسمح بتأليف أحزاب سياسية ، و في 2 جويلية 1922 م صُدر قانون الجمعيات في عهد وزارة عبد الرحمان النقيب الثانية ، و ذلك للحد من الاجتماعات السياسية ووضع القانون عقوبات صارمة على أي تجمع لم تصدر به إجازة رسمية وفي ضوء ذلك قدمت الأحزاب السياسية التالية طلباتها إلى وزارة الداخلية لإجازتها[1] :

أ – الحزب الوطني العراقي :

يعد أول حزب سياسي في ظل الحكم الوطني و كان وجوده ضروريا لأن العراق كان يفتقر إلى الوحدة الوطنية و وجوب تعزيزها و رعايتها[2] ، و لقد سُمح بتأسيس الحزب في 2 أوت 1922م و كان مؤسسوه : محمد جعفر جلي أبو الثمن ، بهجت زينل ، مهدي البصير ، عبد الغفور البدري حمدي الباجه جي ، مولود مخلص ، و أحمد الداوود[3] .

أكد الحزب على استقلال العراق التام و مؤازرته للحكومة الملكية الدستورية النيابية ، و دعا إلى عدم التدخل البريطاني في شؤون البلاد الداخلية و العمل على عدم عقد أية معاهدة أو إجراء مفاوضات قبل تأليف المجلس النيابي ، و كانت تلك المطالب تحظى بتأييد الشعب العراقي ، مما يعني تجاوب الحزب مع الشعب ضد الاحتلال و تدخله في شؤون العراق الداخلية و الخارجية ولقد تم إغلاق الحزب مؤقتا و أُصدر أمر يقضي بإلقاء القبض على جعفر أبو التمن رئيس الحزب في 26 ماي 1922 م ، ثم زاول نشاطه لعدة سنوات و نتيجة للظروف التي تتعلق بالمعاهدة العراقية – البريطانية ، فقد انعقد الحزب في نهاية 1933 م مؤكدا ضرورة تعطيل نشاطه ، ثم عاد

[1] قابل محسن كاظم الركابي ، **الحياة الحزبية في العراق 1958–1968 دراسة تاريخية** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث المعاصر ، إشراف نوري عبد الحميد خليل ، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، 2011 ، ص 14 .

[2] علي محمد كريم المشهداني ، **الاتجاهات الفكرية والسياسية في العراق من عام 1958 و حتى عام 1968 (دراسة تاريخية تحليلية)** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف خيرية عبد الصاحب ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2004 ، ص 08 .

[3] محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 71 .

مرة أخرى في فيفري 1934 م و تم إصدار جريدة " الثبات " ، و بسبب معارضته للسياسة البريطانية و تدخلها السافر في شؤون العراق فقد تم غلق نشاط الحزب رسميا في 20 أفريل 1934 م[1] .

ب – حزب النهضة العراقية :

تألّف ثاني حزب سياسي عراقي بصورة رسمية في عهد الحكم الوطني في أوت 1922 م و لقد ضمت اللجنة التأسيسية كلا من : أمير الجرجقجي ، محمد حسن كبة ، الشيخ أحمد ظاهر آصف قاسم ، محمد الصدر ، عبد الرزاق الأزدي ، مهدي البصير ، أسعد الحسيني ، و عبد الجليل السور ، و تمّ انتخاب أمين الجرجقجي أمينا عاما للحزب ، فقدّم الحزب طلبا لإجازته فلم تحصل الموافقة مما دعا الحزب الاستمرار لممارسة العمل السري[2] .

يهدف حزب النهضة إلى توطيد دعائم الاستقلال التام للشعب العراقي و تحقيق رغباته بحكومة عربية ملكية دستورية ديمقراطية ، و تنشيط الفكرة الوطنية للوحدة العراقية على اختلاف أجناس العراقيين و الذين تضمهم حدود العراق الطبيعية[3] ، أما حل الحزب في أواخر أوت 1922م فقد جاء نتيجة لدعوة الحزب إلى المواجهة لقوات الاحتلال البريطاني ، حيث تم إبعاد مؤسس الحزب إلى جزيرة هينجام في الخليج العربي ، و لم يعاود الحزب نشاطه من جديد إلا بعد عودة مؤسسه الجرجقجي من المنفى نهاية عام 1924 م و إعادة انتخابه من جديد بعد تشكيل الهيئة الإدارية الجديدة للحزب ، و فتح فروع خارج بغداد للحزب بعد أن كان نشاطه مختصرا في بغداد أصدر الحزب " جريدة النهضة " في 10 أوت 1927 م ، أما أبرز موقف للحزب ضد الاحتلال

---

[1] علي محمد كريم المشهداني ، مرجع سابق ، ص 09 .

[2] سرحان غلام حسين ، << **الأحزاب السياسية و الرأي العام في عهد فيصل الأول >>** ، دراسات وبحوث الوطن العربي ، قسم الدراسات التاريخية ، ع 16 ، (د ، ت) ، ص 106 .

[3] قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 17 .

هو رفض مفاوضات العراق مع بريطانيا حول تجديد المعاهدة بين الطرفين ، فأدى ذلك إلى غلق الجريدة في 22 أكتوبر عام 1927 م من قبل المندوب السامي البريطاني[1] .

جـ – الحزب الحر العراقي :

قدمت الهيئة الإدارية للحزب طلبا إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم " الحزب الحر العراقي " و كان يمثل وجهة نظر السلطة ، و يميل إلى مصانعة سلطة الانتداب و يؤيد مبادئ وزارة السيد عبد الرحمن النقيب ، و في 23 سبتمبر 1922 م وافقت وزارة الداخلية على إنشاء الحزب و صادقت على منهاجه السياسي ، و كان أسرع حزب في إصدار جريدة ناطقة بلسانه تسمى "العاصفة"[2].

و يشار إلى أن المندوب السامي البريطاني هو من أوعز إلى محمود النقيب بتشكيل هذا الحزب لذا ضمّ الحزب الفئات الموالية للبريطانيين ، و التي ترغب في عقد معاهدة مع بريطانيا إلا أن الحزب بدأ بالاضمحلال بعد سقوط الوزارة النقيبية الثالثة في 16 نوفمبر 1922 م ، و في أواخر 1924 م انتهى الحزب وجودا[3] .

يعد الحزبان الأوليان من المعارضين ، وقد انضم إلى صفوفهم الكثير ، على حين كان الحزب الثالث من المؤيدين للحكومة و كان أتباعه قلّة[4] .

---

[1] سرحان غلام حسين ، مرجع سابق ، ص 107 .

[2] قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 18 .

[3] حسن لطيف كاظم الزبيدي ، **موسوعة السياسة العراقية مفاهيم ، أحداث ، أحزاب ، شخصيات** ، ط2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت (لبنان) ، 2013 ، ص 215 .

[4] محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 72 .

4 – المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 م و انتخاب المجلس التأسيسي

بعد تتويج الأمير فيصل ملكا على العراق ، و إزاء استمرار الرفض الشعبي لكافة أشكال السيطرة الاستعمارية ، اقتنع صناع القرار في لندن بضرورة اتخاذ منحى آخر بدلا من الاعتماد على السيطرة العسكرية المباشرة و إطالة أمدها ، و هي ما كانت مخالفة في الواقع لمبادئ نظام الانتداب و لا ترغب بها الحكومة البريطانية ، و بعد دراسة مستفيضة لهذه المسألة رجّح الساسة البريطانيون فكرة اعتماد صيغة جديدة لحفظ المصالح البريطانية و نفوذها في العراق ليست بشكل انتدابي صريح و الممقوت من قبل العراقيين ، بل بصيغة معاهدة تعقد بين الجانبين العراقي والبريطاني تتجنب الإشارة إلى كلمة الانتداب و لكنها تحتوي جميع مضامينه[1].

سارعت بريطانيا بإرسال مندوبين عنها إلى العراق لمساعدة المعتمد البريطاني برسي كوكس ببدء جولة من المفاوضات مع الملك فيصل و الحكومة العراقية حول المعاهدة و شروطها و مثلما كان متوقعا فلم تسر المفاوضات بالسهولة التي تمنتها بريطانيا ، إذ برزت العديد من النقاط التي أثارت جدلا و خلافا بين الجانبين ، لعل أبرزها : إصرار الجانب العراقي على ضرورة النص صراحة في الاتفاقية على إلغاء الانتداب و الاعتراف بالعراق دولة مستقلة ، في حين رأى الجانب البريطاني في موافقتها على ذلك الطلب بأنه اعتراف صريح منها بانتهاء سلطتها الانتدابية وبالتالي فقدانها السلطة القانونية في عقد المعاهدة ، و هي التي كانت ترغب بعقد اتفاقية لا تختلف في جوهرها عن صك الانتداب[2] .

عُرضت مواد المعاهدة (ينظر الملحق رقم 03 ص 97) على مجلس الوزراء بتاريخ 25 جوان 1922 م فقرّر مجلس الوزراء قبول المعاهدة بعد أن استطاع دار الاعتماد من ممارسة

---

[1] جعفر أصغر عباس ، **<< السياسة البريطانية والتصديق على معاهدة 1922 بين بريطانيا والعراق >>** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، كلية التربية للبنات ، مج 14 ، ع 9 ، تشرين الأول (أكتوبر) 2007 ، ص 573 .

[2] محمد عبد الرحمان نايل ، << **المعاهدة العراقية البريطانية 1922 والمعاهدة الأردنية البريطانية 1928 دراسة مقارنة** >>، المجلة الأردنية للتاريخ و الآثار ، مج 10 ، ع 01 ، 2016 ، ص 60 .

الضغوط على الحكومة العراقية ، و تقرّر أن تُصبح نافذة المفعول حالما يصادق عليها من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي[1] .

و لقد نصت المعاهدة على التزام العراق بتلقي المشورة و المساعدات من بريطانيا ، و عدم تعيين موظفين أجانب بدون موافقتها ، و أنه لا يحق للحكومة العراقية وضع قانون أساسي (دستور) تتعارض نصوصه مع المعاهدة ، و أن هذا الدستور يجب أن يأخذ بعين الاعتبار حقوق و مصالح جميع السكان أي أن بريطانيا نصبت من نفسها حامية لحقوق الأقليات العرقية و الدينية مثل الأكراد و الآشوريين و اليهود ، و اشترطت المعاهدة موافقة ملك بريطانيا على تعيين الممثلين الأجانب في بغداد، و أن يتم تدريب الجيش العراقي بواسطة فنيين بريطانيين ، فضلا عن حرية المبشرين في ممارسة نشاطهم ، و كان ملحقا بالمعاهدة بروتوكول خاص يحدد مدتها بعشرين عاما لكن عام 1923 م خُفّضت مدة المعاهدة إلى أربع سنوات فقط من أجل تخفيف حدّة معارضة العراقيين[2] .

كان لا بد من انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور للعراق و للتصديق على المعاهدة مثلما اشترط مجلس الوزراء ، و نظرا لما يحيط بعملية الانتخاب من أحداث و دعايات تدعو لمقاطعة الانتخابات ، فقد استقال النقيب ليخلفه عبد المحسن السعدون و الذي كان أشد رغبة في التعاون مع بريطانيا ، و عقد المجلس التأسيسي أول جلساته في 27 مارس 1924 م ، و في خطاب العرش الذي ألقاه الملك فيصل حدّد مهمة المجلس بالترتيب التالي :

- التصديق على المعاهدة مع بريطانيا
- وضع دستور للبلاد

[1] محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 68 .

[2] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 246 .

- وضع قانون لمجلس نيابي[1]

اجتمع المجلس يوم 2 جوان 1924 م و استمرت المناقشة أربع جلسات ، و في 10 جوان طالت الجلسة فاقترح بعضهم تأجيل المصادقة على المعاهدة ، حتى إن رئيس الوزراء قد طلب من رئيس المجلس التأسيسي التأجيل إلى الغد ، فتأجلت الجلسة ، و تضايق المعتمد السامي و أعدّ مذكرة يطلب فيها إصدار تشريع بحل المجلس التأسيسي ، و إصدار أمر باحتلال بناء المجلس و نتيجة لهذا الضغط فقد دُعي المجلس إلى جلسة فوق العادة قبل منتصف الليل و أكره الأعضاء على الحضور فاجتمع تسعة و ستون عضوا من أصل مائة عضو ، و تمّ إحاطة القوات المسلحة بالبناء ، و فُتحت الجلسة ، و تمّ التصديق على المعاهدة[2] .

ثانيا : الأوضاع السياسية في العراق 1925 – 1932 م

1 – تشكيل الأحزاب البرلمانية

بدأت الحياة النيابية في العراق في ظل نظام الحكم الملكي مع بداية تشريع قانون انتخاب مجلس النواب لسنة 1924 م ، حيث كانت المهمة الثالثة و الأخيرة للمجلس التأسيسي تشريع قانون انتخاب مجلس النواب[3] و لقد كان لافتتاح مجلس الأمة في 16 جويلية 1925 م أثر في توجيه الأحزاب السياسية توجيها جديدا ، فدخلت طورا جديدا من حيث وسائلها و غاياتها المباشرة فأخذت تؤسس وتنظم صفوفها للحصول على الكراسي في مجلس النواب ، و شكلت الكتل البرلمانية المعارضة أو المؤيدة للوزارات المختلفة ، و تلتقي جميعها على أهداف مشتركة هي تحرير العراق من الانتداب وتحقيق استقلاله التام . فتشكلت مجموعة من الأحزاب الجديدة و هي:

---

[1]. محمود صالح منسى ، مرجع سابق ، ص 41 .

[2]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 77 .

[3] فاضل محمد رضا ، **الانتخابات النيابية في العراق 1933 – 1958** ، أطروحة دكتوراه في فلسفة في التاريخ المعاصر ، إشراف جعفر عباس حميدي ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2012 ، ص 25 .

أ – حزب التقدم :

أجيز الحزب من قبل وزارة الداخلية في 22 أوت 1925 م ، و قد ضم الحزب خمسين عضوا ، و انتخب " عبد المحسن السعدون " رئيسا له ، و يعد حزب التقدم أول حزب نيابي حكومي هدفه تأييد وزارة السعدون ، و كان جميع المنتمين إليه من نواب المجلس و لا يحق لغيره الانتماء إليه و غلب عليه الطابع العشائري الذي عكس صورته في المجلس النيابي ، و قد حظي بتأييد المندوب السامي البريطاني ، لكنه لم يلق التأييد الشعبي ، و لم يكن للحزب فروع أو اجتماعات منظمة ، و قد أصدر الحزب جريدة ناطقة بلسانه هي "جريدة التقدم " في 16 أكتوبر 1925 م[1] .

إن الغاية الأساسية من سياسة الحزب هي السعي للحصول على الأغلبية في مجلس النواب من أجل تطبيق المعاهدة العراقية – البريطانية ، و دخول العراق في عصبة الأمم المتحدة بعد حصوله على الاستقلال ، و كذلك دعا الحزب إلى تقوية الجيش ، و نشر التعليم ، و الحفاظ على الوحدة الوطنية[2] .

عندما شكل جعفر العسكري وزارته الثانية في 21 نوفمبر ، قُبل عضوا في الحزب بعد تعديل المادة الثانية من النظام الداخلي للحزب ، و أصبح فيما بعد رئيسا للحزب بعد استقالة عبد المحسن السعدون من رئاسة الحزب بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب ، و لقد دار صراع بين الحزب وحزب الشعب الذي شكله ياسين الهاشمي ، و كان وراء هذا الصراع الملك فيصل الأول أحيانا ، و دار الاعتماد البريطاني أحيانا أخرى ، استقال جعفر العسكري من رئاسة الحزب بعد استقالته من رئاسة مجلس الوزراء ، فأعيد انتخاب عبد المحسن السعدون رئيسا للحزب ، و حين

[1] ابراهيم خليل أحمد ، جعفر عباس حميدي ، **تاريخ العراق المعاصر** ، دار ابن الأثير ، الموصل ، 1989 ، ص ص 55– 56

[2]. سرحان غلام حسين ، مرجع سابق ، ص 109 .

اشتدت الأزمة في وزارته أقدم على الانتحار في 13 نوفمبر 1929 م ، فاختل التوازن في الحزب وانتهى سياسيا[1] .

ب – حزب الشعب :

بعد تأسيس حزب التقدم من البرلمانيين في وزارة عبد المحسن السعدون ، التفتت مجموعة من السياسيين بإشراف و توجيه من زعيم المعارضة البريطانية ياسين الهاشمي[2] ، فشكلوا حزبا سياسيا في 20 نوفمبر 1925 م باسم "حزب الشعب " بعد حصوله على إجازة للعمل من وزارة الداخلية في 3 ديسمبر 1925 م[3] .

يعد إنشاء هذا الحزب بمثابة تطبيق لمفهوم الأحزاب البرلمانية المؤيدة و المعارضة في الدول البريطانية ، فهو أول حزب برلماني معارض أخذ ينازع حزب التقدم في المجلس النيابي لكنه لم يستطع مقاومته مقاومة مجدية ، حيث كانت الأكثرية في المجلس من حزب التقدم ، في 25 جويلية 1925 م أصدر الحزب جريدته المركزية " الشعب " إلا أنها تعطلت عن الصدور فأصدر الحزب بدلا عنها " نداء الشعب " في 20 جانفي 1926 م ، و التي كانت تتبنى قضايا الشعب ومهاجمة المعاهدة العراقية – البريطانية[4] ، أما منهاج الحزب فقد دعا إلى إنماء القوى الوطنية وتثقيفها وتقوية الشعور الوطني و العمل على إدخال العراق في عصبة الأمم[5] .

---

[1] قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص ص 24 ، 25 .

[2] ياسين الهاشمي : (1884 – 1937) رئيس وزراء و وزير سابق ، ولد ياسين حلمي في بغداد ، و في عام 1890 دخل المدرسة الرشدية العسكرية ، و عام 1895 م دخل المدرسة الاعدادية العسكرية . أرسله والده إلى الأستانة عام 1899 ليدرس العلوم العسكرية ، و في سنة 1902 تخرّج ملازم ثان في اسطنبول ، و تقلّد مناصب عسكرية مختلفة في الجيش العثماني ، عيّنه فيصل رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش العربي ، و في سنة 1922 منح رتبة فريق في الجيش العراقي الناشئ . للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 669 – 760 .

[3] سرحان غلام حسين ، مرجع سابق ، ص 110 .

[4] قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 25 .

[5] علي محمد كريم المشهداني ، مرجع سابق ، ص 11 .

كان الخطأ الذي وقع فيه حزب الشعب هو مشاركته في وزارة جعفر العسكري الثانية وعندما شارك عضوان من الحزب هما ياسين الهاشمي وزيرا للمالية و عبد المهدي وزيرا للمعارف ، أدّى هذا الأمر إلى خروج عدد من أعضائه عن الحزب و تقديم استقالتهم حيث اعتبروا ذلك خروجا عن نهج المعارضة و مبادئ الحزب ، و على رأسهم القيادي في حزب الشعب داوود الحيدري[1] .

كما أن بعض أعضاء الحزب تسلّموا مناصب عالية في الدولة ، و بذلك انتهى دور الحزب في المعارضة مع عدم حصول أي تغيير في السياسة الداخلية و الخارجية للبلد[2] .

جـ – حزب العهد العراقي :

جاء نوري السعيد[3] إلى رئاسة الوزراء لأول مرة في 1930 م ، و كان يأمل أن يكسب إلى جانبه أنصار حزب التقدم في داخل البرلمان لتأييد وزارته و منحه الثقة باعتباره عضوا في نفس الحزب ، كما أنه أشرك في وزارته بعضا من أعضاء الحزب ، غير أن كثيرا من أعضائه وقيادته لا يرغبون في التعاون مع نوري السعيد ، و لما كانت أمام الوزارة مهمات عديدة خاصة مفاوضات معاهدة 1930 م مع بريطانيا مقابل دخول العراق عصبة الأمم عام 1932 م ، و قد كان نوري السعيد يطمح بأكثرية برلمانية تسند وزارته ، لذا قرر حل المجلس النيابي و البدء بإجراء انتخابات جديدة لمجلس نيابي جديد ، و في هذه الفترة تبلورت فكرة تأليف حزب سياسي يسنده ، خاصة بعد

---

[1] عماد خميس حمزة منسي المحمدي ، **حزب الإخاء الوطني ودوره السياسي في العراق (1930 – 1935)** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف علي العلواني ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الأنبار ، العراق ، 2013 ، ص 55 .

[2] قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 26 .

[3] نوري السعيد : ولد نوري السعيد بن طه في بغداد عام 1888 م ، و كان والده موظفا في الإدارة التركية في العراق ، فقرّر أن يكون ولده ضابطا في الجيش ، فأدخله في الابتدائية العسكرية في بغداد ، ثم ألحقه بعد تخرّجه بالكلية العسكرية في الأستانة حيث تخرّج منها برتبة ضابط عام 1906 م ، ثم التحق بكلية الأركان في اسطنبول عام 1910 م ، و قبل أن ينهي دراسته شارك في حروب البلقان ضد البلغار عام 1912 م ، في العام التالي انظم إلى جمعية العهد العربية السرية ، و قبل أن يتمكن الأتراك منه بسبب نشاطاته السياسية ، انتقل إلى البصرة في العراق و التحق بمجموعة ثورية ضد الحكم العثماني . للمزيد ينظر : **مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز و سوريا 1916 – 1918** ، ط2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت (لبنان) ، 1987 ، ص 05 .

فوزه الساحق بأكثرية برلمانية في 10 سبتمبر 1930 م ، فأوعز إلى جماعته بتأليف الحزب وأطلق عليه " حزب العهد العراقي " بعد حصوله على الموافقة من وزارة الداخلية في 14 أكتوبر 1930م[1].

سبق تأسيس الحزب أن أوعز نوري السعيد إلى أحد أنصاره المدعو " عبد الرزاق الحصان " بإصدار جريدة تتولى إسناد الوزارة و الرد على المعارضة ، فصدرت جريدة " صدى العهد " لتكون ناطقة بلسانه في 7 أوت 1930 م ، و في 15 أكتوبر 1930 م عقد الحزب اجتماعه الأول وقرّر تأييد الحكومة في سياستها المبنية على التعاون الودّي مع بريطانيا و تأييدها في إبرام المعاهدة وعندما شكّل نوري السعيد وزارته الثانية ، كان الحزب يتمتع بالأكثرية في مجلس النواب ، و أيّد سياسة رئيسه كما أيدها في وزارته الأولى ، إلا أن موقف الحزب و الحكومة كان حرجا في تلك الفترة لذلك توقفت أعمال الحزب باستقالة الوزارة في 28 نوفمبر 1932 م ، و انضمّ أكثر أعضائه إلى الكتل البرلمانية الموالية لرؤساء الوزارات[2] .

د – **حزب الإخاء الوطني :**

بعد صدور الإدارة الملكية بتأليف وزارة نوري السعيد الأولى ، قام بإرسال مذكرة إلى الملك فيصل احتوت برنامج وزارته ، و لقد أثار المنهاج ردود أفعال مضادة من قبل الحركة الوطنية خصوصا حول عقد المعاهدة مع الجانب البريطاني ، و التي عبّرت عن نوايا غير صادقة حول إعطاء الاستقلال التام للعراق ، الأمر الذي أدى إلى توحيد جهود الحركة الوطنية داخل المجلس النيابي و خارجه ، و شكّلت كتلة معارضة لتلك المعاهدة سميت بـ " الكتلة الإخائية " و لقد واجهت الكتلة موقفا حرجا داخل المجلس النيابي الجديد الذي عقد أول اجتماع له في الأول من نوفمبر 1930 م ، إذ فاز عدد من أعضائها مقابل فوز عدد كبير من أنصار الحكومة ، مما أدى

[1] سرحان غلام حسين ، مرجع سابق ، ص 111 .

[2] قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 28 .

إلى انشقاق هيئة مكونة من عشرة أعضاء من داخل الكتلة ، قاموا بتقديم طلب إلى وزارة الداخلية في 15 نوفمبر 1930 م لإجازة حزب سمي بـ " حزب الإخاء الوطني"[1] .

تشكلت بعد الانتخابات الهيئة المؤسسة للحزب كالآتي : رشيد عالي الكيلاني "معتمدا عاما" علي جودت الأيوبي " كاتم الأسرار " ، عبد الإله حافظ " محاسبا " ، و في السنة نفسها أجريت انتخابات جديدة للهيئة الإدارية جاء فيها ياسين الهاشمي لرئاسة الحزب ، و عليه ظهر من خلال مسيرة الحزب التنافس بين الشخصيتين الرئيسيتين في الحزب ، و هما الكيلاني و الهاشمي ، وبقي الهاشمي رئيسا للحزب حتّى حلّه عام 1935 م[2] .

قدّم الحزب برنامجا لعمله السياسي جاء في مضمونه بذل الجهود لتنبيه الشعب العراقي إلى الأخطار المحدقة به ، و العمل على تأليف رأي عراقي عام لمكافحة كل ما من شأنه أن يشوب استقلال البلاد بأية شائبة ، أو يخل بالوحدة العراقية ، أو ينافي أحكام القوانين ، بالإضافة إلى العمل على صيانة حقوق العراق في مرافقه الاقتصادية[3] .

و أخيرا فإن نهاية الحزب كان على يد مؤسس الحزب ياسين الهاشمي الذي أراد توحيد الأحزاب السياسية في البلاد ، و قد تبين من خلال مراسلاته مع ناجي شوكت ، و الذي أراد تأليف حزب سياسي جديد و شمولي للبلاد بعد تعليق أعمال حزب الإخاء الوطني ، إلا أن ذلك لم يحصل ، و لم تتألّف أحزاب في البلاد لغاية 1946 م ، و انتهاء الحرب العالمية الثانية[4] .

---

[1] عماد خميس حمزة منسي المحمدي ، مرجع سابق ، ص 58 .

[2] سرحان غلام حسين ، مرجع سابق ، ص 112 .

[3] عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ج3 ، ط7 ، دار الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2008 ، ص 263 .

[4] سرحان غلام حسين ، مرجع سابق ، ص 113 .

2 – المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 م

لقد انصبت مطالب العراقيين منذ قيام الحكم الوطني على إنهاء الانتداب و انضمام العراق لعصبة الأمم ، وفي جويلية 1929 م و بعد وصول حزب العمال البريطاني إلى السلطة أوعزت الحكومة البريطانية إلى المندوب السامي في بغداد جلبرت كلايتون أن يعلم حكومة العراق عن عزمها لإنهاء الانتداب و ترشيح العراق لعصبة الأمم ، و طلبت آلية فتح المفاوضات مع الحكومة العراقية لعقد معاهدة تحدد العلاقة بينهما[1] .

و عند تولي نوري السعيد رئاسة الوزارة عام 1930 م ، و المعروف بميوله للإنجليز،سعى جاهدا و شاركه الملك فيصل سعيه للتفاهم مع الحكومة البريطانية لعقد معاهدة معها ، و قد صرّح وزير المستعمرات البريطاني بأن المفاوضات ستبدأ على أسس حرة لعقد معاهدة جديدة مع العراق وفي 3 أفريل بدأت المفاوضات بين الجانبين ، و رأس الجانب العراقي نوري السعيد ، و من الجانب البريطاني المندوب السامي الجديد السير فرنسيس هنري همفريز ، و تم عقدها في 30 جوان لتحل محل معاهدة 1922م[2] و من أهم ما جاء في معاهدة 1930 م ما يلي :

أولا : إنهاء الانتداب و استقلال العراق على أن ينفذ ذلك ابتداء من تاريخ دخول العراق في عصبة الأمم .

ثانيا : حفظ المصالح البريطانية في العراق و شكلت بريطانيا مع العراق حلفا عسكريا قدم العراق لبريطانيا حق استخدام السكك الحديدية و المطار و الموانئ ، و خاصة ما يتعلق منها بحماية المواصلات الجوية البريطانية ، كما تعهد العراق في هذه المعاهدة باحتفاظ بريطانيا بقاعدتين جويتين هما الشعِيبة و الحِبانِية (قرب البصرة ، غرب نهر الفرات) .

---

[1] محمد حمدي الجعفري ، **بريطانيا و العراق حقبة من الصراع 1914 – 1958** ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 ، ص ص 43 – 44 .

[2] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 249 .

ثالثا : احتفظت بريطانيا بحق التشاور معها في مسائل السياسية الخارجية[1] .

و لقد ارتأى نوري السعيد أن أسس هذه المعاهدة تجعل البلاد في موقف سياسي جديد ،كان من المحتم استفتاء الأمة في المعاهدة و إفساح المجال لإبداء رأيها على لسان نواب تنتخبهم لهذا الغرض ، فاستصدر إرادة ملكية في أول سنة 1930 م بحل المجلس النيابي القائم و الشروع في انتخاب مجلس جديد ، و بالنسبة للجمهور العراقي فقد استنكر أحكام هذه المعاهدة و عدّها احتلالا دائما للعراق بعد أن كانت البلاد خاضعة لنظام الانتداب المؤقت ، و قد نشر زعماء المعارضة آراءهم في هذه المعاهدة في كلمات مقتضبة يوم 16 أكتوبر 1930 م، أما ناجي السويدي فقد نشر في جريدة " العالم العربي " الصادرة في اليومين 17 و 18 من نفس الشهر مقالين مطولين قامت لهما الحكومتان العراقية و البريطانية و قعدتا ، إذ فند فيهما مواد المعاهدة تفنيدا قانونيا[2] .

تمكن نوري السعيد المدعوم من قبل البلاط ، أن يجري انتخابات مهمة جديدة بغية ضمان وصول مجلس جديد يضم أغلبية تدعم تأييد عقد المعاهدة و تصديقها ، و في 15 نوفمبر انتهت مراحل الانتخابات و حصل مرشحوا الحكومة على أغلبية ساحقة ، و في 16 نوفمبر عرضت فصول المعاهدة على المجلس و خضعت إلى مجادلات حادة ، و شرح رئيس الوزراء أسباب عقد المعاهدة و برّر النتائج بأن العراق ليس بمقدوره الحصول على الاستقلال دون أن تنهي بريطانيا انتدابها ، و أن موقع العراق الجغرافي يفرض عليه ضرورة عقد حلف عسكري ، كما أن ضمان المصالح البريطانية في العراق لا يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية ، فوافق المجلس على المعاهدة بأغلبية 69 ، مقابل 13 معارضا[3] .

---

[1] محمد علي القوزي ، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر ، بيروت ، 1999 ، ص 198

[2] عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ج2 ، ط7 ، دار الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2008 ، ص ص 229 – 230 .

[3]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 45 .

3 – استقلال العراق و دخوله عصبة الأمم 1932 م

لم يلبث أن وصل إلى بغداد في 02 مارس 1929 م المندوب السامي البريطاني الجديد سير جلبرت كلايتون و الذي كان متعاطفا مع المطالب العراقية ، و في الوقت نفسه كان فيصل متفائلا بشأن مستقبل العراق في إطار معاهده التحالف 1930 م و التي تطمئن العراقيين على مستقبلهم دون الإضرار بمركز بريطانيا[1] ، و لقد تقدمت بريطانيا في 4 أكتوبر 1929 م باقتراح ترشيح العراق عضوا في عصبه الأمم ، و كتب السكرتير العام للعصبة إلى أعضائها لإعلامهم بهذه الرغبة[2].

جاء في الفقرة السابعة من المادة 22 من عهد عصبة الأمم ما يلي : << و على كل حال يجب على الدولة المنتدبة أن تقدم تقريرا سنويا لمجلس العصبة عن البلاد التي انتدبت عليها >> و لما عقدت " لجنه الإنتدابات الدائمة " جلستها التاسعة عشر لفحص التقرير البريطاني لسنة 1929 م ، تناول التقرير عرضا مجملا لأحوال العراق التاريخية و السياسية و الإدارية والاجتماعية و العسكرية ، و شرح العلاقات بين بريطانيا والعراق شرحا كافيا ، ثم يقرر المقاييس التي يجب أن يبلغها العراق للدخول في العصبة فيقول : << و بالاختصار فإن الهدف الذي وضعته حكومة جلالة الملك نفسها هو تأسيس دوله مستقلة في العراق في أقرب وقت ممكن تستوحي روح عصبة الأمم ، و تعمل بإرادة صادقة على القيام بتعهداتها الدولية ، و تكون على أتم استعداد ليس فقط للاستفادة من الامتيازات التي يقدمها لها انضمامها إلى ميثاق العصبة بل لتحمل المسؤوليات التي يلقيها ذلك الامتياز أيضا >> [3] .

---

[1] محمود صالح منسي ، مرجع سابق ، ص 48 .

[2] محمد سهيل طقوش ، ، **تاريخ العراق الحديث و المعاصر** ، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2015 ، ص 150 .

[3] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ... ، مصدر سابق ، ج2 ، ص ص 282 – 283 .

و خلال الجلسة العشرين لـ " لجنه الانتدابات الدائمة " خوّلت الحكومة البريطانية المندوب السامي السير همفريز أن يصرح بأن حكومته توصي بأن يُسمح للعراق بالدخول إلى عصبة الأمم ، و هي في نظرها الطريقة القانونية لإنهاء الانتداب ، و قد خصمت اللجنة جزءا من وقتها لمناقشة التقرير الذي خضع لمجادلات واسعة[1] ، حيث شرعت اللجنة في استجواب رئيس الوفد السير همفريز عن الأمور التي رأت فيها غموضا ، و كان يجيب عليها بإيضاحات ترضي أعضاء لجنة الانتدابات تارة و تضطرهم لطلب المزيد منها تارة أخرى ، و كان أهم ما دار البحث حوله "مشكلة الأقليات " ، فصرّح سير همفريز أنه << في مدة خبرته في البلاد الإسلامية و التي بلغت ثلاثين عاما لم يجد تسامحا من أقوام و أديان أخرى كما هو في العراق... و أن العراقيين أنفسهم كانوا أقلية حتى الاثنتي عشرة سنة الأخيرة – حيث كانوا تحت النير العثماني– وهم يعطفون على إخوانهم من الأقليات عطفا خاصا >>[2] .

و لعل أخطر تصريح أدلى به رئيس الوفد البريطاني أمام اللجنة قوله في جلسة لجنة الانتدابات الدائمة المنعقدة في 19 جوان سنه 1931 م : << إن حكومة صاحبة الجلالة عالمة بمسؤولياتها في ترشيحها العراق لعضوية عصبة الأمم ، التي هي الطريقة الوحيدة القانونية لإنهاء الانتداب ، و إذا برهن العراق على أنه غير جدير بالثقة التي منحت إليه فإن المسؤولية الأخلاقية يجب أن تقع على عاتق الحكومة البريطانية دون لجنة الانتدابات>>[3] .

لقد كان هذا الطلب الأول من نوعه ، لأن الانتداب ، و بخاصة من نوع " أ " ، و إن كان مؤقتا ، إلا أن مدته لم تحدد ، و لم يكن معلوما كيف ينتهي ، و ما هي الشروط الواجب توفرها في الدولة المنتدبة حتى يمكن لها أن تصبح عضوا في الأسرة الدولية ، و لهذا درست لجنة الانتدابات الدائمة آلية الدخول و مبادئها و أسسها ، وتوصلت إلى النتائج الآتية :

---

[1] محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص ص 46 – 47 .

[2] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ... ، مصدر سابق ، ج2 ، ص 284 .

[3] المصدر نفسه ، ص 285 .

– يجب أن يكون للقطر حكومة مستقرة ، و إدارة قادرة على تسيير أمور الدولة الأساسية بصورة منتظمة .

– يجب أن يكون القطر قادرا على حفظ وحدته و استقلاله السياسي .

– يجب أن يكون القطر قادرا على حفظ الأمن العام في كل أنحائه .

– يجب أن يكون للقطر مصادر مالية كافية لسد النفقات الحكومية الاعتيادية .

– يجب أن يكون للقطر قوانين و تنظيم قضائي يضمن العدل على السواء للجميع[1].

و الظاهر أن اللجنة لم تكتف بهذه الشروط العامة ، فوضعت إلى جانبها بعض الضمانات التي يجب على العراق أن يأخذها على نفسه ، هو أو أي قطر آخر يريد التحرر من الانتداب فكانت هذه الضمانات كما يلي :

– حماية الأقليات العنصرية و اللغوية و الدينية بصورة فعالة .

– حفظ الامتيازات الأجنبية و حماية المصالح الأجنبية القضائية و المدنية و الجزائية .

– حفظ حرية الفكر و العبادة و ممارسة الأعمال الدينية و التربوية و الطبية .

– المحافظة على العهود المالية التي أخذتها الدول المنتدبة السابقة على عاتقها .

– حفظ الحقوق المكتسبة في عهد الانتداب بجميع أنواعها .

– المحافظة على العهود الدولية العامة و الخاصة التي قطعتها الدولة المنتدبة بالنيابة عن القطر المشمول بالانتداب مع الاحتفاظ بحق نقضها من قبل الجهات المتعاقدة[2].

[1] محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص ص 150 – 151 .

[2] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ... ، مصدر سابق ، ج2 ، ص ص 285 – 286 .

و بعد أن نظرت لجنة الانتدابات الدائمة في مدى تحقق تلك الشروط و انطباقها على وضع العراق قرّرت : << أن المعلومات المتوفرة لدى اللجنة تسوغ الاعتقاد أن للعراق اليوم حكومة منتظمة و أن في استطاعته المحافظة على الأمن العام في القطر كله ، و لديه مصادر ماليه وافية لسدّ حاجات الحكومة الاعتيادية بصورة منظمة ، و له قوانين و نظام قضائي يضمن العدل المطرد للجميع على السواء>> [1] .

و في 28 جانفي 1932 م تلا رئيس لجنة الانتدابات الدائمة في مجلس عصبة الأمم تقرير اللجنة عن تحرر العراق من الانتداب[2] ، وفي الثالث من أكتوبر 1932 م وافق مجلس العصبة على انضمام العراق إليه ، باعتباره دولة مستقلة ، و استبدل بالمندوب السامي سفير بريطاني[3].

[1] محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 151 .

[2] محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 47 .

[3] أحمد طربين ، مرجع سابق ، ص 451 .

الفصل الثاني

الاضطرابات السياسية في العراق 1933 – 1945 م

أولا : الأوضاع السياسية في العراق 1933– 1936 م

ثانيا : تطور الأوضاع السياسية في العراق 1937 – 1945م

أولا : الأوضاع السياسية في العراق 1933 – 1936 م

1- التمرد الآثوري 1933 م

سكن العراق العديد من الأقليات و لقد لعب بعضها دورا هاما في تاريخه السياسي خاصة أن الاستعمار البريطاني عمل على استغلالهم و الاستفادة منهم لخدمة مصالحه في المنطقة حيث جعل من أقلية وافدة مصدر قلق للعراق[1] ، عرفت هذه الأقلية باسم الآثوريين ، و هم طائفة مسيحية من أتباع النسطورية[2] ، و التي هي نسبة إلى نسطوريوس[3] .

ظلت تسمية النساطرة مستعملة طوال قرون ، إلى حين اختار لهم رئيس أساقفة كنتربري تسمية جديدة هي اسم " آثوريين " و بالانكليزية Assyrians بمعنى آشوريين ، و ذلك حين أوفد بعثة تبشيرية انجليزية سنة 1886 م للتبشير بين النساطرة ، و أن هذه البعثة إذا لم تستطع تحويلهم إلى اعتناق مذهبها فقد استطاعت إقناعهم بعدم لياقة التسمية النسطورية ، و أن تسميتهم بالآثوريين ترفع من منزلتهم التاريخية في الأوساط العالمية ، و من بعد ذلك أصبح كل الباحثين والمبشرين الانجليز يسعون نحو تسمية النسطوريين بالآثوريين ، و إلى أنهم منحدرون من الآشوريين القدماء[4] .

---

[1]. رياض رشيد ناجي الحيدري ، **الآثوريون في العراق 1918 – 1936** ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، 1977 ، ص 9 .

[2]. محمد علي تميم ، **كركوك خلال الانتداب البريطاني 1921 – 1932** ، كلية التربية ، جامعة كركوك ، ص 8 .

[3] نسطوريوس : ولد في جرمانيقي السورية في نحو سنة 381 م ، ثم أقبل إلى مدينة أنطاكية لتلقي العلم و صار راهبا ، و لقد امتاز بقسط كبير من الذكاء ، و في سنة 428 م أقيم بطريركا على العاصمة البيزنطية ، ثم أخذ ينادي و يقول أن مريم العذراء لم تلد الله ، و لذا لايحق لها أن تدعى " أم الله " ، و بهذا خالف نسطوريوس التقليد الجاري في الكنيسة جمعاء و وضع مفاهيم سري التجسد و الفداء في خطر ، حيث رفضت آراؤه ، و أحدثت ضجة كبيرة في القسطنطينية ضد البطريرك . للمزيد ينظر : ألبير أبونا ، **تاريخ الكنيسة الشرقية من انتشار المسيحية حتى مجيء الاسلام** ، ج1 ، ط2 ، بغداد ، 1985 ، ص 79 .

[4]. أحمد سوسة ، **ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق** ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بغداد ، 2000 ، ص 60 .

لقد كان الآثوريون يستوطنون أقساما من تركيا و إيران ، كما استوطن بعضهم منطقة جبلية صغيرة تقع قريبا من الحدود العراقية التركية ، و استوطن بعضهم الآخر أقساما من أرمينية وبالنسبة للآثوريون الذين كانوا في تركيا فقد تركزوا في منطقة حيكارى التابعة لولاية وان[1] ، و التي استولى عليها الروس بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى و عملوا على إغراء الآثوريين بالتمرّد على العثمانيين ، فأقدم هؤلاء على جرائم و أعمال وحشية ، و عند انسحاب روسيا من المنطقة وجدت الدولة العثمانية نفسها مضطرة للفتك بهؤلاء المجرمين[2] ، مما أدّى إلى نزوح الآلاف منهم من مناطق سكنهم الرئيسية إلى شمال إيران و رفض العودة إلى موطنهم الأصلي[3] ، و بعد الحرب قامت بريطانيا بتقديم الدعم و الرعاية لهؤلاء و قامت بإسكانهم في معسكرات في الضفة الغربية لنهر ديالي قرب مدينة بعقوبة ، و استخدمت أبناءهم ضمن القوات البريطانية تحت اسم " قوات الليفي " ، كما استعانت بهم لضرب الحركات التحررية التي قامت ضد بريطانيا[4] .

لما أعربت الحكومة البريطانية سنة 1929 م عن عزمها على ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم ، أبدى النسطوريون تخوفهم من هذه المبادرة ، و قد اشتدت مخاوفهم بعد نشر معاهدة 1930 م لخلوّها من أية إشارة للقضية الآثورية ، فأرسلوا عرائض عديدة إلى عصبة الأمم طلبوا فيها إما ترحيلهم من العراق ، و إما استمرار الانتداب البريطاني على العراق[5] .

و في عام 1933 م ازدادت العلاقات سوءا بين المارشمعون بطريرك الآثوريين و الحكومة العراقية بسبب تمرده على السلطة المركزية و تحريض أتباعه على التمرد ، و كانت الدوافع لهذا التمرّد مطالبته بالحكم الذاتي لطائفته في الأراضي التي يعيشون فيها[6] ، و قد قامت الحكومة

---

[1]. رياض رشيد ناجي الحيدري ، مرجع سابق ، ص 40 .

[2]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص ص 130 ، 131 .

[3]. عمار علي السمر ، مرجع سابق ، ص 107 .

[4]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 50 .

[5] عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ... ، مصدر سابق ، ج3 ، ص 321 .

[6]. رياض رشيد ناجي الحيدري ، مرجع سابق ، ص 320 .

العراقية باستدعاء المارشمعون إلى بغداد و نصحته بالتخلي عن أعماله المريبة ، و أوضحت له النتائج الوخيمة ، فلم يستمع فمنعته من العودة إلى الموصل إلا بتعهد بالكف عن التحريض[1]، ولقد أثار هذا المنع الأوساط النصرانية ، و كان الملك فيصل حينها في أوربا فلفت رجال الوزارة البريطانية أنظاره إلى الأثر السيء الذي تركه هذا العمل في النفوس ، فطلب من رئاسة الوزارة في بغداد السماح إلى المارشمعون بالعودة إلى الموصل دون قيد ، فردّت الرئاسة قائلة : << لما كان رجوع المارشمعون إلى الموصل بدون التعهّد سيؤدي حتما إلى اضطرابات تخل بالأمن ، فقد اتفق وزير الداخلية مع مستشاره البريطاني على إبقائه هنا فبلغه الوزير البقاء >>[2] .

ثم دعت الحكومة العراقية الآثوريين إلى عقد اجتماع في الموصل ، و بعد انتهاء الاجتماع بدا واضحا أن أتباع المارشمعون سيستمرّون في نشاطهم العدائي ضد الحكومة العراقية ، و كشفوا عن ذلك عن رغبتهم في البقاء منعزلين عن المجتمع العراقي[3] ، و لمّا اشتدّ الخلاف بين الحكومة العراقية و مؤيدي المارشمعون أعلنوا عن رغبتهم في المغادرة إلى الأراضي الخاضعة للانتداب الفرنسي في "سورية " فلم تعارض السلطات العراقية ذلك ، و في 21 جويلية 1933 م تم عبور 1350 آثوري إلى سورية تاركين نساءهم و أطفالهم و شيوخهم العجزة بدون حراسة[4] ، و في الوقت ذاته اتّخذت الحكومة العراقية بعض الخطوات الدبلوماسية لكسب الفرنسيين إلى جانبها ، لذلك طالبت الحكومة العراقية من الهيئة الدبلوماسية الفرنسية في بغداد تجريد الآثوريين من السلاح كما عبرت السلطات العراقية عن استعدادها بالسماح لهم بالعودة إذ ألقوا السلاح ، و طلبوا من الحكومة الفرنسية ألاّ تحوّل سورية قاعدة للعمليات العدوانية على العراق[5] .

---

[1]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 134 .

[2]. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ... ، مصدر سابق ، ج3 ، ص 325 .

[3]. رياض رشيد ناجي الحيدري ، مرجع سابق ، ص 341 .

[4]. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ... ، مصدر سابق ، ج3 ، ص 326 .

[5] قسطنطين بيتروفيج ماتفيف بارمتي ، **الآشوريون و المسألة الآشورية في العصر الحديث** ، دار الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، 2000 ، ص 150 .

و في 2 أوت 1933 م أعلم الفرنسيون العراقيين أنّهم قرّروا إعادة الآثوريين إلى العراق متذرّعين بأنهم يعانون من مشكلة إسكان الأرمن ، و أعادوا لهم السلاح الذي كان قد استلموه منهم و بعد يومين تدفّق النساطرة الآثوريون إلى العراق عبر مخاضة نهر دجلة[1] بغرض الاستسلام ، بل لمباغتة الجيش و الإيقاع به ، فحصل صدام مسلّح و الذي نتج عنه بعض الأعمال الغير إنسانية حيث قتل ما يزيد عن ألف رجل من الآثوريين ، و خسر الجيش العراقي 28 جنديا و ثلاثة ضباط و سادت الفوضى في المنطقة الشمالية حيث اندفعت بعض القبائل العربية و الكردية إضافة إلى بعض اليزيديين إلى مهاجمة القرى الآثورية في دهوك ، الشيخان و زاخو ، و قامت بإحراق بعضها و نهب بعضها الآخر ، كما أمر بكر صدقي[2] بقتل بعض الأسرى من الآثوريين ، و تمّ نفي بعضهم[3] .

و فيما يخص المارشمعون فقد قرّر مجلس الوزراء في 16 أوت 1933 م إسقاط الجنسية العراقية عنه ، و بعض أنصاره لقيامهم بأعمال تعدّ خطرا على أمن الدولة و سلامتها ، و قد نقلتهم إحدى الطائرات البريطانية إلى جزيرة قبرص[4] .

2 – تتويج الأمير غازي ملكا على العراق 1933 م

لما انتهت حركة الآشوريين ، و اطمأن الملك فيصل على الوضع رجع إلى أوربا و ذلك بناءا على نصيحة أطبائه ، فقضى نحبه في مدينة " برن " في سويسرا ليلة 7 – 8 سبتمبر 1933 م[5]

---

[1]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 135 .

[2] بكر صدقي : 1885 – 1937 ، عسكري و رجل دولة عراقي ، تعلّم ببغداد و التحق بمدرسة أركان الحرب في أسطنبول ، و شارك مع الجيش العثماني في معارك الحرب العالمية الأولى ، و التحق بالجيش العربي في سورية ، و انتقل إلى الجيش العراقي عام 1921 برتبة رئيس ، تابع دراسته العسكرية في المعاهد العسكرية البريطانية في الهند و انجلترا و توصّل إلى رتبة فريق . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، **موسوعة السياسة** ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، ص549 .

[3]. رياض رشيد ناجي الحيدري ، مرجع سابق ، ص 364 .

[4]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 56 .

[5]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 135 .

و في اليوم الثامن نُقل جثمان الملك لأجل التشريح في المستشفى لمعرفة أسباب الوفاة ، و جاء في التقرير أن مرض تصلّب الشرايين المزمن الذي كان يعاني منه أدّى إلى نوبة قلبية حادّة قضت عليه ، و قد ذكر موسى الشابندر الذي كان حاضرا وفاة الملك في كتابه " ذكريات بغدادية " عن أسباب وفاة فيصل : << مات الملك فيصل أما عن أسباب موته أنّه كان يعاني من مرض تصلّب الشرايين ، و هذا المرض بالذات حسبما أثبته كبار علماء أمراض القلب ناتج بصورة أكيدة عن الإرهاق الذهني ، و هذا ما كان يعاني منه الملك فيصل ، فإن الأحداث الجسام التي مرّت ضمن حياته القصيرة كان مردودها سلبيا على صحته>>[1] .

و عند وصول أنباء وفاة الملك إلى بغداد ، عقد مجلس الوزراء اجتماعا عاجلا في اليوم نفسه و قرّر تتويج غازي الأوّل[2] (ينظر الملحق رقم 02 ص 94) ملكا على العراق ، و في 11 سبتمبر توجّه الملك غازي بموكب خاص إلى مجلس الأمّة لأداء اليمين أمام أعضاء المجلس استكمالا للشروط الدستورية في تتويجه ملكا[3] و لقد كان الملك غازي يافعا لم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره ، و كان فتى نشطا و وطنيا متحمّسا و محبوبا من قبل العراقيين لإظهاره العداء للاستعمار الانجليزي ، و كان يتمتّع بشعبية و تأييد واسع من ضباط و مراتب الجيش[4] ورغم كل ذلك فإنه لم يستطع أن يسدّ الفراغ الذي تركه والده ، و ذلك بسبب صغر سنّه و افتقاره إلى التجربة و قلّة الخبرة السياسية[5] ، و بدت عليه علامات الارتباك منذ الساعات الأولى لوفاة

---

[1]. يعقوب يوسف كوريّة ، مرجع سابق ، ص 46 .

[2] غازي الأول : (1912 – 1939) ولد في مدينة مكة المكرمة ، و في عام 1923 م غادرها إلى عمان ليعيش في كنف عمّه عبد الله بن الحسين أمير شرق الأردن ، و وصل إلى بغداد في 5 أكتوبر 1924 م وليا للعهد ، و تولت تربيته مس فيلبي و درس على يدها اللغة الانجليزية ، في سنة 1928 م دخل الكلية العسكرية و تخرّج فيها برتبة ملازم ثان في جوان 1932 م ، التحق بهيئة المرافقين العسكريين في البلاط الملكي . للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 443 .

[3]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 58 .

[4] مأمون أحمد زكي ، **ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921 – 1958 دراسة تاريخية سياسية اجتماعية مقارنة** ، دار الحكمة ، لندن ، 2011 ، ص 133 .

[5] شهاب أحمد رحمن ، **الاغتيالات السياسية في العراق 14 تموز 1958** ، مطبعة الحاج هاشم ، أربيل ، 2013 ، ص 23

والده ، و أكدت هذه المؤشرات افتقار الملك الجديد لمعرفته بأساليب الحكم و الإدارة و حاجته للتوجيه ، فقد اتّصل حال وفاة والده بالسفير البريطاني "فرنسيس همفريز " و طلب منه التعاون في هذه المرحلة الحرجة ، و على إثر ذلك اتّصل السفير البريطاني بياسين الهاشمي و أبلغه باتّباع ما تقتضيه التقاليد الدستورية بشأن تتويج الأمير غازي ملكا على البلاد[1] .

لقد شهدت فترة حكم الملك غازي اضطرابات كثيرة في معظم أنحاء البلاد و اختلت الإدارة اختلالا كبيرا ، كما كثر تبدل الوزارات ، و تسلسلت حركات التمرّد و العصيان في بعض الجهات واضطربت الحياة النيابية بكثرة ما أصابها و أصاب حل مجالسها من فوضى[2] ، بالإضافة إلى أنّه لم يستطع التوفيق بين المصالح البريطانية و العراقية و تنميتها و تطويرها ، خصوصا أنّه أخذ يعتمد على مجموعة من الرجال المدنيين و العسكريين الذين يعادون بريطانيا و سياستها التسلطية و لذلك لم يكن من السهل أن يقبل غازي نصيحة السفير البريطاني مثلما كان يفعل والده ، و لا حتى الترحيب بمشورة عمّه عبد الله أمير شرق الأردن المعروف بولائه الشديد لبريطانيا ، و كذلك ساسة العراق المعروفين بإخلاصهم لبريطانيا أمثال نوري السعيد و جعفر العسكري[3] .

مقابل ذلك اهتمت الحكومة بالجيش ، بوصفه من مقومات الدولة القوية و للمحافظة على كيانها من التهديد الخارجي و سلامة البلاد ، و قد ساعد الملك غازي في تطوير الجيش و تابع أنشطته المختلفة ، و شجّع على تطوير كفاءات العسكريين ، فأصبح الجيش العراقي قوّة وطنية ضاربة[4] ، و أصبحوا يمارسون ضغطا قويا اتّجاه تقليص نفوذ بريطانيا في العراق ، و هذا ما رفضته بريطانيا و أخذت تعدّ العدّة لإضعاف الجيش و التقليل من تسليحه و إثارة المشاكل

---

[1]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 58 .

[2]. عبد الرزاق الحسني ، **أحداث عاصرتها** ، ج1 ، دار الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1992 ، ص 193 .

[3]. محمود صالح منسي ، مرجع سابق ، ص 57 .

[4]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 59 .

الداخلية ، و الوقوف ضد سياسة الملك غازي في تطوير الجيش[1] ، إلا أنه و بنجاح الجيش بتأديب المتمردين الآثوريين أدى إلى تعاظم الروح المعادية لبريطانيا التي كانت تستهين بقدراته وقد عبر الجيش عن ذلك بقصفه معسكر القوة الجوية الملكية في الموصل سنة 1933 م بالمدفعية و كذلك تهديدات ضباطه بقتل عضو البعثة العسكرية البريطانية[2] .

و في الفترة الأخيرة من حكم الملك غازي اتخذ له إذاعة في دار استراحته ، كان يعبر من خلالها عن أفكاره التي انصبت على ثلاث مسائل جوهرية :

- العداء للانكليز .
- تأجيج المشاعر القومية و الدعوة إلى الوحدة العربية .
- قضية فلسطين

و لقد كانت المسألة الثانية من أبرز مواقفه ، فقد أخذت دعوته للعرب إلى النهوض و التماسك شكل تحريض أثر في قطرين من الأقطار العربية على الأقل هما الكويت و سوريا ، ففي الكويت ظهرت حركة سياسية نشطة و منظمة تدعو إلى الوحدة مع العراق ، حتى أن مظاهرات خرجت تطالب بذلك ، أما في سوريا فقد تأثّر الشباب بدعوات غازي فبعثوا له برقيات تأييد[3] .

3 – انقلاب بكر صدقي 1936 م

بعد تحرر البلاد السياسي عام 1932 م أصبح الكثير من المدنيين و العسكريين يرون في الجيش الأداة التي يمكنها الحفاظ على كيان البلاد القومي ، و لقد كان أول اختبار للجيش هو

---

[1] وئام شاكر غني عطره ، **<< موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا اتجاه العراق 1933 – 1939 >>**، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد (العراق) ، مج 26 ، 2015 ، ص 221 .

[2]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 59 .

[3]. رجاء حسني حسين الخطاب ، **حول مصرع الملك غازي** ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ص 413 .

تأديبه للآثوريين ، و الذي أدى إلى ارتفاع هيبة الجيش و مكانته[1] ، و نتيجة لذلك بدأ ضباط الجيش يظهرون علامات عدم الرضى عن النظام القائم ، و انتقدوا بشدة إدارة الهاشمي[2] السياسية و التي كانت قد ولدت تذمرا بين أوساط السياسيين ، بسبب قيام الهاشمي بحملة ضد المعارضة وتحريم الاجتماعات و تعطيل الصحف المعارضة ، كجريدة البيان و صوت الأهالي الناطقة بلسان جماعة الأهالي ، و تضييق حرية النقاش ، و فرض الأحكام العرفية ، و برغم كل الاحتجاجات التي تقدمت بها الأحزاب المعارضة ضد الحكومة ، إلا أن ذلك لم يجد نفعا ، الأمر الذي أدى بحكمت سليمان[3] أحد عناصر المعارضة لإقناع جماعة الأهالي التي يتزعمها كامل الجادرجي بعدم جدوى الاحتجاج ضد الحكومة و لمّح بإمكانية الاستعانة بالجيش لإسقاطها[4] .

و هكذا تهيأت الظروف لانقلاب 1936 م ، و الذي قام به الفريق الركن بكر صدقي في التاسع و العشرين من أكتوبر[5] ، ففي الساعة الثامنة و النصف صباحا قامت ثلاث طائرات من سلاح القوة الجوية بإلقاء منشورات فوق بغداد تعلن للشعب بقيام الجيش بانقلاب عسكري لتغيير حكومة ياسين الهاشمي بحكومة أخرى ، و دعت الناس لمساندة الانقلاب[6] ، و مما جاء فيه

---

[1]. محمود صالح منسي ، مرجع سابق ، ص 59 .

[2] ياسين الهاشمي : (1884 – 1937) رئيس وزراء و وزير سابق ، ولد ياسين حلمي في بغداد ، و في عام 1890 دخل المدرسة الرشدية العسكرية ، و عام 1895 دخل المدرسة الاعدادية العسكرية . أرسله والده إلى الأستانة عام 1899 ليدرس العلوم العسكرية ، و في سنة 1902 تخرّج ملازم ثان في اسطنبول ، و تقلّد مناصب عسكرية مختلفة في الجيش العثماني ، عيّنه فيصل رئيسا لهيئة الأركان العامة للجيش العربي ، و في سنة 1922 منح رتبة فريق في الجيش العراقي الناشئ . للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 669 – 760 .

[3] حكمت سليمان : (1889 – 1964) ولد في بغداد سنة 1889 م ، و تخرّج في مدرستها الإعدادية الملكية عام 1907 م ، فمضى إلى اسطنبول حيث شرع في دراسة الحقوق ، دخل بعد ذلك مدرسة المشاة و تخرّج ضابطا احتياطيا عام 1911 م ، قدم إلى بغداد في حاشية الوالي جاويد باشا ، فعيّن قائم مقاما لمركز بغداد في 1914 م ، و بعدها شغل عدّة مناصب . للمزيد ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق ... ، مرجع سابق ، ج1 ، ص ص 225 ، 226 .

[4]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 65 .

[5] وسيم رفعت عبد المجيد ، **العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة و الفاشلة في العراق 1921 – 2003** ، دار الجواهري ، بغداد، 2015 ، ص 41 .

[6]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 170 .

<<أيّها الشعب العراقي الكريم لقد نفذ صبر الجيش المؤلف من أبنائكم من الحالة التي تعانونها من جراء اهتمام الحكومة الحاضرة بمصالحها و غاياتها الشخصية ، دون أن تكترث لمصالحكم ورفاهكم ، فطلبنا إلى صاحب جلالة الملك المعظم إقالة الوزارة القائمة ، و تأليف وزارة من أبناء الشعب المخلصة برئاسة حكمت سليمان الذي لطالما لهجت البلاد بذكره الحسن >>[1] .

كما توجه حكمت سليمان إلى القصر الملكي ، و قدم رسالة إلى الملك موقعة من بكر صدقي و عبد اللطيف نوري قائد الفرقة الأولى ، يطلبان فيها تنحية ياسين الهاشمي عن الحكم وتشكيل وزارة وطنية يرأسها حكمت سليمان و التي حددا فيها مهلة ثلاث ساعات للملك لإقالة وزارة الهاشمي[2] .

و في حوالي الساعة الحادية عشر صباحا تم إلقاء قنبلتين حقيقيتين بالقرب من دور الحكومة تدعمان بهما صحة التهديد ، و على إثره تمّ عقد اجتماع طارئ في البلاط الملكي حضره رئيس مجلس الأعيان و رئيس مجلس النواب و وزير الدفاع و وزير الخارجية ، و التحق بهم رئيس الوزراء حيث قدّم ياسين الهاشمي استقالته في نفس اليوم ، و تم تأليف الوزارة الجديدة بتكليف السيد حكمت سليمان[3] ، و لقد تشكلت معظمها من سياسيين ليسوا من الشخصيات البارزة و لم تختلف سياسة الحكومة المعلنة كثيرا عن السياسات التي أعلنها أسلافها و اشتملت الالتزامات الاعتيادية بتحسين أوضاع كافة طبقات المجتمع العامة[4] .

و كان أول عمل قامت به الوزارة إصدار أمر بإحالة الفريق طه الهاشمي على التقاعد، وإسناد رئاسة الأركان إلى الفريق بكر صدقي ، و لقد كان في نية بكر صدقي أن يتخلص من كل

---

[1]. وسيم رفعت عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 45 .

[2]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 170 .

[3] توفيق السويدي ، **مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق و القضية العربية** ، المركز العلمي للأبحاث و الدراسات الإنسانية ، منبر الحرية ، 2009 ، ص 239 .

[4]. دار الكتب و الوثائق ، تقرير القادات العسكرية ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم 244 ، 1935 .

معارضيه : ياسين الهاشمي و رشيد عالي الكيلاني ، و نوري السعيد ، غير أنه جرت تدخلات من انكلترا و من رئيس الوزراء حكمت سليمان الذي اقترح مغادرتهم العراق ، و طلب من الملك أن يشير عليهم بذلك و بالفعل انتقل ياسين الهاشمي إلى الشام ، أما نوري السعيد فقد استأذن له السفير الانجليزي من حكمت سليمان السفر إلى مصر ، و عملت انجلترا هناك على حمايته[1] .

و لقد حاول بكر صدقي بدعم من الحركة الوطنية و جماعة الأهالي و الملك غازي بعملية إصلاح واسعة في توزيع الأراضي على الفلاحين ، و تشجيع الصناعة الوطنية ، و تقوية الجيش و تعزيز امكانياته التسليحية[2] ، كما قام بتعزيز موقعه في البلاد ، و أخذ يضغط على اللجان الانتخابية و أوصل الكثير من أعوانه إلى المجلس النيابي ، و بدأ التقرب من الألمان ، مما أثار عليه الانجليز فدبروا مؤامرة لاغتياله في 11 أوت 1937 م[3] ، و ذلك حينما كان بكر صدقي في حديقة مطار الموصل رفقة زميله محمد علي جواد قائد سلاح الجو العراقي ، في طريقهما إلى تركيا لمشاهدة مناورات الجيش التركي ، حيث تقدم نحوهما جندي عراقي ليقدم لهما المشروبات وكان يخفي مسدسا ، فعندما وصل إليهما أطلق رصاصتين على بكر صدقي فقتله ، و عندما هم محمد علي جواد بالقبض عليه قام بقتله أيضا[4] ، و بعد خمسة أيام سقطت وزارة حكمت سليمان الانقلابية التي استمرت تسعة أشهر تقريبا ، و عادت السلطة للكتلة الموالية للانجليز و على رأسهم نوري السعيد ، و الذي بدأ سيطرته الحقيقية على البلاد[5] .

---

1. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 156 .
2. مفيد الزيدي ، مرجع سابق ، ص 36 .
3. محمد علي القوزي ، مرجع سابق ، ص 200 .
4. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 158 .
5. محمد علي القوزي ، مرجع سابق ، ص 200 .

ثانيا : تطور الأوضاع السياسية في العراق 1937 – 1945 م

1 – تولي الأمير عبد الإله الوصاية على عرش العراق 1939 م

في ليلة 3 – 4 أفريل لعام 1939 م توفي الملك غازي ، و ذلك إثر حادث سيارة كان يقودها بنفسه ، و التي اصطدمت بعمود الهاتف الممغنط الذي جذبها نحوه[1] ، و لقد فوجئ الرأي العام في الساعة التاسعة و النصف صباحا بالبلاغ الرسمي رقم 1 – و الذي كانت تذيعه محطة الإذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية – ، و هذا نصه : << بمزيد الحزن و الألم ينعي مجلس الوزراء إلى الأمة العراقية انتقال المغفور له سيد شباب البلاد جلالة الملك غازي الأول إلى جوار ربه على إثر اصطدام السيارة التي كان يقودها بنفسه بالعمود الكهربائي الواقع في منحدر قنطرة النهر بالقرب من قصر الحارثية في الساعة الحادية عشر و النصف من ليلة أمس ... >>[2] .

و ما إن انتشر الخبر حتى اندلعت مظاهرات شعبية و طلابية تعلن عن سخطها و حزنها إزاء الملك المتوفى ، و عدم اقتناعها بالأمر ، و خلالها تم قتل مونك ميسون – القنصل الانكليزي في الموصل – ، كما وُجهت إشارات الاتهام إلى كل من نوري السعيد و إلى الأمير عبد الإله وبريطانيا بتدبير هذا الأمر[3] ، و لقد عهدت الحكومة إلى حاكم تحقيق الكرخ السيد سليم الديلماني القيام بالتحقيقات القانونية ، و لما شعر رئيس الوزراء نوري السعيد ووزير عدليته محمود صبحي أن التحقيق لم يجر المجرى الذي تريده الجهات العليا ، فعهد بالتحقيق إلى الحاكم الآخر خليل أمين المفتي ، لينهي الأمر معتبرا الحادث قضاء و قدر[4] .

---

[1]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 167 .

[2]. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص ص 305 ، 306 .

[3] جاسم محمد حسن العدول و آخرون ، تاريخ الوطن العربي المعاصر ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، كلية التربية ، جامعة الموصل (العراق) ، (د ، ت) ، ص 84 .

[4]. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص 212 .

اجتمع مجلس الوزراء في قصر الزهور و اتخذ عدة قرارات هي : << إعلان سمو ولي العهد فيصل ملكا على العراق باسم صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني[1] (ينظر الملحق رقم 02 ص 96) ، و تسمية الأمير عبد الإله[2] (ينظر الملحق رقم 02 ص 95) وصيا على جلالة الملك بالنظر لعدم بلوغه سن الرشد القانونية و نزولا عند وصية جلالة الملك المغفور له غازي الأول المستندة إلى إفادة صاحبة الجلالة الملكة و سمو الأميرة راجحة شقيقة جلالته أمام مجلس الوزراء و دعوة مجلس النواب المنحل لاجتماع مجلس الأمة للبت في أمر الوصاية نهائيا ... >>، و في السادس من أفريل 1939 م عقد مجلس الأمة (الأعيان و النواب) جلسة مشتركة تم فيها الموافقة على تعيين الأمير عبد الإله وصيا على الملك فيصل الثاني حتى بلوغه سن الرشد القانونية[3] .

تألفت وزارة نوري السعيد الرابعة في السادس أفريل 1939 م[4] ، و هكذا استطاعت انكلترا المضي في سياستها في العراق إلى ما تريد بعد تعيين عبد الإله وصيا على الملك في ظل وجود

---

[1] فيصل الثاني : (1935 – 1958) ولد في بغداد في 2 ماي 1935 م و نشأ فيها ، ليصبح بعد 4 سنوات ملكا على العراق تحت وصاية خاله الأمير عبد الإله ، سافر سنة 1947 لإكمال دراسته حيث دخل مدرسة ساندرويد ، و التحق بكلية هارو العسكرية سنة 1949 ليتخرّج منها سنة 1952 ، و عند بلوغه سن الرشد سنة 1953 تولّى مهامه الدستورية ملكا على العراق ، لكنه لم يتمكن من الإفلات من وصاية خاله و كبار مساعديه فلم يخرج عن كونه ملكا صوريا ، قتل في 14 جويلية 1958 بعد الانقلاب الذي أطاح بالملكية في العراق . للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 462 .

[2] الأمير عبد الإله : ولد في الطائف في 24 نوفمبر 1913 ، و نشأ في كنف جدّه الملك حسين ، جاء مع والده إلى بغداد بعد تخليه عن مملكة الحجاز في أوائل سنة 1926 م ، درس في القدس سنة 1928 ، بعدها في كلية فكتوريا بالاسكندرية حيث أمضى 3 سنوات و عاد لبغداد (1929 – 1932) ، ثم عيّن ملحقا بالمفوضية العراقية في برلين (1936 – 1937) و اختير على إثر مصرع الملك غازي وصيا على العرش ، فكان عهد وصايته من أشدّ أيام المملكة حرجا و تأزما ، فقد نشبت الحرب العالمية بعد أشهر قليلة . قتل عبد الإله مع الملك فيصل الثاني و افراد الأسرة الهاشمية المالكة في بغداد صباح 14 جويلية 1958 . للمزيد ينظر : مير بصري ، أعلام السياسة في العراق ... ، مرجع سابق ، ج1 ، ص 39 .

[3] طارق ابراهيم شريف ، **سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 – 1958 آخر ملوك العراق** ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، عمان (الاردن) ، 2011 ، ص 12 .

[4] مفيد الزيدي ، مرجع سابق ، ص 37 .

نوري السعيد إلى جانبه[1] ، خاصة أن هذا الأخير كان مقتنعا بضرورة التعاون مع بريطانيا ، حيث أنه لم يرى فيه تعارضا أساسيا مع مصالح العراق ، و لقد أعلن نوري في مؤتمر دولي ، و أمام مجموعة كبيرة من كبار المسؤولين العرب أن البريطانيين أصدقاء حميميون ، و لما قال في نص برقية جوابية في أواخر أوت 1942 م ما نصه : << إننا نعتبر أن ما يقوم به العراق من عضد قضية بريطانيا العظمى ، و الأمم المتحدة ، إنّما هو عضد لقضية العرب أنفسهم ، لأننا نعلم أن انتصار الأمم المتحدة في هذا النضال الذي هو أخطر نضال عرفه التاريخ من أجل توفير الحرية و العدل لجميع الأمم ، سيكون انتصارا للعرب أيضا ، و أن الأمل في تحقيق رغبات العرب في الوحدة إنّما نجده في ذلك النصر >>[2] .

و بعد إعلان بريطانيا الحرب على ألمانيا في 3 سبتمبر 1939 م اجتمع مجلس الوزراء برئاسة الوصي الأمير عبد الإله و اتخذ هذا القرار : << نظرا إلى الوضع العالمي الراهن و ما يمكن أن يتولد من وجود الرعايا الألمان في العراق من ارتباكات ، قرر مجلس الوزراء تسفير الرعايا المذكورين و قطع علاقات العراق مع الحكومة الألمانية ، و تخويل وزيري الخارجية والداخلية اتخاذ ما يلزم من التدابير>>[3] ، فقام نوري السعيد بتسليم المواطنين الألمان الموجودين بالعراق إلى البريطانيين ، ليتّم نفيهم إلى الهند على شكل أسرى ، كما قام الوصي بتبادل البرقيات مع الملك جورج السادس مؤكدا فيها على التزام العراق بمعاهدة التحالف العراقية– البريطانية، وقدر الملك البريطاني من جانبه الموقف العراقي ، و تعهد بمساعدة العراق إذا ما تعرض لأهوال الحرب[4] .

---

[1]. خليل حسين ، **التاريخ السياسي للوطن العربي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت (لبنان) ، 2012 ، ص 511 .

[2] محسن محمد المتولي العربي ، **نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت (لبنان) ، 2005 ، ص 42 .

[3]. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص 219 .

[4]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 182 .

و هكذا فإن حكومة نوري هذه ، أخذت تسعى بشكل أو بآخر إلى السيطرة على الأوضاع السياسية الداخلية ، إزاء تدهور الوضع الدولي في أوربا ، و مدى انعكاس هذا التدهور على العلاقة بين بريطانيا و العراق ، أما بريطانيا فبقدر حرصها على إيجاد وضع داخلي لا يتعارض مع مصالحها في معاهدة 1930 م ، كانت تريد التزام العراق بهذه المعاهدة فيما لو تطوّر الوضع في أوربا في حالة الحرب العالمية[1] .

2 – حركة رشيد عالي الكيلاني 1941 م :

في 22 فيفري 1940 م شكل نوري السعيد وزارته الخامسة و التي اتّسمت بالضعف وعدم تأييد الرأي العام ، و كذلك معارضة كتلة العقداء الأربعة : صلاح الدين الصباغ و كامل شبيب ومحمد فهمي سعيد و محمود سلمان ، الذين تحول ولاؤهم إلى الكيلاني بعد انكشاف نوايا نوري السعيد و موقفه من الحرب و من بريطانيا[2] ، و في 31 مارس استقالت وزارة نوري السعيد ، فشكل رشيد عالي الكيلاني[3] حكومته ، فالتف حوله المثقفون و القوميون و في مقدّمتهم ناجي السويدي وناجي شوكت و محمد يونس السبعاوي المعروفين بتوجهاتهم القومية و الوحدوية و عدائهم

---

[1]. جاسم محمد حسن العدول ، مرجع سابق ، ص 85 .

[2]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 95 .

[3] رشيد عالي الكيلاني : (1892 – 1965) رئيس وزراء ووزير سابق ، ولد محمد رشيد عالي بن عبد الوهاب آل سيد مراد (نقيب الأشراف) القادري الكيلاني في بغداد عام 1892 م ، في عام 1908 م دخل مدرسة الحقوق ليتخرّج منها عام 1914م و عمل بعدها بالمحاماة ، و أثناء الحرب العالمية الأولى عيّن وكيلا لمديرية الأوقاف في بغداد ، عيّن عام 1921 م قاضيا في محكمة الاستئناف ، ليصبح بعدها عام 1924 وزيرا للعدل في حكومة عبد الرحمن النقيب ، لكنه استقال من منصبه احتجاجا على توقيع امتياز النفط ، شغل منصب وزير الداخلية مرتين ثم انسحب عام 1927 ، و في سنة 1932 عيّن رئيسا للديوان الملكي و سكرتيرا خاصا للملك فيصل الأول ، توفي في 28 أوت 1965 . للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 278 – 279 .

لبريطانيا[1] ، خاصة أن الحركة القومية العربية آنذاك توصلت إلى أنه لا أمل للعرب في حل مشاكلهم إلا بالوحدة ، و اعتبار العراق القاعدة التي ستحقق الوحدة العربية[2].

و لقد ازداد الشعور المناهض لبريطانيا بين صفوف العراقيين ، و ذلك لتجاهلها القضايا العربية ، و بالأخص مستقبل سوريا و القضية الفلسطينية ، و لا سيما بين صفوف العناصر القومية و التي وجدت بأن صداقة دول المحور فرصة مهمة للعمل باتّجاه تحقيق الاستقلال[3] .

و عند دخول ايطاليا الحرب إلى جانب دول المحور ضد الحلفاء طالبت بريطانيا الحكومة العراقية بأن تتخذ إجراءات صارمة ضد ايطاليا مثل التي اتخذها من قبل نوري السعيد ضد ألمانيا ولكن رشيد عالي الكيلاني رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايطاليا[4] ، و استمر العراق بإدامة علاقاته مع الحكومة الإيطالية و سمح للقنصلية الايطالية بالبقاء في بغداد ، ما أدى ببريطانيا إلى طلب تشكيل حكومة أخرى غير حكومة الكيلاني[5] ، و عند اجتماع مجلس النواب يوم 30 جانفي 1941 م تعرضت الوزارة إلى معارضة منظّمة تطالب باستقالتها ، إلا أن الكيلاني و بتأييد من الجيش طلب بحل المجلس و كتب الإدارة الملكية لعرضها على الوصي الذي رفض توقيعها ولإحراج حكومة رشيد عالي الكيلاني هرب الوصي إلى الديوانية بعدها قدّم الكيلاني استقالة وزارته يوم 31 جانفي 1941 م[6] .

لقد بدا واضحا انقسام مجلس الوزراء العراقي بين وطنيين يميلون إلى المحور و يلتفون حول مفتي فلسطين حاج حسيني ، و بين فريق يؤيد التحالف البريطاني ، هنا توصل الضباط الوطنيون

---

[1] نمير طه ياسين ، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر** ، دار الفكر ناشرون و موزّعون ، عمان (الأردن) ، 2010 ، ص 182

[2] محمد مظفر الأدهمي ، **الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 ، ص 06 .

[3] نمير طه ياسين ، مرجع سابق ، ص 183 .

[4] زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 255 .

[5] دار الكتب و الوثائق ، الحملة العسكرية على العراق ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم 555 ، 1941 .

[6] عبد الرحيم ذو النون زويد ، **<<الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941>>** ، مجلة آداب الفراهيدي ، مؤتمر الآداب الرابع ، ع 4 ، أيلول (سبتمبر) 2010 ، ص ص 114 ، 115 .

إلى حل وسط ، و هو تولي طه الهاشمي[1] صديق الطرفين رئاسة الحكومة[2] ، فقام هذا الأخير بمحاولة نقل كامل شبيب في مارس 1941 م من بغداد إلى الديوانية ، و الصباغ إلى الموصل لتشتيت شمل العقداء الأربعة ، و لكن بفضل تماسك العقداء تم رفض أمر النقل[3] باعتباره صادر من البريطانيين و الوصي على العرش ، و طالبوا رئيس الوزراء بتسليح الجيش بأسلحة عصرية و توسيع مجالات تدريب الضباط العراقيين في بريطانيا ، غير أن السلطات البريطانية رفضت ذلك وأخذت تحيك المؤامرات للقبض على الضباط ، فأحس الضباط بذلك و تحرّكوا بسرعة ، و أجبروا رئيس الوزراء طه الهاشمي على الاستقالة[4] ، فهرب الوصي سرا إلى قاعدة الحِبانية و منها إلى البصرة ، و نظرا لتغيبه و عدم قيامه بالإجراءات الدستورية التي أراد الجيش أن يفرضها عليه، أقام الكيلاني حكومة الدفاع الوطني في 3 أفريل 1941 م و التي كان عليها مواجهة الوصي والبريطانيين ، و أراد الكيلاني أن يعطي لحكومته صبغة دستورية فاقترح تأليف وزارة دستورية وتعيين وصي جديد نظرا لعدم قيام الأمير عبد الإله بواجباته ، فقام بترشيح الشريف شرف أحد

---

[1] طه الهاشمي : (1888 – 1961) عسكري و سياسي و رجل دولة عراقي ، ولد في بغداد و درس فيها ، ثم في المدرسة الحربية في استانبول ، و حصل على شهادة الأركان عام 1909 ، توجّه عام 1920 إلى سورية حيث عين مديرا للأمن العام في ظل الحكم العربي (الفيصلي) ، و بعد دخول الجيوش الفرنسية إلى دمشق عيّن في الجيش التركي ، لكن مالبث أن استقال و توجّه إلى العراق ، حيث عين رئيسا لأركان الجيش العراقي عام 1923 م ، و أعيد تعيينه في هذا المنصب عام 1930 م ، و كان قد عيّن في عام 1924 م مرافقا للأمير غازي ، و تولى مناصب مدنية بعد ذلك . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ج3 ، ص 788.

[2]. محمد علي القوزي ، مرجع سابق ، ص 202 .

[3]. صادق حسن السوداني ، مصدر سابق ، ص 54 .

[4] زهدي عبد المجيد سمور ، **تاريخ العرب المعاصر** ، الشركة العربية للتسويق و التوريدات ، القاهرة (مصر) ، 2008 ، ص 185 .

أعضاء الأسرة الهاشمية وصيا على الملك فيصل الثاني[1] ، و الذي قبل استقالة الهاشمي ، و كلف الكيلاني بتشكيل حكومته الجديدة في 12 أفريل[2] .

لقد عدت بريطانيا عودة الكيلاني إلى الحكم تهديدا لمصالحها في العراق ، لأجل ذلك أخذت تخطط للقضاء على حكومة الكيلاني باستخدام القوة العسكرية[3] ، ففي 2 ماي 1941 م فتح الجيش البريطاني المرابطة في " الحبانية " النار على القطعات العراقية التي كانت تحتل كثبان الرمال المحيطة بـ " سن الذبان " بعد أن نزلت قوات انجليزية عظيمة في البصرة ، فأعلنت الحرب بين بريطانيا و العراق ، و تحرّكت القطعات الانجليزية زاحفة نحو " الرطبة "[4]، وفي ماي أكملت القوات البريطانية احتلالها للفلوجة بعد معركة قصيرة ، فاضطرت القوات العراقية الموجودة فيها للانسحاب إلى بغداد ، و في ليلة 27 ماي بدأ زحف القوات البريطانية نحو بغداد[5] .

و في ظل هذه الظروف الحرجة أعلنت الحكومة العراقية إعادة العلاقات مع ألمانيا، وطلبت من سفيرها في تركيا " فون بابن" الاتّصال بالسفير الألماني هناك ، و إبلاغه حاجة العراق إلى مساعدات سريعة بالطيران لدعم الجيش العراقي ، إلا أن السفير الألماني أبدى استغرابه لتطور الأمور بهذا الشكل السريع ، لذلك لم يصل العراق إلا قدر قليل من المساعدات الألمانية ، خاصة أن هذه الأخيرة كانت تُهيء للهجوم على الاتحاد السوفياتي ، فظلّ الجيش العراقي وحده في الميدان ، واضطرّ إلى التراجع أمام تفوق العدو ، و الذي بدوره قام بالاستعانة بقوات أخرى من الهند ، و من شرق الأردن و فلسطين[6] .

---

[1] عصمت السعيد ، **نوري السعيد رجل الدولة و الانسان** ، نيولوك للترجمة و النشر ، كرويدون (بريطانيا)، 1992، ص56

[2]. نمير طه حسين ، مرجع سابق ، ص 183 .

[3]. عبد الرحيم ذو النون زويد ، مرجع سابق ، ص 117 .

[4]. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق ... ، مصدر سابق ، ج3 ، ص 235 .

[5]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 113 .

[6]. زهدي عبد المجيد سمور ، مرجع سابق ، ص 187 .

قام الضباط الأربعة بمغادرة البلاد إلى إيران و تبعهم رشيد عالي الكيلاني ، و عاد الأمير عبد الإله إلى بغداد فألّف وزارة موالية للوضع الجديد برئاسة جميل المدفعي ، و بعد احتلال القوات البريطانية و السوفيتية لإيران و الإطاحة بالشاه رضا بهلوي ، سلّمت حكومة محمد رضا بهلوي ثلاثة من الضباط إلى الحكومة العراقية حيث حُكم عليهم بالإعدام ، أما الرابع فقد غادر إلى تركيا و التي قامت بتسليمه أيضا ، أما الكيلاني فاتجه من إيران إلى تركيا ثم إلى ألمانيا ، و حُكم عليه غيابيا بالإعدام شنقا ، فقام باللجوء إلى السعودية فحماه الملك عبد العزيز آل سعود ، و بالنسبة لبقية الضباط و المدنيين الذين اشتركوا في هذه الحركة فقد حكم عليهم بعقوبات مختلفة ، فإما بالإعدام أو السجن لمدة تتراوح مابين سنة إلى خمس عشرة سنة ، و هكذا فشلت أول محاولة عراقية للابتعاد عن التبعية السياسية البريطانية[1] .

3 – الأوضاع السياسية في العراق 1941 – 1945 م :

لقد كان فشل حركة مايس (ماي) 1941 م بمثابة الفرصة المناسبة لبريطانيا لإحكام سيطرتها على البلاد من جديد ، حيث حوّلت العراق إلى ساحة مفتوحة لقواتها العسكرية ، كما أخذت تفرض رأيها في تشكيل الحكومات و تغييرها ، مستغلة بهذا ظروف الحرب لتعزيز نفوذها السياسي و الاقتصادي و العسكري ، و لهذا ما إن عاد الوصي إلى بغداد حتى عهد إلى جميل المدفعي بتشكيل حكومة مؤقتة في 2 جوان 1941 م[2] ، و عُين علي جودت الأيوبي وزيرا للخارجية ، فأعلنت الحكومة الأحكام العرفية في لواء بغداد و المناطق المجاورة[3] ، كما أصدرت بيانات بمنع التجول و منع حمل السلاح ، و في 5 جوان أُبلغ علي جودت الأيوبي بتكليف من الحكومة العراقية قرارات مجلس الوزراء التالية :

---

[1]. زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 256 .

[2]. جاسم محمد حسن العدول ، مرجع سابق ، ص 94 .

[3]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 196 .

1 – توافق الحكومة العراقية على أنه زمن الحرب ، و للأغراض الحربية وحدها للحكومة البريطانية الحق في أن تعسكر قواتها البرية و الجوية في الأمكنة التي يتطلبها الدفاع عن العراق بشرط أن تحاط الحكومة العراقية علما بذلك .

2 – توافق الحكومة العراقية على إنشاء إدارة للرقابة على البريد و البرق و أن تحمي مصالح الحكومة البريطانية في هذه المسائل بأن تستخدم في الإدارة المذكورة موظّفا بريطانيا من بين الموظفين الذين يعملون في خدمة الحكومة العراقية .

3 – تسمح الحكومة العراقية للسلطات العسكرية البريطانية بأن تتخذ الوسائل الضرورية بالتعاون مع السلطات العراقية للإشراف على منطقة القاعدة البريطانية بالبصرة ، كما أنها سوف تُصدر الأوامر لسلطات ميناء البصرة لكي تتعاون تماما فيما يخص جميع الوسائل اللازمة لتسهيل وضمان سلامة وصول القوات البريطانية إلى البصرة[1] .

كما بدأت وزارة المدفعي أيضا بتطهير جهاز الدولة من العناصر التي ساندت رشيد عالي الكيلاني ، و حظرت الاستماع إلى إذاعات المحور ، و أجرت تبديلات في سلك الشرطة و السلك الدبلوماسي ، و وضعت في كل محافظة ضابط ارتباط انكليزي[2] ، و بالرغم من كل الإجراءات التي اتّخذتها وزارة المدفعي لإعادة الأمن إلى نصابه إلا أن الوضع لم يستقر في البلاد ، كما أن الوصي و السلطات البريطانية لم يرتاحا لتلك الإجراءات ، فقد طالبا بحل الجيش العراقي و اعتقال كل من ساهم أو شارك أو تعاطف مع حركة مايس[3] ، و قاموا بالضغط على المدفعي من أجل

---

[1]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص ص 229 – 230 .

[2]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 197 .

[3]. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 118 .

اتباع سياسة العنف و الانتقام ، و التي لم يحبّذها ، فقام بتقديم استقالة وزارته و التي قبلت يوم 7 أكتوبر 1941 م[1].

و في 9 أكتوبر 1941 م تألفت وزارة جديدة برئاسة نوري السعيد ، و لم يشترك أحد من الوزراء السابقين في هذه الوزارة[2] ، حيث اختار نوري السعيد أعضاء وزارته من العناصر الموالية للبريطانيين لكي يتسنّى له تطبيق سياسته التي رسمت له من قبل العناصر البريطانية ، كما زج في وزارته بعض العناصر التي لم تتعاطف مع جماعة رشيد عالي الكيلاني ، و قد احتفظ لنفسه بمنصب وزارة الدفاع بالوكالة ، و أسند وزارة الداخلية إلى صالح جبر ، فضلا عن وزارة الخارجية بالوكالة[3] ، و استعملت الوزارة على الصعيد الداخلي الشدة و القسوة بحق من اتهموا بتعاونهم وتعاطفهم مع حركة الكيلاني و قامت بتصفية الجيش من العناصر الوطنية فأحيل عدد كبير من الضباط على التقاعد ، و استقدمت ضباطا بريطانيين تولّوا مراكز حساسة في الجيش كخبراء ومستشارين ، كما عمدت الحكومة على دعم الشرطة و زيادة عددها و قوتها بوصفها قوات موالية و ذلك لمراقبة المواطنين و نشاطهم[4] .

أما على الصعيد الخارجي فقد قامت وزارة نوري السعيد في 17 نوفمبر 1941 م بقطع علاقتها مع حكومة فيشي الفرنسية و مع الحكومة اليابانية ، لأنه قد سبق لهما الاعتراف بحكومة الكيلاني[5] ، و في 16 جانفي 1943 م أعلن العراق الحرب على ألمانيا و ايطاليا و اليابان ،كما

---

1. عبد الرحيم ذو النون زويد ، مرجع سابق ، ص 131 .
2. توفيق السويدي ، مصدر سابق ، ص 339 .
3. محمد حمدي الجعفري ، مرجع سابق ، ص 122 .
4. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 198 .
5. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 234 .

تم التوقيع على بيان الأمم المتحدة[1] ، و بذلك صار أول دولة عربية مؤهلة لحضور مؤتمر سان فرانسيسكو ، و خلال السنوات الأخيرة من الحرب اشترك العراق مع دول عربية أخرى في إنشاء جامعة الدول العربية[2] كما سعى نوري السعيد من أجل تحقيق حلم الهاشميين في سوريا الكبرى تمهيدا لإقامة الهلال الخصيب تحت العرش الهاشمي ، و اهتم العراق بتنمية علاقاته مع الولايات المتحدة الأمريكية[3] .

و الجدير بالذكر أن نوري السعيد أعاد خلال هذه الفترة تأليف حكومته مرتين ، و قد تعرّضت حكومته الأخيرة إلى انتقادات شديدة من قبل البرلمان و الصحف ، إضافة إلى علاقات البرود التي تفاقمت بينه و بين الوصي ، و تمخّض ذلك أخيرا عن تقديمه استقالة حكومته ، فحلّت محلها حكومة حمدي الباججي في 3 جوان 1944 م ، و قام الوصي باختيار أعضائها ، و لذا لقبت بـ"مجلس وزراء الوصي " ، و كان نتيجته قيام خلافات قوية بين أعضاء الحكومة و لم تهدأ إلا باستقالتها ، ليعيد الباججي تشكيلها مرة ثانية ، و استمرت في الحكم حتى نهاية الحرب[4].

---

[1] الأمم المتحدة : تأسست منظمة الأمم المتحدة في 26 نوفمبر 1945 م ، و كانت نتاجا لمجموعة من الأفكار التي ظهرت أثناء الحرب العالمية الثانية . أثناء الاجتماع الذي عقده مجلس الوزراء العراقي بتاريخ 11 ديسمبر 1942 م و الذي على إثره تم إعلان العراق الحرب على المحور ، وافق مجلس الوزراء أيضا على انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة ، و قد أُرسل قانون انضمام العراق إلى تصريح الأمم المتحدة إلى الوصي للموافقة عليه بتاريخ 21 ديسمبر 1942 م ، و أعيد القانون إلى مجلس الوزراء في 23 جانفي 1943 م بعد مصادقة الوصي و التوقيع عليه . للمزيد ينظر : بشار فتحي العكيدي ، **موقف العراق من القضايا العربية في الأمم المتحدة 1945 – 1968 دراسة تاريخية سياسية** ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 ، ص ص 55 ، 60 .

[2] جامعة الدول العربية : ترجع نشأتها إلى الاجتماع الذي عقد في مصر سنة 1943 م ، ثم بعدها الدعوة إلى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام في الفترة ما بين 25 سبتمبر – 7 أكتوبر 1944 م حضرها ممثلو ست دول هي العراق ، المملكة الأردنية الهاشمية ، المملكة العربية السعودية ، سوريا ، لبنان و مصر ، كما شهدته اليمن بصفة مراقب ، و قد وضعت هذه اللجنة أساس إنشاء الجامعة العربية ، و لقد انبثق عن اللجنة التحضيرية لجنة فرعية قامت بإعداد مشروع ميثاق الجامعة ، و في 22 مارس قامت الدول الست بالتوقيع على الميثاق ثم تلتها اليمن . للمزيد ينظر : وضاح زيتون ، **معجم المصطلحات السياسية** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، 2010 ، ص 115 .

[3] محمود صالح منسي ، مرجع سابق ، ص 88 .

[4] جاسم محمد حسن العدول ، مرجع سابق ، ص 96 .

الفصل الثالث

التحولات السياسية في العراق 1946 – 1958م

أولا : الحالة السياسية في العراق 1946 – 1951 م

ثانيا : أثر تدخل الجيش العراقي في السياسة 1952 – 1958م

أولا : الحالة السياسية في العراق 1946 – 1951 م

1 – عودة الأحزاب السياسية 1946 م

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و انتصار الحلفاء ظهرت في العراق تيارات سياسية نتيجة نمو الوعي السياسي ، و التي أصبحت تطالب بالانفراج السياسي و عودة الحياة الديمقراطية للبلاد كما طالبت أيضا بإلغاء أو تعديل لمعاهدة 1930 م و جلاء القوات البريطانية ، و تحسين أوضاع البلاد الداخلية ، و بعد فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة سنة 1945 م و تولِيه السلطة ، و ما نشره من دعايات حول مناصرته لقضايا التحرر و الديمقراطية ، أحيا الآمال للجماعات السياسية في العراق [1] ، و التي رأت أن هذا الفوز بمثابة انتصار للشعوب المستعمرة وضربة للقوى الاستعمارية ، لأن ذلك سيترك أثرا ايجابيا على وضع المستعمرات البريطانية وسيؤدي إلى مزيد من التفاهم بين الحكومة البريطانية الجديدة و القوى الوطنية في الدول الخاضعة للاستعمار البريطاني ، و إزاء ذلك ازدادت المطالبة الشعبية في العراق بإطلاق الحريات السياسية و إلغاء الأحكام العرفية و الحالات الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحرب[2] ، فرأت بريطانيا والوصي عبد الإله ضرورة التخفيف من القسوة على الشعب ، و ذلك بمنحه نوعا من الحرية بعد مدّة قاسية من الكبت[3] ، و لهذا أراد الوصي تشكيل حكومة تُطمئن رغبات الوطنيين و تمتص نقمتهم على الأوضاع السائدة ، و تنهي حالة الحرب و تنقل البلاد إلى عهد جديد[4] .

---

[1]. محمد حمدي الجعفري ، **انقلاب الوصي في العراق** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000 ، ص 43 .

[2]. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 141 .

[3]. اسماعيل أحمد ياغي ، **تاريخ العالم العربي المعاصر** ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، 2000 ، ص 223 .

[4]. ابراهيم خليل أحمد ، جعفر عباس حميدي ، مرجع سابق ، ص 139 .

كان أول إجراء اتخذه الوصي لتطبيق سياسته الجديدة هو أنه كلّف توفيق السويدي[1] بتشكيل الحكومة الجديدة في 23 فيفري 1946 م[2] ، و لقد لاقى تشكيلها تفاؤل واسع من قبل الأوساط الوطنية و الصحافة العراقية ، حيث أعلنت بأنّها ستسعى إلى نقل البلاد من حالة الحرب إلى حياة السلم الجديدة بإلغاء الأحكام العرفية و إغلاق المعتقلات و رفع الرقابة عن الصحافة ، و السماح بتأسيس الأحزاب السياسية ، و تشريع قانون جديد للانتخابات[3] ، و في الثالث أفريل 1946 م أعطت وزارة الداخلية ترخيصا لخمسة أحزاب و هي : حزب الاستقلال ، حزب الشعب ، حزب الأحرار، حزب الاتّحاد الوطني ، و الحزب الوطني الديمقراطي ، و في الوقت نفسه رفضت طلب تقدّم به الشيوعيون للحصول على ترخيص لهم بتأسيس حزب سياسي باسم (حزب التحرر الوطني)[4] .

أ – حزب الاستقلال :

قدّم كل من السادة : محمد مهدي كبة ، و داود السعدي ، و خليل كنه ، و إسماعيل غانم و غيرهم ، طلبا إلى وزارة الداخلية في 12 مارس 1946 م بتأسيس حزب سياسي باسم حزب الاستقلال[5] ، و قد أُجيز في 2 أفريل 1946 م ، و يعدّ هذا الحزب امتدادا لنادي المثنى الذي تأسّس عام 1935 م الذي عُرف بتوجهاته القومية ، و لكنه أُغلق بعد فشل حركة مايس و اعتقل

---

[1] توفيق السويدي : سياسي و رجل دولة عراقي ، ولد سنة 1890 ، درس القانون و عمل مستشارا قانونيا للحكومة العراقية (1921 – 1927) ، و وزيرا للخارجية سنة 1929 م ، ثم رئيسا للمجلس النيابي (1929 – 1930 م) ، عاد إلى وزارة الخارجية (1932 – 1938) ثم عام 1941 م ، و في عام 1946 تولى رئاسة الوزارة من جديد ، حكم عليه بالسجن مدى الحياة إثر ثورة 1958 م و أفرج عنه عام 1961 م . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، ج1 ، مرجع سابق ، ص 811 .

[2]. محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي ... ، مرجع سابق ، ص 45 .

[3] أسامة صاحب منعم ، **<< نشاط الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية 1946 – 1958 >>** ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية ، مج 5 ، ع 2 ، (د ، ت) ، ص 51 .

[4]. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 245 .

[5] عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** ، ج7 ، ط7 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (د ، م) ، 1946 – 1948 ، ص30 .

أغلب أعضائه ، و لقد عقد الحزب أول مؤتمر له في 19 أفريل لتوزيع المناصب الحزبية بين الأعضاء ، فأصبح محمد مهدي كبة رئيسا للحزب ، و كانت جريدته " لواء الاستقلال " لسان حال الحزب[1] .

يهدف الحزب إلى تحرير البلاد و استقلالها من كل سيطرة أجنبية ، و يدعو إلى الإصلاح في مختلف نواحي الحياة على أسس و مبادئ تقدّمية اشتراكية ، و يعمل على الصعيد القومي لتحرير البلاد العربية و تحقيق الوحدة العربية التي عمل الاستعمار على تجزئتها و تشتيت شملها[2] و أولى الحزب للقضية الفلسطينية اهتماما خاصا ، كما عمل على تعزيز كيان العراق ، و تحقيق سيادته الكاملة[3] .

ب – حزب الشعب :

أجيز حزب الشعب في 2 أفريل 1946 م بعد أن قدم كل من المحامي عزيز شريف وتوفيق منير و آخرون طلبا إلى وزارة الداخلية لتأسيس هذا الحزب[4] ، و لقد كانت البدايات الأولى لنشاط الحزب قد ظهرت بشكل سرّي منذ عام 1942 م ، حين تقدّم مجموعة من المحامين الذين يحملون أفكار اشتراكية بطلب تأسيس الحزب ، غير أن الحكومة لم توافق على الطلب ، ثم أصدرت هذه المجموعة جريدة سياسية باسم " الشعب " و صدر العدد الأول منها في سبتمبر 1944 م ووضعوا في هذه الجريدة مبادئهم و أفكارهم[5] .

---

[1] أثير رزاق نعيم الحسناوي ، **الحركة الطلابية في صراع الأحزاب السياسية العراقية 1948 – 1963** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف مؤيد شاكر كاظم الطائي ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2015 ، ص ص 13 ، 15 .

[2]. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 147 .

[3]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 210 .

[4]. أسامة صاحب منعم ، مرجع سابق ، ص 53 .

[5]. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 149 .

أما بالنسبة لأهداف الحزب فتمثلت في :

- تحقيق الحياة الديمقراطية في العراق .
- تعزيز استقلال العراق و استكمال سيادته .
- حل مشكلة الأراضي و إقامة الصناعة الحديثة في البلاد ، و تطوير العراق من دوري البداوة و الإقطاع إلى دور الحضارة[1] .

أما أبرز مساهماته فقد أدان اللجنة الانكليزية – الأمريكية للتحقيق في القضية الفلسطينية واعتبرها صهيونية مؤكدا أن القضية الفلسطينية ليست يهودية ، و إنما مصير شعب داعيا إلى النضال من أجل الاستعانة بالأمم المتحدة ، كما انتقد وزارتي أرشد العمري و وزارة صالح جبر ووزارة نوري السعيد ، معدا شخصيات هذه الوزارات تابعة للسياسة البريطانية[2] .

جـ – حزب الأحرار :

يرجع هذا الحزب في تكوينه و نشأته إلى تكتل بعض النواب و رجال السياسة القدماء، وكان نوري السعيد هو صاحب فكرة تأليفه[3] ، و لكن سفره إلى تركيا جعل الطلب يقدم إلى وزارة الداخلية من قبل كامل الخضيري و آخرون ، و لما عاد نوري السعيد إلى العراق انصرف عن تأليف الحزب[4] ، وبعد استقالة وزارة السويدي في 30 ماي 1946 م ، انظم السويدي و معظم أعضاء وزارته إلى الحزب ، و أعيد انتخاب هيئته العليا ، فأصبح رئيسا للحزب و سعد صالح نائبا له[5] .

---

1. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ... ، مصدر سابق ، ج7 ، ص 39 .
2. علي محمد كريم المشهداني ، مرجع سابق ، ص 30 .
3. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 210 .
4. أسامة صاحب منعم ، مرجع سابق ، ص 53 .
5. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 148 .

و لقد كان هدف الحزب هو النهوض بالشعب العراقي على اختلاف طبقاته و توحيد صفوفه و تقدم البلاد سياسيا ، اقتصاديا و اجتماعيا ، و إصلاح الإدارة العامة من أجل خدمة الشعب العراقي و إقامة العدل و تطبيق القانون[1] ، كما دعا الحزب إلى :

- تعزيز كيان العراق الدولي بشكل يلائم التطورات العالمية .
- التعاون مع الحكومات العربية لتحقيق أهداف الجامعة العربية .
- العمل على معونة البلاد العربية غير المستقلة في مساعيها لنيل استقلالها و في مقدمتها فلسطين .
- تعديل المعاهدة العراقية – البريطانية بالشكل الذي يضمن للبلاد مصالحها الوطنية .
- التعاون مع المؤسسات الدولية العامة و الإقليمية لصيانة السلم العالمي ، و تنظيم الاقتصاديات الأممية ، و توثيق الصلات معها[2] .

د – حزب الاتحاد الوطني :

يمثل هذا الحزب جماعة من اليساريين و الماركسيين الذين التفوا حول عبد الفتاح ابراهيم بدافع الصداقة و الإعجاب بشخصيته ، و لقد وافقت وزارة الداخلية على إجازة هذا الحزب في 2 أفريل 1946 م ، و أصبحت جريدة " الرأي العام " لسان حال الحزب[3] ، و لقد أعلن الحزب في منهاجه أنه يعمل بالوسائل الدستورية على تحقيق الأهداف الآتية :

- تعزيز كيان العراق و استكمال سيادته و توطيد علاقاته على أساس المساواة و المصالح المتبادلة مع جميع الدول ، و توثيق الروابط القومية بين العراق و الأقطار العربية الأخرى وتأييد الأقطار غير المستقلة في نضالها من أجل حريتها .

---

[1]. قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 48 .

[2]. عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات ... ، مصدر سابق ، ج7 ، ص 23 .

[3]. قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 50 .

- توطيد أسس الديمقراطية الصحيحة و تحقيق المساواة بين جميع العراقيين في حقوق المواطنة وواجباتها و الأخذ بمبدأ الانتخاب الحر المباشر .
- ترقية اقتصاديات البلاد بتشجيع الصناعة الوطنية و حمايتها ، و تصنيع الزراعة و تنشيط التجارة ، و تنظيم الري ، و توسيع طرق المواصلات و تحسينها[1] .

و لقد دعا الحزب إلى جلاء القوات البريطانية عن العراق ، و طالب بإلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية ، كما سعى إلى توحيد الأحزاب الديمقراطية في حزب واحد ، و جعله واحدا من أهدافه الرئيسية التي تأسس من أجلها ، و لكن هدفه اقتصر على حزبي الشعب و الوطني الديمقراطي متجاوزا بقية الأحزاب[2] .

هـ – الحزب الوطني الديمقراطي :

ينحدر أصل الحزب الوطني الديمقراطي في بداياته الأولى من جماعة الأهالي ذات التوجه الليبرالي التي تشكّلت أواسط الثلاثينات من القرن العشرين[3] ، و المعروف أن حركة الأهالي بدأت بتكتل بعض الشباب العراقي الذين يدرسون في بيروت ثم طوروا الفكرة في العراق فكونوا جماعة الأهالي ، و التي كانت تتكون من : عبد الفتاح ابراهيم ، عبد القادر اسماعيل ، حسين جميل محمد حديد ، خليل كنّه ، ثمّ انظم إليهم كامل الجادرجي ، و الذين كانت تستهويهم روح الاندفاع الوطني و القومي[4] .

---

[1]. ابراهيم خليل أحمد ، جعفر عباس حميدي ، مرجع سابق ، ص 148 .

[2]. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 151 .

[3] مفيد الزيدي ، **<< البعد العربي في الأحزاب السياسية العراقية الاستقلال و الوطني الديمقراطي أنموذجا >>** ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، ع 60 ، (د ، ت) ، ص 74 .

[4] عبد الرزاق مطلك الفهد ، **الأحزاب السياسية في العراق** ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر ، بيروت (لبنان) ، 2011 ، ص175 .

بعد أن وافقت الحكومة على منح إجازات لبعض الأحزاب السياسية قدّم هذا الأخير في يوم 5 مارس 1946 م طلبا إلى وزارة الداخلية بتأسيس حزب سياسي باسم " الحزب الوطني الديمقراطي" و قد حصل على إجازته في 2 أفريل 1946 م ، و بعدها جرت انتخابات اللجنة الإدارية المركزية في 26 أفريل ، و نتج عنها فوز كامل الجادرجي و محمد حديد و حسين جميل و عبد الكريم الآزري و غيرهم بعضوية اللجنة ، تبعها جلسة أُختير فيها الجادرجي رئيسا للحزب ، و عبد الكريم الآزري نائبا ، و حسين جميل سكرتيرا[1] .

و لقد كان الحزب يهدف إلى تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية ، و الدفاع عن الحريات العامة و إصلاح الجهاز الحكومي و الجيش و استقلال القضاء ، كما دعا إلى الوحدة العراقية وعدم التمييز بين المواطنين بأي شكل[2] ، و لقد وقف الحزب موقفا متهاونا من العلاقات مع بريطانيا حيث طالب بتعديل المعاهدة دون إلغائها . و في مسألة الوحدة العربية فقد مال الحزب إلى فكرة الاتّحاد الفدرالي إذ ورد في البرنامج << تحقيق اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينهما في إدارة موحدة أو نظام مشترك مع احتفاظ كل دولة منها بإدارة شؤونها المحلية وتقوية جامعة الدول العربية بحيث تحقق هذه الغاية >>[3] .

إن الأحزاب الخمس الأولى تمت إجازتها في 2 أفريل 1946 م ، بينما هناك أحزاب أخرى لم تُجز و ظلت تعمل بصورة سرية في العهد الملكي و هي : الحزب الشيوعي و الحزب الديمقراطي الكردستاني ، إضافة إلى حزب البعث الذي تمّ تأسيسه في سوريا في 7 أفريل 1947 م و ألف فرعا له في العراق . في أواخر سبتمبر 1947 م أبطلت وزارة صالح جبر رخصة حزب الاتحاد

---

[1] طه خلف محمد الجبوري ، **موقف الأحزاب السياسية و القوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951 – 1968 دراسة تاريخية** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف خلف السامرائي ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2005 ، ص ص 17 – 18 .

[2] مفيد الزيدي ، البعد العربي في ... ، مرجع سابق ، ص 76 .

[3] صلاح العقاد ، **المشرق العربي 1945 – 1958 العراق – سوريا – لبنان** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، (د ، م) ، 1966 – 1967 ، ص ص 28 – 29 .

الوطني و حزب الشعب ، و في سبتمبر 1954 م صدر مرسوم الجمعيات فحلت وزارة نوري السعيد الحزب الوطني الديمقراطي و حزب الاستقلال و سائر الأحزاب الأخرى[1] .

2 – معاهدة بورتسموث 1948 م :

أفرزت الحرب العالمية الثانية تناسبا جديدا للقوى على الصعيد الدولي ، لاسيما بعد تراجع نفوذ و دور بريطانيا أمام تصاعد دور و نفوذ الاتّحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية ، ففي الوقت الذي ترى بريطانيا أن من مصلحتها البقاء في بلد مثل العراق باعتباره مركزا حيويا في المنطقة ، بالمقابل نجد أن النخب السياسية الواعية في العراق قد تزايد اهتمامها الوطني ، و أمست الحاجة إلى التغيير ملحة ، لذا بدأت بالسعي لتعديل أو إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 م والتي عدها الرأي العام العراقي جائرة و مجحفة ، و إن بقاءها سيخلق تناقضا واضحا في عالم بدأت معالمه السياسية و الدولية تتغيّر[2] .

و ما إن شكل صالح جبر[3] وزارته في 29 مارس 1947 م حتى سارع إلى إعلان منهاج حكومته للرأي العام العراقي و كان أهم بند في ذلك المنهاج هو تعديل المعاهدة العراقية البريطانية لعام 1930 م على أساس ضمان المصالح المتبادلة و تقديرا للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانيا[4] .

---

[1] فاضل حسين ، **سقوط النظام الملكي في العراق** ، منشورات مكتبة آفاق عربية للنشر و التوزيع ، بغداد ، (د ، ت) ، ص 9

[2] فاطمة صادق عباس السعدي ، **صالح جبر و دوره السياسي في العراق حتى عام 1957** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف علاء جاسم محمد الحربي ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 ، ص 121 .

[3] صالح جبر : (1896 – 1975) سياسي و رجل دولة عراقي ، ولد في الناصرية و درس الحقوق في جامعة بغداد ، شغل منصب قاضي في السنوات (1926 – 1930 م) ، و في سنة 1930 م رشّح نفسه للانتخابات النيابية فانتخب نائبا في البرلمان ، و عين وزيرا للمعارف سنة 1934 م ، و استمر صالح جبر في تدرجه بالمناصب الإدارية و الوزارية . للمزيد ينظر : عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ج3 ، ص 549 .

[4] جودت جلال كامل عبد اللطيف ، <<**التطورات السياسية في العراق 1946 – 1953** >>، مجلة آداب الفراهيدي ، ع 35 ، سبتمبر 2018 ، ص 145 .

بدأت المفاوضات بين ممثلي الحكومتين البريطانية و العراقية بصورة سرية في بغداد في الثامن من ماي 1947 م[1] ، و استمرت لغاية السابع عشر من نفس الشهر ، و خلال هذه المدة عقدت اجتماعات في " قصر الرحاب " مقر سكنى عبد الإله ، و لقد تركزت المباحثات التمهيدية في الجوانب العسكرية من معاهدة 1930 م ، حيث تناولت موضوعين أساسين : أولهما تحديث الجيش العراقي و تطويره ، و الثاني موضوع قاعدتي الحِبانية و الشْعِيبة و مستقبل الوجود البريطاني في العراق[2] ، و لقد تركزت المقترحات البريطانية حول :

- استمرار استخدام قاعدتي الشعِيبة و الحِبانية في العراق .
- إيجاد نواة هيئة قادرة على مساعدة البريطانيين في نشر القوات بسرعة وقت الحرب (هيئة دفاع مشتركة) .
- إيجاد تسهيلات في الحصول على النفط .
- استخدام الأراضي العراقية لمرور القوات البريطانية .
- منح تسهيلات جوية في ميادين أخرى للقوة الجوية البريطانية[3] .

شعر الوصي عبد الإله أن المفاوضات التمهيدية الجارية في بغداد لا يمكن أن تُسفر عن نتائج إيجابية و حاسمة ، فسافر إلى لندن في 15 جويلية 1947 م ، و بطلب من رئيس الوزراء صالح جبر التقى الوصي بوزير الخارجية " بيفن " مساء اليوم الثامن عشر أوت ،و فاتحه بأمر تعديل المعاهدة[4]، لكن الوصي شعر أن بريطانيا لا تريد التراجع عن موقفها من الاحتفاظ بقاعدتي الحِبانية و الشعِيبة، فعاد إلى بغداد يوم 29 أكتوبر 1947 م، وأطلع صالح جبر على تفاصيل محادثاته في لندن وعلى آراء بيفن حول قضية القاعدتين العسكريتين ، والتي لم تكن متفقة مع

[1] رحيم حسن محمد الشامي ، **حزب الأمة الاشتراكي 1951 – 1954 دراسة تاريخية** ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف مؤيد شاكر كاظم الطائي ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، ص 43 .

[2]. نجدة فتحي صفوة ، **صالح جبر سيرة سياسية** ، دار الساقي ، بيروت (لبنان) ، 2016 ، ص 284 .

[3]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 222 .

[4]. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص 274 .

رغبات العراق ، و لم يكن صالح جبر مستعدا للموافقة عليها ، و لذلك أبدى للوصي أنه يفكر في الاستقالة[1] و تأتي الاستقالة في الواقع تلميحا للجانب البريطاني ليصبح أكثر مرونة ، حيث وافق الوصي على هذه الفكرة ، لكنه طلب من صالح جبر التريث ريثما يجس نبض القائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد ، و قد تحقق ذلك و أوفدت الحكومة البريطانية بعض العسكريين مع ممثل عن وزارة الخارجية إلى بغداد يوم 20 نوفمبر 1947 م لتذليل العقبات و استئناف المفاوضات[2] ، فاتفقوا أن تجري المفاوضات في السفارة البريطانية حرصا على سرّيتها ، فبدأت المفاوضات يوم 22 من نفس الشهر و استمرت لغاية 4 ديسمبر ، قدم الجانب البريطاني خلالها مسودات متعددة للمعاهدة الجديدة على ضوء ملاحظات الجانب العراقي ، و تمّ الاتّفاق على كثير من المبادئ و المقترحات ، و في نهاية شهر ديسمبر وُجّهت دعوة من وزير خارجية بريطانيا إلى رئيس الوزراء صالح جبر بالسفر إلى بريطانيا لإكمال المفاوضات و التوقيع على المعاهدة[3] .

في لندن واصل الوفد العراقي اجتماعاته مع الجانب البريطاني ، و في 7 ديسمبر أُعلن بسرعة أدهشت الجميع عن توصّل الطرفين إلى عقد معاهدة جديدة ، و لقد تقرّر التوقيع عليها في 15 جانفي 1948 م في ميناء بورتسموث[4] (ينظر الملحق رقم 04 ص100) على متن البارجة "فيكتوري " ، حيث وقّعها عن بريطانيا وزير الخارجية أرنست بيفن ، و عن العراق رئيس الوزراء صالح جبر بحضور بعض الوزراء البريطانيين و رؤساء أركان القوات المسلّحة ، و ألقى بيفن كلمة أعلن فيها اتّفاق الطرفين على إلغاء المعاهدة العراقية – البريطانية لسنة 1930 م و التوقيع على معاهدة جديدة[5] .

---

[1]. نجدة فتحي صفوة ، مرجع سابق ، ص 296 .

[2] . فاطمة صادق عباس السعدي ، مرجع سابق ، ص 131 .

[3]. جودت جلال كامل عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 146 .

[4]. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 167 .

[5]. نجدة فتحي صفوة ، مرجع سابق ، ص 342 .

ما أن علمت الأحزاب المعارضة بفكرة عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا حتى أعلنت رفضها لأي فكرة من هذا النوع ، لأن معاهدة 1930 م تعد ملغاة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بصفة أن البلدين عضوين مستقلين في هيئة الأمم ، و أنّ المعاهدة رجّحت كفّة المصالح البريطانية في العراق على حساب السيادة الوطنية ، ثم أوضحت الأحزاب المعارضة أن الوزارة لا تمتلك حق تعديل المعاهدة لأنّها لم تنبثق عن مجلس نيابي يمثّل الشعب[1] ، و على إثر نشر نص المعاهدة التي أبرقت من لندن إلى وكيل رئيس الوزراء جمال بابان ، و تلقفتها الصحف المحلية ، اشتعل الفتيل بين صفوف الجماهير ، و دعت الأحزاب السياسية أبناء الشعب لإحباط هذا المشروع الذي وصفته بالمشروع الاستعماري الجديد ، و طالبت برفضه و مقاومته[2] ، فأعلن الطلبة الإضراب العام في المعاهد و الكليات و المدارس ، و أصدروا بيانا استنكروا فيه المعاهدة و نددوا بالوفد المفاوض الذي وقع عليها و طالبوا الشعب مقاومتها و رفضها[3] .

و في 23 جانفي خرجت مظاهرات صاخبة طافت البلاد من شمالها إلى جنوبها ، و هم يتوعدون رئيس الوزراء ، فأقلقت هذه المظاهرات الدوائر البريطانية ، ما دفع بيفن يطلب من صالح جبر العودة إلى بغداد بسرعة ليوضح للشعب ما تنطوي عليه المعاهدة من فوائد للعراق ، و صرح فور وصوله بأن المعاهدة الجديدة تتضمن مزايا ايجابية و سوف تقول الأمة كلمتها ، إلا أن هذا التصريح أثار الشعب الغاضب فخرج في مظاهرات حاشدة في مناطق بغداد ، و حدثت صدامات مع الشرطة سقط إثرها عدد من الضحايا[4]، ممّا زاد و وسّع الاضطرابات و المطالبة بإسقاط الوزارة فهال الموقف الوصي عبد الإله و هو يرى عزيمة الشعب لتحقيق كلمته و حريته ،و طلب من

---

1. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 166 .
2. محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي ... ، مرجع سابق ، ص 58 .
3. جودت جلال كامل عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 146 .
4. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص ص 224 ، 225 .

صالح جبر أن يستقيل من رئاسة الحكومة ، فاضطر للاستجابة لمطالب الشعب و تنفيذ توجيهات الوصي ، فقدم استقالة وزارته يوم 27 جانفي 1948 م[1] .

و تألفت وزارة محايدة برئاسة محمد الصدر[2] في 29 من نفس الشهر، لتنقل البلاد من حالة الفوضى إلى حالة الاستقرار و تحقيق مطالب الشعب[3] ، فأصدرت وزارته في أول خطوة لها قرارا بإلغاء معاهدة بورتسموث ، و أبلغت السفارة البريطانية بمضمون قرار مجلس الوزراء برسالة سُلمت إليها في 4 فيفري 1948 م[4] ، كما اتخذت الوزارة قرارات تتعلق بتشكيل لجنة تحقيق بالحوادث التي شهدها العراق في عهد وزارة صالح جبر ، و تعطيل مجلس النواب مدة خمسين يوما ، و السماح للصحف المعطلة بالصدور ، و إطلاق الحريات الدستورية ، و السعي لتوفير الغذاء و الكساء للشعب و الاهتمام بالقضية الفلسطينية[5] .

3 – الهيمنة البريطانية على الجيش العراقي 1949 – 1951 م

لقد كانت القضية الفلسطينية تهم الشعب العراقي لأسباب وطنية و قومية ، و كانت الأحداث التي وقعت في فلسطين قد أجبرت الحكومة العراقية على الاهتمام بها ، فبعد قيام الهاجانا والقوات الصهيونية بالهجوم على المدن الفلسطينية سنة 1948 م و احتلالها لأغلب المدن العربية و منها طبرية و حيفا و صفد و يافا ، و إبعاد العرب عنها بطريقة وحشية كمذبحة دير ياسين ، استفزت المشاعر العربية بشكل كبير و ولدت سخطا كبيرا ضد الصهاينة ، فأجبر هذا الوضع القادة العرب على إرسال جيوشهم إلى فلسطين ، لكن نتائج الحرب جاءت مخيبة لآمال الشعوب العربية

---

[1]. جودت جلال كامل عبد اللطيف ، مرجع سابق ، ص 147 .

[2] محمد الصدر : (1883 – 1956 م) ولد في الكاظمية ، و درس العلوم الدينية فيها ، انخرط مبكرا في صفوف الحركة الوطنية في العهدين العثماني و البريطاني ، سنة 1919 م أسس و ترأس جمعية حرس الاستقلال ، و شارك في ثورة العشرين ، سنة 1925 عين عضوا في مجلس الأعيان حتى وفاته . للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 552 .

[3]. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص 301 .

[4]. محمد حمدي الجعفري ، بريطانيا و العراق ... ، مرجع سابق ، ص 172 .

[5]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 226 .

ولضباط الجيش و تركت تأثيرا سلبيا في نفوسهم ، و أصبح من الواضح أن استمرار القتال لن يحقق أي تقدم لصالح الجيوش العربية ، و عليه أصبح الانسحاب هو الخطوة التالية[1] .

و بعد العودة غير المظفرة من حرب فلسطين ، و خوفا من انفجار ردود الأفعال المحتملة الناجمة عن الحرب و عواقبها من جهة ، و إستراتيجية بريطانيا من جهة أخرى ، مارست السفارة البريطانية ضغوطا مكثفة على الجيش العراقي ، تمثل في إحالة أعداد كبيرة من الضباط على التقاعد ، و كان هؤلاء الضباط يؤلفون العمود الفقري للجيش العراقي آنذاك ، و كان من بينهم العديد من الكوادر المناهضة للمشروع البريطاني في العراق و المنطقة[2] .

و لقد عززت الحكومة العراقية قوة الشرطة على حساب الجيش ، و قد فسر البريطانيون هذا التحرك الحكومي على أنّه عمل مضاد لأي فعل سياسي قد يفكر الجيش في اتخاذه ، و لقد كان النفوذ البريطاني داخل الجيش العراقي قد ضعف اثر حرب فلسطين ، و انسحاب البعثة العسكرية البريطانية عام 1948 م ، فكانت الحكومة البريطانية حريصة على إعادة نفوذها بأية وسيلة فوجدت فرصتها في فكرة الدفاع عن العراق ضد أي هجوم خارجي ، و إعادة تنظيم القيادة العليا للجيش العراقي[3] .

في 5 جوان 1951 م عقد وزير الدفاع شاكر الوادي و الملحق العسكري البريطاني اجتماعا لمناقشة تجهيز المعدات للجيش العراقي ، و إعادة تنظيم قيادته العليا بالتفصيل لصالح النفوذ البريطاني ، و بيّن الملحق العسكري البريطاني بوضوح بأن الإشغال المستمر للمواقع مهمة في الجيش من الضباط ذوي الرتب العليا قد يؤثر بالضد من الضباط الشباب ، و لقد كان هدف البريطانيين الأول إزاحة المناوئين لهم ، كما سعوا إلى أن يحل الضباط العراقيون الذين تلقوا

---

[1]. محمد حمدي الجعفري ، انقلاب الوصي ... ، مرجع سابق ، ص ص 65 ، 69 ، 71 .

[2] عقيل الناصري ، **الجيش و السلطة في العراق الملكي 1921 – 1958** ، دار الحصاد للنشر و التوزيع و الطباعة ، دمشق (سوريا) ، 2000 ، ص 105 .

[3]. مؤيد ابراهيم الونداوي ، **العلاقات العراقية البريطانية 1945 – 1958** ، مجلة دراسات تاريخية ، ع 03 ، 2000 ، ص 93 .

تدريبات عسكرية على يد الضباط البريطانيين في قيادة الجيش و قطعاته الأساسية ، و لقد كانت الحكومة العراقية على يقين بأن الإصرار البريطاني على إعادة تنظيم القيادة العليا للجيش العراقي هو ليس في سبيل الجيش العراقي ذاته ، إنما لخدمة مصالحها[1] .

ثانيا : أثر تدخل الجيش العراقي في السياسة 1952 – 1958 م

1 – ظهور تنظيم الضباط الأحرار 1952 م

عند دراسة حركة الضباط الأحرار داخل الجيش العراقي لا يمكن فصلها عن الواقع السياسي العراقي ، و تأثرها بالمشاكل و الأوضاع السيئة التي كان يعاني منها الشعب العراقي ، لأن أفراد الجيش هم أبناء الشعب و من طبقاته المختلفة ، لذا فإنهم يحسون بهذه المشاكل و الأوضاع المتردية بكل تفاصيلها ، من هنا شعر الضباط في الجيش بمسؤولياتهم تجاه وطنهم و شعبهم[2] .

لقد حز في نفوس الضباط ما حدث في العراق خاصة منذ الحرب العالمية الثانية و فشل حركة مايس 1941 م ، و زاد في آلامهم ما حدث في فلسطين و فرض بريطانيا و الولايات المتحدة إسرائيل في المنطقة ، و لمّا حدثت ثورة مصر في 23 جويلية 1952 م تشجع الضباط العراقيون و صمموا على إقامة تنظيم للضباط العراقيين الأحرار مشابه لتنظيم الضباط الأحرار في مصر، و بدأوا يفكّرون فعلا في تحقيق رغبات الشعب العراقي في إيجاد الحكم الصالح و القضاء على عبد الإله و نوري السعيد و أنصارهما و على النفوذ البريطاني و الأمريكي في العراق[3] .

---

[1] عبد القادر فرحان يوسف علاوي الكبيسي ، **موقف بريطانيا تجاه تدخل الجيش في السياسة العراقية 1936 – 1958** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف جمال هاشم أحمد ذويب ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الأنبار ، 2017 ، ص 166 .

[2] غصون مزهر حسين المحمداوي ، **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في العراق للفترة 1958 – 1968** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف عبد الرزاق مطلك الفهد ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 23 .

[3]. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 38 .

و لقد ظهرت منظمة الضباط الأحرار في سبتمبر 1952 م برئاسة رفعت الحاج سري الذي أخذ يبث الفكرة بين أصدقائه الضباط و منهم رجب عبد المجيد و عبد الوهاب الأمين و محي الدين عبد الحميد ، من أجل العمل على إنقاذ البلاد من الحكام السائرين في فلك السياسة البريطانية ، و قد عرض مع رجب عبد المجيد موضوع تأسيس تنظيم عسكري سري عقب قيام ثورة 1952 م ، و تمّ الاتّفاق بينهما على الخطوط العامة للتنظيم ، و أُجريت اتّصالات مع بعض الضباط الآخرين لتنظيم بعض الخلايا[1] ، و تم تشكيل عدّة خلايا للضباط الأحرار داخل صفوف الجيش و بين وحداته المنتشرة في العراق شمالا و جنوبا[2] .

تم أول اجتماع للتنظيم في أحد بساتين الكاظمية ضم كلا من : محي الدين عبد المجيد عبد الوهاب الأمين ، إسماعيل العارف ، رفعت الحاج سري ، صالح السامرائي ، و المحامي صفاء العارف[3] ، و جرى في هذا الاجتماع مناقشة عامة عن أهداف الحركة و مستقبل الحكم المنتظر وأسلوب عمل القيادة ، لكنّه انتهى دون الوصول إلى أي نتيجة[4] ، و تمّ اكتشاف هذا الاجتماع مما أدى إلى تفريق الضباط و إبعادهم عن الوحدات الفعّالة ، و بعد الاعتداء الثلاثي على مصر عام 1956 م ازداد الحماس بين الضباط الأحرار للتخلص من النظام الملكي بأسرع وقت ممكن قبل فوات الأوان ، قبل أن يستفحل التآمر الاستعماري على العراق و الأمة العربية[5].

و في ديسمبر 1956 م عُقد اجتماع مهم في دار الرائد الطيار المتقاعد محمد سبع البياتي في الأعظمية ، تقرّر فيه تشكيل لجنة عليا للتنظيم لتأخذ على عاتقها عملية التهيئة و الإعداد للثورة ، و قد ضمّت اللجنة رجب عبد المجيد ، ناجي طالب ، محسن حسين الحبيب ، محي الدين

---

[1]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 258 .

[2] ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، **ثورة 14 تموز 1958 في العراق** ، ط2 ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981 ، ص 108 .

[3]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 259 .

[4]. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 43 .

[5]. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 109 .

عبد الحميد ، صبيح غالب ، صيفي طاهر ، عبد الكريم فرحان ، و محمد سبع ، و انضم لهم عبد الوهاب أمين ثم طاهر يحي و عبد الرحمن عارف ، و في أفريل 1957 م اتّفق الضباط على ضم عبد الكريم قاسم[1] ، و الذي ترأس اللجنة العليا[2] باعتباره أقدم الضباط و أعلاهم رتبة ،وانتخب العقيد الركن محي الدين عبد الحميد و العقيد الركن ناجي طالب نائبين للرئيس ، و العقيد المهندس رجب عبد المجيد سكرتيرا و تم تشكيل لجان تأخذ على عاتقها مهمة الدعاية و المالية للتنظيم و هذه اللجان هي :

لجنة التخطيط : تضم العقيد الركن محي الدين عبد الحميد ، ناجي طالب ، عبد الوهاب الأمين ومحسن حسين الحبيب .

لجنة الدعاية و التنظيم : و تضم المقدم الركن عبد الكريم فرحان ، صبيح علي غالب و رجب عبد المجيد .

لجنة جمع المعلومات : تضم الرئيس الأول الطيار المتقاعد محمد سبع و المقدم رفعت الحاج سري و المقدّم صفي طاهر .

اللجنة المالية : و تضم العقيد الركن محي الدين عبد الحميد و العقيد الركن محسن حسين الحبيب.

و كانت هذه اللجان تجتمع حسب اختصاصاتها و بعدها تطرح الاقتراحات عند اجتماع اللجنة العليا بكامل أعضائها ، و كان هذا الأسلوب يحافظ على سرية الاجتماعات و التنظيم[3].

---

[1] عبد الكريم قاسم : (1914 – 1963) ولد في بغداد ، و التحق بالأكاديمية العسكرية 1932 – 1934 م ، و بكلية الأركان سنة 1940 ، ثم مدرسة كبار الضباط في انكلترا 1950 م ، شارك في حرب فلسطين عام 1948 و تدرج في سلك الجندية حتى أصبح آمر لواء المشاة التاسع عشر التابع للفرقة الثالثة . للمزيد ينظر ، عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ج3 ، ص 842 .

[2]. غصون مزهر حسين المحمداوي ، مرجع سابق ، ص ص 25 – 26 .

[3]. ليث عبد الحسن جواد الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 121 – 122 .

و أما بالنسبة لمبادئ و أهداف اللجنة العليا فقد تباحث أعضاؤها حولها ، و كان من بين الأمور التي اتّفقوا عليها هي :

1 – إسقاط النظام الملكي و إقامة الجمهورية .

2 – إقامة مجلس قيادة ثورة من أعضاء اللجنة العليا يمثل السلطة التشريعية و يشرف على الوزارة خلال فترة انتقالية قصيرة .

3 – إقامة الجمهورية على أساس النظام الديمقراطي البرلماني و إجراء انتخابات حرة و تسليم الحكم إلى ممثلي الشعب الحقيقيين .

4 – تشكيل الوزارة القادمة :

أ – إما أن تكون غالبية الوزارة من العسكريين و بينهم ثلاثة وزراء مدنيين .

ب– إما أن تتألف الوزارة من العسكريين و المدنيين على أن يكون رئيس الوزراء وزير الدفاع ووزير الداخلية من العسكريين .

5 – يعود الضباط إلى ثكناتهم و من أراد منهم الاشتغال بالسياسة فعليه الاستقالة من الجيش .

6 – تأليف مجلس سيادة ثلاثي يتولّى صلاحيات رئيس الجمهورية بصورة مؤقتة إلى أن يوضع دستور جديد و تنتهي فترة الانتقال .

7 – بحث أعضاء اللجنة العليا أكثر من مرّة مصير نوري السعيد و عبد الإله و الملك فيصل[1] .

و لقد استمرت هذه اللجنة من 1956 م حتى قيام الثورة في 14 جويلية 1958 م .

[1]. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص ص 56 – 57 .

2 – حلف بغداد 1955 م :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية و إزاء احتدام الحرب الباردة[1] بين المعسكرين الشرقي والغربي[2] ظهر مفهوم استعماري جديد سُمي بقانون الأمن المتبادل ، و كان الهدف الظاهر لهذا المفهوم هو تقديم المساعدات العسكرية لمحاصرة الشيوعية في نطاق الدول التي اعتنقتها و منع انتشارها إلى بلدان غيرها ، في حين كان الهدف الأساسي و المخفي هو السيطرة على خيرات هذه المنطقة و ضمان المصالح الغربية فيها ، فاتّخذت السياسة الغربية أشكالا منها الأحلاف العسكرية[3] .

و لقد جاءت فكرة حلف بغداد نتيجة للزيارة التي قام بها جون فاستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق و بعض أقطار منطقة الشرق الأوسط[4] عام 1953 م[5] والتي لاحظ خلالها :

---

[1] الحرب الباردة : اصطلاح شاع استعماله في السياسة الدولية المعاصرة في الفترة التالية للحرب العالمية الثانية لوصف حالة التوتر الدولي الناجمة عن الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد السوفيتي ، و قد ترتّب عن الخلاف انقسام العالم إلى معسكرين ، معسكر الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة و معسكر الدول الشرقية بقيادة الاتّحاد السوفيتي و محاولة كل منهما إدخال أكبر عدد ممكن من الدول إلى جانبه و جعله يتبنى سياسته و يدور في فلكه . للمزيد ينظر : محمد برهام المشاعلى ، مرجع سابق ، ص 153 .

[2]. محمود صالح منسى ، مرجع سابق ، ص 94 .

[3] تغريد عبد الزهرة رشيد ، **البلاط الملكي في سنواته الملتهبة 1953 – 1958** ، جروس برس ، طرابلس (لبنان) ، دار صادر ، بيروت (لبنان) ، 2004 ، ص 85 .

[4] الشرق الأوسط : أبرز ضابط البحرية البريطانية ألفرد ماهان مصطلح الشرق الأوسط في مقال كتبه في 1 سبتمبر 1902 م في لندن ثم استخدمه فالنتاين شيرول مراسل التايمز اللندنية في أكتوبر 1902 و 1903 م في سلسلة من المقالات تحت عنوان "المسألة الشرق أوسطية " ، بدأت الصهيونية تعمم هذا المصطلح " الشرق الأوسط " بديلا للوطن الواحد و الشعب الواحد و الأمة الواحدة ، نظرا لأنّه ملتقى القارات و يشرف على أهم الممرات المائية و يختزن أكثر من ثلثي احتياطي النفط العالمي ، و تخشى الصهيونية و الاستعمار من إقامة دولة اتّحادية عربية قوية و غنية مسلّحة بالثورة النفطية و القومية العربية و العقيدة الاسلامية . للمزيد ينظر : حسين غازي ، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الامبريالية الأمريكية** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2005 ، ص ص 12 ، 13 .

[5]. محسن محمد المتولي العربي ، مرجع سابق ، ص 216 .

- أن الدول العربية منهمكة بصراعها مع الكيان الصهيوني ، و لا تُعير اهتماما جديا بتغلغل النفوذ السوفيتي .
- تزايد حدة العداء العربي للغرب و معارضة معظم الدول العربية للانضمام إلى أحلاف تتزعمها الدول الغربية .
- عدم جدوى فرض الترتيبات الغربية بالقوة ، و يجب أن ينبع أي تنظيم عسكري دفاعي من داخل المنطقة[1] .

ولقد رأى دالاس إمكانية إقامة ميثاق أمني إقليمي يسمى الحزام الشمالي[2] ، و الذي يضم من وجهة نظره تركيا و إيران و باكستان و العراق ، مؤكدا أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها وضع الأساس لتوسيع الحزام الشمالي و تحويله إلى حلف ، و من ثم استكمال حزام المعاهدات الدفاعية من أوربا إلى الشرق الأقصى ، و بهذا يصبح الاتّحاد السوفيتي مطوقا بدرجة أشد من السابق[3] .

و لما تولى نوري السعيد وزارته الثانية عشر ، أعلن في كتابه الذي رفعه إلى الملك في يوم 31 جويلية 1954 م بأنه يتطلع إلى استبدال المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 م بتسوية عريضة بين الدول المهتمة بالدفاع عن المنطقة ، و أنّه سيعني كل العناية في السياسة الخارجية بموضوع علاقات العراق مع الأقطار العربية و المجاورة مع الغرب[4] ، فسافر نوري السعيد إلى لندن و اتّصل بالمسؤولين البريطانيين ، و حصل على التعليمات اللازمة لإقامة حلف مع تركيا،ثم اتجه بعدها إلى تركيا في 9 أكتوبر 1954 م و جرت مباحثات مع رئيس الحكومة التركية عدنان مندريس حول وجوب إيجاد تعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط و سلامتها ، و في 6

---

[1]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 255 .

[2]. محسن محمد المتولي العربي ، مرجع سابق ، ص 216 .

[3]. تغريد عبد الزهرة رشيد ، مرجع سابق ، ص 88 .

[4] جعفر عباس حميدي ، **التطورات و الاتّجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 – 1958** ، نشر جامعة بغداد ، 1979 – 1980 ، ص 120 .

جانفي 1955 م قام وفد تركي بزيارة لبغداد برئاسة مندريس و بدأت المفاوضات بين الطرفين[1] فقررت الحكومتان عقد اتفاق يرمي إلى تحقيق و توسيع التعاون المذكور لصد أي اعتداء يقع عليهما من داخل منطقة الشرق الأوسط أو من خارجها ، أي من الاتّحاد السوفيتي و كتلته[2] .

تمّ توقيع الاتفاق العراقي – التركي في الرابع و العشرين فيفري 1955 م (ينظر الملحق رقم05 ص102) و لقد وقعه عن الجانب التركي عدنان مندريس و وزير خارجيته ، و عن البلاط الملكي العراقي نوري السعيد ووكيل وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان ، و عندما عُرض الاتفاق على مجلس الأمة وافق عليه 112 نائبا ، و صوت ضده أربع نواب ، في حين وافق عليه 25 عيّنا و عارضه عيّن واحد[3] كما عارضته معظم دول الجامعة العربية ، و لقد سعت مصر والسعودية من أجل عزل العراق عن بقية دول الجامعة ، و لكن ذلك لم يُثن العراق عن الاستمرار في طريقه[4] .

في شهر مارس 1955 م جاء إلى بغداد السير أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا من أجل تصفية معاهدة 1930 م ، و بحث قضية الدفاع بعد انتهاء أجل المعاهدة و انضمام بريطانيا إلى الاتفاقية التركية العراقية و دراسة الوضع في الشرق الأوسط بصورة عامة ، و في 4 أفريل وُقّع الاتّفاق الخاص بين العراق و بريطانيا ليحل معاهدة 1930 م ، و في الخامس من أفريل انضمت بريطانيا إلى الميثاق العراقي – التركي ، و صار يسمى بـ " ميثاق بغداد "[5] و انضمت باكستان في 23 جوان 1955 م ، أما انضمام الولايات المتحدة الأمريكية فكان بصفة مراقب ، و في 23 أكتوبر انضمت إيران ، و عُقد أول اجتماع لدول الحلف الخمس في بغداد[6] بين 20 – 22 نوفمبر

---

1. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص 289 .
2. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 16 .
3. تغريد عبد الزهرة رشيد ، مرجع سابق ، ص ص 91 ، 93 .
4. محمود صالح منسى ، مرجع سابق ، ص 94 .
5. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 17 .
6. زين العابدين شمس الدين نجم ، مرجع سابق ، ص 258 .

1955 م برئاسة نوري السعيد ، و فيه تقرر إنشاء أمانة دائمة للحلف مقرها بغداد ، و أُختير العراقي عوني الخالدي كأول أمين عام للحلف[1] .

لقد واجه هذا الحلف معارضة قومية عنيفة على الصعيدين الوطني و القومي ، و قد حاول نوري السعيد بذل مساعيه في إقناع بعض الأقطار العربية بالانضمام إليه ، و لكنه جوبه بالرفض الشديد لما لهذا الحلف من مساس بالقضايا العربية و بالأخص القضية الفلسطينية ، و على الصعيد الوطني فقد واجه الحلف منذ بوادر تأسيسه تنديد و سخط القوى و الأحزاب السياسية[2] ومعارضة الحركة الوطنية الشديدة ، و التي جعلت إلغاءه هدفا أساسيا من أهدافها على اعتبار:

- أن بريطانيا كانت هي الراغبة في عقد الميثاق ليحل محل المعاهدة التي أوشكت على الانتهاء و لكي تتخلص بريطانيا من نفقات القواعد العسكرية التي سيقوم العراق بالصرف عليها في حين تقوم بريطانيا باستعمالها في حالتي السلم و الحرب .
- أن الميثاق جاء منسجما مع أهداف العدو الرامية إلى تحويل أنظار العراق إلى ما سمي "خطر الشيوعية " و تناسي خطر داهم هو خطر الصهيونية العصرية .
- تمسّك نوري السعيد بالميثاق أدى إلى عزل العراق عن شقيقاته العربية عزلة قاسية وتقويض دعائم وحدة الصف العربي[3] .

3 – جبهة الاتحاد الوطني 1957 م :

بعد إجازة الأحزاب السياسية في العراق عام 1946 م ، جرت عدة محاولات للتعاون فيما بينها منها : تشكيل " لجنة الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين " لمساندة القضية الفلسطينية والدفاع عن عرب فلسطين ، و التعاون بين الأحزاب الديمقراطية الثلاث (الوطني الديمقراطي

---

[1]. محمود صالح منسى ، مرجع سابق ، ص 95 .

[2]. جاسم محمد حسن العدول ، مرجع سابق ، ص 107 .

[3]. جعفر عباس حميدي ، مرجع سابق ، ص 131 .

الاتحاد الوطني ، و الشعب) و محاولات توحيدها ، بالإضافة إلى تشكيل " لجنة التعاون " عام 1948 م التي ضمّت الحزب الشيوعي العراقي و حزب الشعب المُلغى و الجناح التقدّمي للحزب الوطني الديمقراطي[1] .

و عندما قام نوري السعيد بتعطيل الحياة الحزبية في سبتمبر 1954 م بهدف تمشية ميثاق بغداد و غيره من المشاريع الخطيرة ، خُيّل إليه أنه حين يتخلّص من مناقشة الأحزاب لسياسته يستطيع أن يوجه الرأي العام في العراق وفق مشيئته ، و يقضي على المراقبة الجدية التي تمارسها الأحزاب المعارضة لسياسة الحكم[2] ، إلا أن هذا لم يحبط من عزيمة الأحزاب السياسية لوجوب استمرار نشاطها ، حيث حدث تقارب بين قيادي الحزبين الوطني الديمقراطي و الاستقلال ، و في جوان 1956 م جرت محاولة تكوين حزب واحد باسم " حزب المؤتمر الوطني " و لكن الحكومة العراقية لم تسمح بإجازته[3] .

و نظرا لقيام الدوائر الغربية و الفئة الحاكمة في العراق بتنفيذ مخططها الرامي إلى ضرب الحركة الوطنية ، و القيام بحلف بغداد الذي كان هدفه تطويق الاتّحاد السوفيتي و منع تغلغل النفوذ الشيوعي ، فقد وجدت القوى الوطنية ضرورة انبثاق الجبهة الوطنية ، فجرت عدة اتصالات بين الأحزاب السياسية و لقد اتّصل الشيوعيون بكامل الجادرجي و عرضوا عليه فكرة الجبهة[4] والذي وضع مجموعة من الملاحظات تحتوي على الشروط التي يرى أنها ضرورية لفتح الطريق أمام تحالف صادق ، و جاء في ملاحظات الجادرجي : << مهما كانت عناصر اليسار معتدلة في برنامجها فإنها ستوصم بالشيوعية ... و ستحارب بشراسة على هذا الأساس ، إذا ما توحدت هذه العناصر فيما بينها فقط ، لذلك فإن عليهم أن يتحدوا مع عناصر وطنية مستقلة و عناصر

---

[1]. جعفر عباس حميدي ، مرجع سابق ، ص ص 236 ، 237 .

[2]. عبد الرزاق الحسني ، **الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية و تطوّرها** ، دار الحرية ، بغداد ، 1971 ، ص 289 .

[3]. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 9 .

[4]. قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص ص 86 – 87 .

أخرى >>[1] ، كما دعا اليساريين أيضا إلى الاهتمام بالنواحي القومية و التأكيد على أن العرب أمة واحدة لها طابعها و ثقافتها و أحوالها الاجتماعية الخاصة ، بغية انضمام من وصفهم بكونهم قوميين إلى التعاون المنشود ، و جرى الاتّصال أيضا بين الاستقلال الوطني و الديمقراطي ،و بين الشيوعيين و البعثيين[2] .

و ما إن وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 م بسبب تأميم قناة السويس حتى غمر الشعب العراقي شعور طافح من الاستياء و التّحفز لتأييد حق مصر و لشجب موقف حكومة نوري السعيد الموالي للقوات المعتدية و على رأسها الاستعمار البريطاني[3] ، حيث قامت حكومته بقطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا دون بريطانيا بسبب انضمامها إلى حلف بغداد ، إلا أن هذا الإجراء لم يفت من عزم القوى الوطنية ، فقد اعتبرته من قبيل التهدئة لا أكثر ، و تحول الأمر إلى انتفاضة شعبية واسعة شملت أغلب المدن العراقية ، و حينها أدركت حكومة نوري السعيد مدى تنامي الوعي الوطني و القومي ، فأعلنت الأحكام العرفية ، و قامت باعتقال العديد من قادة الحركة الوطنية[4] .

إزاء هذه المواقف من الحكومة و ما تبعها من اضطهاد الجماهير لعواطفهم الوطنية ومشاعرهم الصادقة اتّجاه الشعب المصري ، فقد وجدت الحركة الوطنية ضرورة الاستجابة للدعوى التي ضلّ الحزب الشيوعي يطرحها لضرورة قيام الجبهة الوطنية ، فاستأنفت الأحزاب السياسية الاتّصالات فيما بينها و عقد الاجتماعات بين أعضائها[5] ، فتتابعت اجتماعات ممثلي الأحزاب الأربعة : الحزب الوطني الديمقراطي ، الحزب الشيوعي ، حزب البعث ، و حزب الاستقلال

---

[1] حنا بطاطو ، **العراق الشيوعيون و البعثيون و الضباط الأحرار** ، تر عفيف الرزّاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت (لبنان) ، 1992 ، ص 68 .

[2]. جعفر عباس حميدي ، مرجع سابق ، ص 237 .

[3]. ليث عبد الحسن الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 91 .

[4]. جاسم محمد حسن العدول و آخرون ، مرجع سابق ، ص 106 .

[5]. قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص ص 87 ، 88 .

والمستقلين ، و تشكلت في فيفري 1957 م " جبهة الاتحاد الوطني " و أصدرت بيانها الأول في 9 مارس حدّدت فيه الأهداف الوطنية كما يلي[1] :

- حل المجلس النيابي و تنحية نوري السعيد.
- الخروج من حلف بغداد و توحيد سياسة العراق مع سياسة البلدان العربية المتحررة .
- مقاومة التدخل الاستعماري بشتى أشكاله و مصادره ، و انتهاج سياسة عربية مستقلة أساسها الحياد الإيجابي .
- إطلاق الحريات العامة .
- إلغاء الإدارة العرفية و إطلاق سراح السجناء السياسيين[2] .

و تألفت لجبهة الاتحاد الوطني " اللجنة الوطنية العليا " و " اللجنة التنفيذية العليا " وتتشعب من هذه اللجان لجان رئيسية في معظم الألوية ، ثم تليها لجان فرعية في معظم الأطراف فانتشرت هذه الشبكة و توسعت ، و تمسّكت بمبدأ إجماع ممثلي الأحزاب على قراراتها حتى تُصبح ملزمة وعززت اتّصالاتها بالعسكريين من الضباط الأحرار حتى حمّلتهم على تأليف " اللجنة العسكرية العليا " أواسط 1957 م ، و قد قبلت هذه اللجنة و تبنت ميثاق جبهة الاتحاد الوطني و ساندته وعملت الجهات المختلفة على التنظيم و التدريب من أجل تفجير ثورة 14 جويلية 1958 م[3] ولكن قبل تفجيرها بيومين ألقت سلطات الأمن القبض على " حكمان فارس قادر الربيعي " العضو المرشح للجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ، و اعترف بوجود مطبعة الجبهة التي كانت تقوم بطبع نشراتها في بيته الكائن في العطيفية قرب جسر الصرافية ، فتمت السيطرة على لوازم الطباعة و بعض مناشير الجبهة[4] .

---

1. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 11 .
2. محمود شاكر ، مرجع سابق ، ص ص 301 – 302 .
3. عبد الرزاق الحسني ، أحداث عاصرتها ، مصدر سابق ، ص 402 .
4. قابل محسن كاظم الركابي ، مرجع سابق ، ص 91 .

لقد ساهمت جبهة الاتحاد الوطني في تعزيز الروح الوطنية و حشد الطاقات العسكرية والمدنية ، و توحيد النشاطات الحزبية و المستقلة و تكتيلها لمقاومة الأوضاع و العمل لتحقيق أهداف الحركة الوطنية ، و رغم هذا النشاط إلا أنها كانت تشتكي من بعض الخلافات الجانبية والمصالح الحزبية الضيقة ، و قد أثر في الأحزاب السياسية و الجبهة الوطنية وجود بعض العناصر تعمل لمصلحة أجهزة الأمن و الشرطة و تقوم بإرسال ما يدور في اجتماعاتها ، الأمر الذي أدى إلى انكشاف نشاط الأحزاب و الجبهة لأجهزة السلطة[1] .

4 – سقوط الملكية و إعلان الجمهورية (ثورة 14 جويلية 1958 م) :

إن تشكيل جبهة الاتّحاد الوطني من الأحزاب المعارضة سنة 1957 م و التعاون مع تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي أدّى إلى قيام ثورة 14 جويلية 1958م[2] لتؤكد أن في العراق شعبا لن يرضخ للنفوذ الأجنبي ، و لتثبت أن جيش العراق لا يمكن أن يكون إلا أداة ثورية لتحقيق آمال الوطن و أهداف الأمة العربية[3] .

لقد جرت عدة محاولات لتنفيذ ثورة 1958 م ، فكانت المحاولة الأولى في يوم الجيش 6 جانفي 1958 م أثناء الاحتفالات التي تجري في معسكر الرشيد ، إذ كان الضباط الأحرار سيسيطرون على الوحدات التي اشتركت في الاستعراض ، فاقترح عبد الكريم قاسم خطة و هي أن يقوم عدة دبابات عند مرورها أمام منصة التحية التي يقف عليها الملك و عبد الإله و نوري السعيد بفتح نيرانها عليهم ، ثم يقوم الضباط الأحرار باعتقال المسؤولين و السيطرة على الوحدات

---

[1]. جعفر عباس حميدي ، مرجع سابق ، ص ص 245 – 246 .

[2] محمد مظفر الأدهمي ، **تاريخ الوطن العربي الحديث المنهج و الوقائع** ، دار أيله للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، 2010 ، ص259 .

[3] سعد مهدي شلاش ، **حركة القوميين العرب و دورها في التطورات السياسية في العراق 1958 – 1966** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان) ، 2004 ، ص 113 .

العسكرية الأخرى ، لكن هذه الخطة لم تنفذ بسبب اعتذار عبد الرحمن عارف[1] ، أما المحاولة الثانية فكان مقررا القيام بها أوائل شهر ماي أثناء إجراء المناورات العسكرية في الرطبة و حضور الثلاثي الحاكم ، غير أن عدم حضور نوري السعيد أدى إلى تأجيل التنفيذ[2] ، و في 29 ماي جرت المحاولة الثالثة أثناء إقامة حفلة بمناسبة مرور خمس و عشرين سنة على تأسيس كلية الأركان ، حضرها الملك و عبد الإله و نوري السعيد و الوزراء و كبار الضباط ، ففكّر البعض بأنّها قد تكون مناسبة لتفجير الثورة ، و لكن لعدم توفر القطعات الكافية ، و احتمال حضور عدد كبير من المدعوين العراقيين و الأجانب و إعطاء تضحيات كثيرة لا مبرر لها لم توافق اللجنة على تنفيذها[3] .

و لقد سنحت ظروف جديدة للقيام بالثورة عندما وصلت معلومات إلى اللجنة العليا تقول بأن لواء المشاة العشرين بقيادة أحمد حقي قد تلقى الأوامر بالتحرك يوم 3 جويلية – ثم أُجل التحرك ليلة 13 إلى 14 منه – و ذلك باتجاه الأردن من معسكره في جَلَوْلاَء – و هو معسكر للجيش يقع على نهر دجلة إلى الشمال الشرقي من بغداد – لمساندة كميل شمعون في لبنان أثناء أزمة 1958م ، و كان على اللواء أن يمر ببغداد وصولا إلى جسر الخرّ الذي يقع بالقرب من القصر الملكي[4] ،و بما أن العقيد عبد السلام عارف[5] و هو نائب قائد اللواء العشرين ،كان قائد اللواء قد اتفق مع عبد الكريم قاسم قائد اللواء التاسع عشر المتمركز في معسكر المنصور على مقربة من

---

[1]. وسيم رفعت عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 81 .

[2]. جعفر عباس حميدي ، مرجع سابق ، ص 308 .

[3]. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 69 .

[4]. حنا بطاطو ، مرجع سابق ، ص 108 .

[5] عبد السلام عارف : (1921 – 1966) رئيس جمهورية العراق من 1963 – 1966 م ، و نائب رئيس وزراء و وزير سابق 1958 م ، ولد في قرية سميكة في الرمادي ، تخرّج سنة 1939 م و عمل مدة قصيرة من الزمن في بغداد برتبة ملازم ثان مسؤولا عن حراسة سجن عسكري زج فيه عدد من الضباط و الجنود أعقاب أحداث 1941 م ، لكن تعاطفه معهم أدّى إلى نقله إلى البصرة وهناك التقى عبد الكريم قاسم . للمزيد ينظر : حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 385 ، 386 .

بغداد على أن يوجه اللواء العشرين لاحتلال بغداد بدلا من التوجه للأردن ، و في نفس الوقت يتحرك اللواء التاسع عشر بقيادة عبد الكريم قاسم لحماية مؤخرة اللواء العشرين[1] .

و تم الاتفاق أن يكون موعد التنفيذ هو ليلة 13 – 14 جويلية 1958 م ، و كان الاتفاق فرديا بين عبد السلام عارف و عبد الكريم قاسم ، و عُقدت عدّة اجتماعات مهمة لتحديد الخطوط الأساسية للحكم المقبل و الوزارة التي تُشكل بعد نجاح الثورة ، و بالفعل تمت الثورة صبيحة يوم 14 جويلية 1958 م حسب الخطة الموضوعة[2] فتمّ ما يلي :

- سيطرت وحدات بغداد على معسكر الرشيد و اعتقلت رفيق عارف رئيس أركان الجيش .
- سيطر الفوج الثالث على جانب الكرخ فاحتلّ دار الإذاعة و توجهت سرية منه إلى دار نوري السعيد ، و توجّهت سرية أخرى إلى قصر الرحاب مسكن الملك و عبد الإله .
- سيطر الفوج الأول على وزارة الدفاع و دائرة البرق و البريد و الجسور التي تربط الرصافة بالكرخ .
- سيطر الفوج الثاني على منطقة الأعظمية و البلاط الملكي[3] .

و وصل العقيد الركن عبد السلام عارف فجر 14 جويلية إلى دار الإذاعة و احتلّها دون إطلاق رصاصة واحدة ، و اتّخذ له مقرّا مؤقتا في مبنى جمعية الشبان المسلمين بجوار الإذاعة ثم نقله إلى دار الإذاعة ، و انتظر حتى الساعة السادسة صباحا موعد بدء البث ليحضر الموظف المختص و يفتتح الإذاعة ، و أُذيع البيان الأول للثورة مباشرة عدّة مرات ثم مراسيم تأليف مجلس السيادة و مجلس الوزراء ، و كانت هذه البيانات قد تمت كتابتها من طرف عبد الكريم قاسم بالاتفاق مع عبد السلام عارف و العقيد عبد اللطيف الدراجي[4] ، و ما أن انتهى عبد السلام من

---

[1] مجيد خدوري ، **العراق الجمهوري** ، دار انتشارات الشريف الوصي ، إيران ، 1418 هـ ، ص 60 .

[2] غصون مزهر حسين المحمداوي ، مرجع سابق ، ص 31 .

[3] فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص 80 .

[4] ليث عبد الحسن الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 192 ، 193 .

إذاعة البيان حتى وجه نداءات حماسية للشعب العراقي دعاهم فيها للخروج إلى الشارع و مشاهدة << رموز الطغيان تتهاوى و تغدو أنقاضا >>[1] .

لم تواجه القوات المكلفة بالسيطرة على المرافق العامة أية مقاومة باستثناء ما حصل في قصر الرحاب من مقاومة ضعيفة ، فقد اندلعت فيه النيران[2] فقرر الملك فيصل و الوصي عبد الإله و بقية أفراد العائلة المالكة الاستسلام للثوّار، فاقتحم الجند القصر و قاموا بإخراجهم إلى باحة القصر ، و في تلك الأثناء قام أحد الضباط و يدعى عبد الستار سبع العبوسي بإطلاق النار على أفراد العائلة المالكة فأرداهم قتلى جميعا[3] ، أما نوري السعيد فقد استطاع الهرب حيث عبر نهر دجلة متوجها إلى الرصافة في الضفة المقابلة و التي كانت تعج بجماهير الناس التي ألهبت الثورة مشاعرهم ، فعاد أدراجه و أخذ يتنقل من بيت إلى بيت إلى أن وصل أخيرا بيت محمود الاسترابادي أحد أصدقائه ، وفي مساء 14 جويلية أعلن القائد عبد السلام مكافأة مالية للقبض على نوري السعيد مما وجه اهتمام الشارع نحو البحث عنه ، و في 16 جويلية انطلق هذا الأخير على وجه السرعة تاركا خلفه بيت الاسترابادي متوجّها نحو بيت الشيخ محمد العريبي متخفيا بزي إمرأة لكن سرعان ما انكشفت ملابسه التنكرية[4] مما أثار شكوك الناس فأخذوا بالصراخ و التجمع حوله فأخرج مسدسه و أخذ يطلق النار لإبعادهم ، و في هذا الوقت وصلت سيارة بها بعض الجنود وتبادلوا إطلاق النار ما أدى إلى مقتل نوري السعيد[5] .

---

[1] عبد الفتاح علي البوتاني ، **التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963** ، دار سبيريز للطباعة و النشر ، دهوك (كردستان العراق) ، 2007 ، ص 52 .

[2]. محمد سهيل طقوش ، مرجع سابق ، ص 264 .

[3] زينب عبد الحسن الزهيري ، **عبد الرحمن عارف و دوره السياسي في العراق 1966 – 1968** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن (عمان) ، 2012 ، ص 18 .

[4]. وسيم رفعت عبد المجيد ، مرجع سابق ، ص 100 .

[5]. فاضل حسين ، مرجع سابق ، ص ص 88 – 89 .

لقد كان من نتائج الثورة نهاية النظام الملكي و إعلان النظام الجمهوري ، و بالتالي التحرر السياسي من النفوذ الاستعماري و انسحاب العراق من ميثاق بغداد ، و إعلان سياسة الحياد الإيجابي[1] ، كما صُدر في 27 جويلية 1958 م الدستور المؤقت الذي تقرر استمراره خلال المرحلة الانتقالية التي تلت الثورة ، و قد عُدّ ذلك الدستور نقلة نوعية في تاريخ العراق ، فقد جاء في المادة الثالثة منه : << يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة باحترام حقوقهم و صيانة حرياتهم ، و يُعد العرب و الأكراد شركاء في هذا الوطن ...>>[2] .

كما تم تحرير النقد العراقي من الكتلة الاسترلينية ، و تعتبر هذه الخطوة من أهم خطوات تحرير العراق من قيود التبعية البريطانية ، و تم إبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي و الدول الاشتراكية[3] ، و أنشئ نظام حكم جديد تجلى في " مجلس السيادة " و الذي تكون من ثلاثة أعضاء و هم : الفريق الركن نجيب الربيعي رئيسا ومحمد مهدي كبة عضوا ، و خالد النقشبندي عضوا و أُحيلت للمجلس صلاحيات رئيس الجمهورية ، و تشكلت أول وزارة عراقية بعد الثورة برئاسة عبد الكريم قاسم[4] .

---

[1]. سعد مهدي شلاش ، مرجع سابق ، ص 113 .

[2]. عمار علي السمر ، مرجع سابق ، ص ص 165 – 166 .

[3] عبد الخالق حسين ، **ثورة و زعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية و عبد الكريم قاسم** ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2007 ، ص ص 60 ، 61 .

[4]. عمار علي السمر ، مرجع سابق ، ص ص 166 – 167 .

الخـــــاتـمـــــة

شهد العراق خلال الفترة الممتدة من 1920 – 1958 م سلسلة من الأحداث في ظل نظام الحكم الملكي ، هاته الأحداث أثّرت بشكل مباشر على مجرى الحياة السياسية و أوضاع البلاد الداخلية ، ما أدّى إلى بروز مجموعة من التحولات و التطورات كانت بمثابة تحوّل جذري في تاريخ العراق السياسي ، و في آخر هاته الدراسة الموسومة بـ " التطورات السياسية في العراق 1920 – 1958 م " يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات تمثلت في :

إن احتلال بريطانيا للعراق لم يكن إلا استجابة لمطامعها القديمة في المنطقة نظرا لأهميته الإستراتيجية ، خاصة أنه يمثل صلة الوصل بين القارة الهندية و الخليج العربي و بالتالي سعت بريطانيا للسيطرة على المنطقة و ذلك رغبة في حماية مصالحها الاقتصادية ، و لقد كانت الحرب العالمية الأولى بمثابة الفرصة السانحة لبريطانيا لتحقيق غايتها ، حيث تم إكمال احتلال العراق سنة 1918 م و لقد اتبعت بريطانيا سياسة الحكم العسكري المباشر.

بموجب قرارات مؤتمر سان ريمو 1920 م تمّ وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، ما أدى إلى ازدياد سخط الجماهير الشعبية ، و بالتالي تفجير الثورة العراقية أو ما يُعرف بثورة العشرين والتي تعتبر من أهم الأحداث في التاريخ العراقي التي هزت الوجود البريطاني في العراق حيث استطاعت أن تحقق الكثير من الأهداف التي وضعها الوطنيون و قادة الثورة لها ، فكان من نتائجها تغيير بريطانيا لسياستها العسكرية من الحكم المباشر إلى حكم غير مباشر عن طريق تأليف أول حكومة عراقية في تاريخ العراق المعاصر ، و قيام الحكم الملكي بتنصيب الملك فيصل الأول على العرش ، و من ثم تنظيم العلاقات البريطانية العراقية عبر معاهدة تحالف .

ظهرت في فترة الانتداب البريطاني أولى محاولات تشكيل أحزاب سياسية منظمة و مُعترف بها من قبل السلطة ، و ذلك بعد صدور قانون الجمعيات سنة 1922 م ، لكن هذه الأحزاب لم تستمر طويلا ؛ ذلك أنها لم تكن واضحة الغايات و منظمة ، إضافة إلى أن مؤسسي الأحزاب كانوا ينتقلون من حزب إلى حزب آخر على حسب المصلحة الشخصية و الحالة السياسية للبلاد.

تعد معاهدة 1930 م من أهم الاتفاقيات المنعقدة بين البلدين و التي جاءت لإنهاء الانتداب البريطاني و مهدت لترشيح العراق لعضوية عصبة الأمم ، إلا أنها و في نفس الوقت قد حفظت المصالح البريطانية في العراق ، فبموجب هذه المعاهدة احتفظ الانجليز بقاعدتين جويتين قرب البصرة و غرب نهر الفرات .

عرف العراق بعد تحقيق استقلاله سنة 1932 م نوعا من الاضطراب الداخلي ، حيث شهد مجموعة من التمردات و الحركات الداخلية التي انعكست على أوضاعه السياسية ، منها ما عُرف بالتمرد الآثوري .

في سنة 1933 م برز دور الجيش العراقي ؛ و الذي عمل الملك غازي على تطويره حتى أصبح قوة وطنية ضاربة تهدد النفوذ البريطاني ، و لقد خاض الجيش العراقي أول انقلاب عسكري في المنطقة العربية بقيادة الفريق بكر صدقي سنة 1936 م .

بعد اغتيال بكر صدقي عادت السلطة للكتلة الموالية للانجليز و على رأسهم نوري السعيد والأمير عبد الإله ، حيث عملت هاته الشخصيات على مساعدة بريطانيا للمضي في تحقيق سياستها نحو العراق .

في سنة 1941 م ظهرت في العراق كتلة مناهضة لبريطانيا و معارضة للتيار الموالي لها عُرفت هذه الكتلة بالعقداء الأربعة ؛ الذين تحوّل ولاؤهم إلى رشيد عالي الكيلاني ، والذي قام بتشكيل حكومته الجديدة ، لكن بريطانيا اعتبرتها تهديدا لمصالحها في المنطقة، فعملت على القضاء عليها ، و فشلت بذلك أول محاولة للتخلص من التبعية البريطانية ، فكانت بمثابة فرصة لبريطانيا لفرض سيطرتها على المنطقة من جديد .

إن أهم ما ميز الحياة السياسية للعراق بعد الحرب العالمية الثانية هو السماح بتكوين الأحزاب وذلك يرجع إلى : ظهور الحرب الباردة بين المعسكرين مما دفع الدول الاستعمارية إلى إعطاء

بعض الحريات الديمقراطية في الدول الخاضعة لها ، و الظروف السياسية العالمية بعد الحرب وانتشار الأفكار و المبادئ الديمقراطية ، إضافة إلى نمو الوعي السياسي و ظهور تيارات تطالب بالانفراج السياسي و عودة الحياة الديمقراطية للبلاد .

نتيجة للظروف الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في معاهدة 1930 م ، فظهرت محاولات عقد معاهدة بديلة عنها ، سميت هذه المعاهدة "بمعاهدة بورتسموث 1948 م " و التي لم تكن أقل وطأة من سابقتها ، حيث رجحت مصالح بريطانيا على حساب السيادة الوطنية ، ما أدى بقيام اضطرابات و مظاهرات حاشدة سادت البلاد وبالتالي تم إلغاء هاته المعاهدة التي كانت ستؤدي بتوريط العراق في مشاكل دولية لا استطاعة له بتحمل نتائجها .

إن محاولات بريطانيا لتطوير الجيش العراقي من خلال إعادة تنظيم قيادته العليا ، لم يكن هدفها الحقيقي ، بل كانت تهدف من وراء ذلك إلى عزل الضباط المعارضين لها من ذوي الرتب العليا و إحلال المؤيدين لعودة نفوذها إلى الجيش العراقي .

نتيجة للظروف التي عاشها العراق بعد الحرب ، بدأت معالم ظهور أهم تنظيم عُرف بتنظيم الضباط الأحرار، حيث تكون هذا التنظيم من مجموعة من الضباط الوطنيين و الذين أصبحوا يعملون من أجل تحقيق رغبة الشعب العراقي لإنهاء الحكم الظالم في العراق ، فكان هذا التنظيم بمثابة بداية القضاء على النظام الملكي في البلاد .

مثل حلف بغداد مستوى جديدا في عظم أخطاره على العراق و على الأمة العربية حيث جاء لصرف أنظار العرب و المسلمين عن خطر الصهيونية العصرية ، و إقناعهم أن الخطر الحقيقي هو " خطر الشيوعية " .

إن قيام جبهة الاتحاد الوطني يعد أهم نجاح حققته الحركة الوطنية العراقية ، حيث ساهمت في تعزيز الروح الوطنية و أجمعت كل القوى جهودها من أجل التخلص من النظام الحاكم فكان لذلك التعاون بينها و بين تنظيم الضباط الأحرار أثر في قيام أهم حدث في تاريخ العراق والعراقيين ألا و هو ثورة جويلية لعام 1958 م و التي نتج عنها سقوط النظام الملكي في العراق و بداية الحكم الجمهوري .

الملاحـــــــــــق

الملحق رقم : 01

برسي كوكس Percy Cox

المصدر :

Ali A. Allawi , **Faisal 1 of Iraq** , Yale University press , London , 2014 , p11.

الملحق رقم : 02

ملوك العراق خلال العهد الملكي 1921 – 1958 م

الملك فيصل الأول 1921 – 1933 م

المصدر : نجدة فتحي صفوة ، مرجع سابق ، ص 353 .

الملك غازي 1933 – 1939 م

المصدر : نجدة فتحي صفوة ، مرجع سابق ، ص 353 . –

الأمير عبد الإله (الوصي) 1939 – 1953 م

المصدر : نجدة فتحي صفوة ، مرجع سابق ، ص 353 .

الملك فيصل الثاني 1953 – 1958 م

المصدر : نجدة فتحي صفوة ، صالح جبر سيرة سياسية ، ص 353 .

الملحق رقم : 03

المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922 م

المادة الأولى : بناء على طلب جلالة ملك العراق يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدّم في أثناء مدة المعاهدة مع التزام نصوصها ما يقضي لدولة العراق من المشورة و المساعدة دون أن يمس ذلك بسيادتها الوطنية .

المادة الثانية : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن لا يعين مدة هذه المعاهدة موظفا في العراق من تابعة غير عراقية في الوظائف التي تقتضي إدارة ملكية دون موافقة جلالة ملك بريطانيا .

المادة الثالثة : يوافق جلالة ملك العراق على أن ينظّم قانونا أساسيا ليُعرض على المجلس التأسيسي العراقي ، و يكفل تنفيذ هذا القانون الذي يجب أن لا يحتوي على ما يخالف نصوص هذه المعاهدة ، و أن يأخذ بعين الاعتبار حقوق و رغبات ومصالح جميع السكان القاطنين في العراق ، و يكفل للجميع حرية الوجدان التامة ، و حرية ممارسة جميع أشكال العبادة وكذلك يكفل ألا يكون أدنى تمييز بين سكان العراق بسبب قومية ، أو دين ، أو لغة ، و يؤمن لجميع الطوائف عدم نكران أو مساس حقها .

المادة الرابعة : يوافق جلالة ملك العراق ، و ذلك من غير مساس بنصوص المادتين (17) و (18) على أن يستدل بما يقدّمه جلالة ملك بريطانيا من المشورة جميع الشؤون المهمة ، و يستشير جلالة ملك العراق المعتمد السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي إلى سياسة مالية و نقدية سليمة .

المادة الخامسة : لجلالة ملك العراق حق التمثيل السياسي في لندن و غيرها من العواصم و الأماكن الأخرى ، مم يتم عليها الاتّفاق بين الفريقين الساميين المتعاقدين ، و في الأماكن التي لا ممثّل فيها لجلالة ملك العراق ، و يوافق جلالته أن يعهد إلى جلالة ملك بريطانيا بحماية الرعايا العراقيين فيها ، و جلالة ملك العراق هو الذي يُصدّر التصديق على أوراق اعتماد ممثلي الدول الأجنبية في العراق بعد موافقة جلالة ملك بريطانيا على تعيينهم .

المادة السادسة : يتعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن يسعى بإدخال العراق في عضوية عصبة الأمم .

المادة السابعة : يتعهد جلالة ملك بريطانيا بأن يقدّم من الإمداد و المساعدة لقوات جلالة ملك العراق المسلّحة ما يتفق عليه من وقت لآخر الفريقان المتعاقدان الساميان ، و تُعقد بينهما اتفاقية منفردة لتعيين مقدار هذا الإمداد .

.../...

المادة الثامنة : لا يتنازل عن أراض ما في العراق ، و لا تؤجر إلى أية دولة أجنبية ، و لا توضع تحت سلطتها بأية طريقة كانت ، إلا أن هذا لا يمنع جلالة ملك العراق من أن يتّخذ ما يلزم من التدابير لإقامة الممثلين السياسيين الأجانب ، و لأجل القيام بمقتضيات المادة السابعة .

المادة التاسعة : يتعهد جلالة ملك العراق بقبول الخطة الملائمة التي يشير بها جلالة ملك العراق و يكفل تنفيذها في أمور العدلية لتأمين مصالح الأجانب بسبب عدم تطبيق الامتيازات والصيانات التي كان يتمتع بها هؤلاء بموجب الامتيازات الأجنبية أو العرف ، و يجب أن توضع نصوص هذه الخطة في اتفاقية منفردة ، و تبلّغ إلى عصبة الأمم .

المادة العاشرة : يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على عقد اتفاقيات منفردة لتأمين تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات أو التعهدات التي قد تعهّد جلالة ملك بريطانيا بأن تكون نافذة في ما يتعلق بالعراق و جلالة ملك العراق متعهّد بأن يهيئ المواد التشريعية اللازمة لتنفيذها .

المادة الحادية عشر : يجب ألا يكون ميزة ما في العراق للرعايا البريطانيين أو لغيرهم من رعايا الدول الأجنبية الأخرى على رعايا أية دولة هي عضو في عصبة الأمم ، أو رعايا أية دولة مما قد يوافق جلالة ملك بريطانيا بموجب معاهدة ، على أن يضمن لها عين الحقوق التي قد تتمتّع فيها لو كانت من ضمن أعضاء العصبة .

المادة الثانية عشر : لا تتخذ وسيلة ما في العراق لمنع أعمال التصدير ، أو للمداخلة فيها ، أو لتمييز عنصر ما على غيره بسبب اعتقاده الديني أو جنسيته ، على أن لا تخلّ تلك الأعمال بالنظام العام و حسن إدارة الحكومة .

المادة الثالثة عشر : يتعهّد جلالة ملك العراق بأن يساعد بقدر ما تسمح له الأحوال الاجتماعية و الدينية و غيرها على تنفيذ كل خطة عامة تتخذها عصبة الأمم لمنع الأمراض و مقاومتها .

المادة الرابعة عشر: يتعهد جلالة ملك العراق بأن يتخذ الوسائل اللازمة لسن نظام للآثار القديمة و خلال اثني عشر شهرا من تاريخ العمل بهذه المعاهدة ، و يكفل تنفيذه .

المادة الخامسة عشر : تُعقد اتّفاقية منفردة لتسوية العلاقات المالية بين الفريقين المتعاقدين الساميين ، ينصّ فيها من جهة على تسليم حكومة جلالة ملك بريطانيا إلى العراق ما يتفق عليه من المرافق العامة و على تقديم حكومة جلالة ملك بريطانيا مساعدة مالية حسبما تقتضيه الحاجة إلى العراق ، و ينصّ من جهة أخرى على تصفية حكومة العراق تدريجيا جميع الديون المتكبدة في هذه السبيل .

المادة السادسة عشر : يتعهد جلالة ملك بريطانيا على قدر ما تسمح له تعهداته الدولية بأن لا يضع عقبة ما في سبيل ارتباط دولة العراق لمقاصد جمركية أو غيرها مع من يرغب في ذلك من الدول العربية المجاورة .

.../...

المادة السابعة عشر : في حالة وقوع خلاف ما بين الفريقين الساميين المتعاقدين فيما يتعلق بتفسير نصوص هذه المعاهدة يعرض الأمر على محكمة العدل الدولية الدائمة المنصوص عليها في المادة (14) من قانون عصبة الأمم ، و إذا وُجد في حالة كهذه أن هناك تناقضا في المعاهدة بين النص الانجليزي و العربي ، يعدّ النص الانجليزي هو المعوّل عليه .

المادة الثامنة عشر : تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول حالما تُصدق من قبل الفريقين الساميين المتعاقدين بعد قبولها من المجلس التأسيسي ، و يظل معمولا بها لمدة عشرين سنة ، و عند انتهاء هذه المدّة تُفحص الحالة فإذا ارتأى الفريقان الساميان المتعاقدان أنه لم يبق من حاجة إليها تعدّ منتهية .

المصدر : محمود شاكر ، **التاريخ الاسلامي التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924 – 1991** ، مرجع سابق ، ص ص 64 – 68.

الملحق رقم : 04

نص معاهدة بورتسموث

صاحب الجلالة ملك العراق :

و صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى و ايرلنده و الممتلكات البريطانية وراء البحار ، لما كانا شاعرين برغبة شديدة في توطيد الصداقة و العلاقات الحسنة السائدة بينهما ، و في إقامة هذه العلاقات على أسس أكثر ملائمة لإنماء هذه الصداقة ولما كانا راغبين في عقد معاهدة تحالف جديدة لغرض توطيد العلاقات الودية السائدة بينهما ، و تقوية ما يستطيع كل منهما المساهمة فيه عن طريق التعاون ، و المساعدة المتبادلة ، في سبيل صيانة السلم و الأمن الدوليين ، وفقا لأحكام و مبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، فقد عينا عنهما مندوبين مفوضين :

المادة الأولى : يسود سلم و صداقة دائمين بين صاحب الجلالة ملك العراق و بين صاحب الجلالة البريطانية ، و يستمر الفريقين الساميين المتعاقدين تحالف وثيق توطيدا لصداقتهما و تفاهمهما الودّي ، و صلاتهما الحسنة ، و يتعهّد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن لا يقف في البلاد الأجنبية موقفا لا يتفق و هذا التحالف ، أو قد يخلق مصاعب للفريق الآخر.

المادة الثانية : إذا أدّى أي نزاع بين أحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، و بين فريق ثالث إلى حالة يترتّب عليها خطر قطع العلاقات بتلك الدولة ، يوحّد حينئذ الفريقان الساميان المتعاقدان مساعيهما لتسوية ذلك النزاع بالوسائل السلمية ، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، و لأية تعهدات دولية أخرى يمكن تطبيقها على تلك الحالة .

المادة الثالثة : إذا اشتبك أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في حرب ، رغم أحكام المادة الثانية من هذه المعاهدة ، يبادر حينئذ الفريق السامي المتعاقد الآخر فورا إلى معاونته ، كتدبير للدفاع الإجمالي ، و ذلك دائما وفقا لأحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، و عند وقوع تهديد عدائي محدق يبادر الفريقان الساميان المتعاقدان فورا إلى توحيد المساعي في اتّخاذ تدابير للدفاع المقتضاة .

المادة الرابعة : ليس في هذه المعاهدة ما يرمي بوجه من الوجوه إلى الإخلال ، أو يخلّ بالحقوق و التعهدات المترتبة ، أو التي قد تترتب لأحد الفريقين الساميين المتعاقدين أو عليه ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، أو وفقا لأية اتفاقات أو اتفاقيات أو معاهدات دولية مرعية .

المادة الخامسة : تحل هذه المعاهدة محل معاهدة التحالف الموقع عليها في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر جوان لسنة ثلاثين و تسعمائة بعد الألف الميلادية .

.../...

المادة السادسة : إذا نشأ أي خلاف حول تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة ، و إذا لم يوفق الفريقان الساميان المتعاقدان إلى تسوية هذا الخلاف بالمفاوضة رأسا ، يحال الخلاف إلى محكمة العدل الدولية ، إلا إذا اتفق الفريقان على تسويته بطريقة أخرى .

المادة السابعة : تبرم هذه المعاهدة و تصبح نافذة عند تبادل وثائق الإبرام ، الذي يجب أن يتمّ بأسرع ما يمكن ، و تظل نافذة مدة عشرين سنة من تاريخ تنفيذها ، و في أي وقت كان بعد مرور خمس عشرة سنة من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ، للفريقين الساميين المتعاقدين بناء على طلب أحدهما أن يتفاوضا من أجل تعديلها ، الذي يجب أن ينص فيه على تعاون الفريقين الساميين المتعاقدين المستمر في الدفاع عن مصالحهما المشتركة .

و إقرارا لما تقدّم قد وقّع كل من المندوبين المفوضين على هذه المعاهدة و ختمها بختمه .

المصدر : عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، مصدر سابق ، ج7 ، ص ص 239 – 241 .

الملحق رقم : 05

ميثاق بغداد 1955 م

عن حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثاني ملك العراق ؛

صاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس الوزراء

صاحب المعالي برهان الدين باش أعيان وكيل وزير الخارجية

عن حضرة صاحب الفخامة جلال بابار رئيس الجمهورية التركية ؛

صاحب الفخامة عدنان مندريس رئيس الوزراء

صاحب المعالي البروفيسور فؤاد كوبرولو وزير الخارجية

الذين بعد أن قدّم كل منهم أوراق تفويضه إلى الآخر فوجدها صحيحة ، و مطابقة للأصول ،اتفقوا على ما يلي :

المادة الأولى : يتعاون الفريقان الساميان المتعاقدان ، لغرض صيانة سلامتهما و الدفاع عن كيانهما ، و يجوز أن تثبت التدابير التي يتفقان على اتخاذها لجعل هذا التعاون نافذا باتفاقات خاصة تعقد بين أحدهما و الآخر .

المادة الثانية : لغرض تحقيق التعاون المنصوص عليه في المادة الأولى أعلاه ، و العمل على تأمينه ؛ تقوم السلطة المختصة لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين بتحديد التدابير التي ينبغي اتّخاذها ، عند وضع هذا الميثاق حيز التنفيذ ، و تصبح هذه التدابير معمولا بها حال اقترانها بمصادقة حكومتي الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الثالثة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بالامتناع عن التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأحدهما الأخرى ، و يقومان بفض أي نزاع بينهما بالطريقة السلمية وفقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المادة الرابعة : يؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان أن ليس في أحكام هذا الميثاق ما يتناقض و الالتزامات الدولية التي يرتبط بها أحدهما مع دولة ، أو دولة ثالثة ، كما أنها لا يمكن أن تخل أو أن تغير بما يفهم منه الإخلال بتلك الالتزامات الدولية ، و يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن لا يدخلا في أية التزامات دولية تتعارض و هذا الميثاق .

المادة الخامسة : يكون هذا الميثاق مفتوحا للانضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية ، و غيرها من الدول التي يهمها أمر السلم و الأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة .

.../...

المادة السادسة : يشكل مجلس دائم من الوزراء ، للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الميثاق ، وذلك عندما يبلغ عدد الدول الأطراف في هذا الميثاق ما لا يقلّ عن الأربعة ، و يقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي .

المادة السابعة : يكون هذا الميثاق نافذا لمدة خمس سنوات ، و يعتبر مجددا لمدد أخرى كل منها خمس سنوات ، و لأي طرف متعاقد أن ينسحب بإبلاغ الأطراف الأخرى تحريريا برغبته في ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء أية من المدد المذكورة أعلاه .

المادة الثامنة : يتم إبرام هذا الميثاق من قبل كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، و يجري تبادل وثائق الإبرام في أنقرة بأسرع ما يمكن ، و يعتبر نافذ المفعول من تاريخ تبادل وثائق الإبرام .

المصدر : عبد الرزاق الحسني ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** ، ج9 ، دار الشؤون الثقافية ، (د ،م) ، (د ، ت) ، ص ص 254 – 255 .

البيبليوغـــرافيـــــا

الكتب باللغة العربية

أولا : المصادر :

أ / الوثائق :

1 – دار الكتب و الوثائق ، **تقرير القادات العراقية** ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم 244 ، 1935 .

2– دار الكتب و الوثائق ، **الحملة العسكرية على العراق** ، الوثائق البريطانية / لندن ، ملفة رقم 555 ، 1941 .

ب / المذكرات :

1– مذكرات برسي كوكس و هنري دوبس ، **صفحة من تاريخ العراق الحديث من سنة 1914 إلى سنة 1926 تكوين الحكم الوطني في العراق** ، تع بشير فرجو ، مطبعة الاتّحاد الجديدة ، الموصل ، (د ، ت) .

2– **مذكرات السيد محسن أبو طبيخ 1910 – 1960 ، خمسون عاما من تاريخ العراق السياسي الحديث** ، جم و تح : جميل محسن أبو طبيخ ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، 2001 .

3– **مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي في الحجاز و سوريا 1916 – 1918** ، ط2 ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت (لبنان) ، 1987 .

جـ/ الكتب :

1– (ـــــ ، ـــــ) ، **الجبهة الوطنية في العراق جذورها التاريخية و تطوّرها** ، دار الحرية ، بغداد ، 1971 .

2-الحسني عبد الرزاق ، **أحداث عاصرتها** ، ج1 ، دار الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، 1992 .

3- (ـــــ ، ـــــ) ، **تاريخ العراق السياسي الحديث** ، ج1 ، ج2 ، ج3 ، ط7 ، دار الرافدين للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2008 .

4- (ـــــ ، ـــــ) ، **تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي** ، ج1 ، ج7 ، ج9 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، (د ، م) ، (د ، ت) .

5-زكي مأمون أحمد ، **ازدهار العراق تحت الحكم الملكي 1921 - 1958 دراسة تاريخية ، سياسية ، اجتماعية مقارنة** ، دار الحكمة ، لندن ، 2011 .

6- السعيد عصمت ، **نوري السعيد رجل الدولة و الانسان** ، نيولوك للترجمة و النشر ، كرويدون (بريطانيا) ، 1992 .

7- السويدي توفيق ، **مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق و القضية** العربية ، المركز العلمي للأبحاث و الدراسات الانسانية ، منبر الحرية ، (د ، م) ، 2009 .

8- شريف طارق ابراهيم ، **سيرة حياة الملك فيصل الثاني 1935 – 1958 آخر ملوك العراق** ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، عمان (الاردن) ، 2011 .

9- ولسن أرنولد ، **الثورة العراقية** ، تر جعفر الخياط ، مطبعة دار الكتب ، بيروت (لبنان) ، 1971 .

ثانيا : المراجع

1- أبونا ألبير ، **تاريخ الكنيسة الشرقية من انتشار المسيحية حتى مجيء الاسلام** ، ج1 ، ط2 ، (د ، د) ، بغداد ، 1985 .

2- أحمد ابراهيم خليل ، حميدي جعفر عباس ، **تاريخ العراق المعاصر** ، (د، م) ،الموصل ، 1989 .

3- الأدهمي محمد مظفر ، **الأبعاد القومية لثورة مايس 1941 في العراق** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980 .

4- (ـــــ ، ـــــ) ، **تاريخ الوطن العربي الحديث المنهج و الوقائع** ، دار أيله للنشر والتوزيع ، عمان (الأردن) ، 2010 .

5- بارمتي قسطنطين بيتروفيج ماتفيف ، **الآشوريون و المسألة الآشورية في العصر الحديث** ، دار الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع ، دمشق ، 2000 .

6-بصري مير ، **الوطنية و القومية العربية** ، دار الحكمة ، لندن ، 1999.

7-(ـــــ،ـــــ) ، **أعلام السياسية في العراق الحديث** ، ج1 ، دار الحكمة ، لندن ، 2005.

8- بطاطو حنا ، **العراق الشيوعيون و البعثيون و الضباط الأحرار**، تر عفيف الرزّاز ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت (لبنان) ، 1992 .

9- البوتاني عبد الفتاح علي ، **التطورات السياسية الداخلية في العراق 14 تموز 1958 – 8 شباط 1963** ، دار سبيريز للطباعة و النشر ، دهوك ، كردستان العراق ، 2007 .

10- الجعفري محمد حمدي ، **انقلاب الوصي في العراق** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000 .

11- (ـــــ ، ـــــ) ، **بريطانيا و العراق حقبة من الصراع 1914 – 1958** ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 .

12- حسين خليل ، **التاريخ السياسي للوطن العربي** ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت (لبنان) ، 2012 .

13- حسين عبد الخالق ، **ثورة و زعيم دراسة في ثورة 14 تموز العراقية و عبد الكريم قاسم** ، دار ميزوبوتاميا ، بغداد ، 2007 .

14- فاضل حسين ، **سقوط النظام الملكي في العراق** ، منشورات مكتبة آفاق عربية للنشر والتوزيع ، بغداد ، (د،ت) .

15- الحمدي صابر فالح ، **برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد ، الكويت ، الحجاز ، حائل (1915 – 1923)** ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت (لبنان) ، 2016 .

16- حميدي جعفر عباس ، **التطورات و الاتّجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953 – 1958** ، نشر جامعة بغداد ، 1979 – 1980 .

17- الحيدري رياض رشيد ناجي ، **الآثوريون في العراق 1918 – 1936** ، مطبعة الجيلاوي ، القاهرة ، 1977 .

18- خدوي مجيد ، **العراق الجمهوري** ، دار انتشارات الشريف الوصي ، إيران، 1418هـ.

19- رحمن شهاب أحمد ، **الاغتيالات السياسية في العراق 14 تموز 1958** ، مطبعة الحاج هاشم ، أربيل ، 2013 .

20- رشيد تغريد عبد الزهرة ، **البلاط الملكي في سنواته الملتهبة 1953 – 1958** ، جروس برس ، طرابلس (لبنان) ، دار صادر ، بيروت (لبنان) ، 2004 .

21- الزبيدي ليث عبد الحسن جواد ، **ثورة 14 تموز 1958 في العراق** ، ط2 ، منشورات مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، 1981 .

22- الزهيري زينب عبد الحسن ، **عبد الرحمن عارف و دوره السياسي في العراق 1966 – 1968** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، الأردن (عمان) ، 2012 .

23- الزيدي مفيد ، **التاريخ العربي بين الحداثة و المعاصرة** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، 2010 .

24- السمر عمار علي ، **شمال العراق 1958 – 1975 " دراسة سياسية "** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، بيروت ، 2012 .

25- سمور زهدي عبد المجيد ، **تاريخ العرب المعاصر** ، الشركة العربية للتسويق و التوريدات ، القاهرة (مصر) ، 2008 .

26- السوداني صادق حسن ، **لمحات موجزة من تأريخ نضال الشعب العراقي** ، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام ، الجمهورية العراقية ، 1979 .

27- سوسة أحمد ، **ملامح من التاريخ القديم ليهود العراق** ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بغداد ، 2000 .

28- شاكر محمود ، **التاريخ الاسلامي " التاريخ المعاصر بلاد العراق 1924 – 1991"** ، المكتب الاسلامي ، بيروت ، 1992 .

29- شلاش سعد مهدي ، **حركة القوميين العرب و دورها في التطورات السياسية في العراق 1958 – 1966** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (لبنان) ، 2004 .

30- صفوة نجدة فتحي ، **صالح جبر سيرة سياسية** ، دار الساقي ، بيروت (لبنان)، 2016.

31- طربين أحمد ، **تاريخ المشرق العربي المعاصر** ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، 2007 .

32- طقوش محمد سهيل ، **تاريخ العراق الحديث و المعاصر** ، دار النفائس للطباعة و النشر والتوزيع ، بيروت (لبنان) ، 2015 .

33- عبد المجيد وسيم رفعت ، **العراق الانقلابي الانقلابات الناجحة و الفاشلة في العراق 1921 – 2003** ، دار الجواهري ، بغداد، 2015 .

34- العدول جاسم محمد حسن و آخرون ، **تاريخ الوطن العربي المعاصر** ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، (د ، ت) .

35- العربي محسن محمد المتولي ، **نوري باشا السعيد من البداية إلى النهاية** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت (لبنان) ، 2005 .

36- العقاد صلاح ، **المشرق العربي 1945 – 1958 العراق – سوريا – لبنان** ، معهد البحوث و الدراسات العربية ، (د ، م) ، 1966 – 1967 .

37- العكيدي بشار فتحي جاسم ، **صراع النفوذ البريطاني – الأمريكي في العراق 1939 – 1958 دراسة تاريخية سياسية** ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2011 .

38- (ـــــــ،ـــــــ) ، **موقف العراق من القضايا العربية في الأمم المتحدة 1945 – 1968 دراسة تاريخية سياسية** ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2015 .

39- العمر فاروق صالح ، **حول سياسة بريطانيا في العراق 1913 – 1921** ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، 1977 .

40- غازي حسين ، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية و الامبريالية الأمريكية** ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2005 .

41- الفهد عبد الرزاق مطلك ، **الأحزاب السياسية في العراق** ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت (لبنان) ، 2011 .

42- القوزي محمد علي ، **دراسات في تاريخ العرب المعاصر** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1999 .

43- كورية يعقوب يوسف ، **انجليز في حياة فيصل الأول** ، الأهلية للنشر و التوزيع ، عمان ، 1998 .

44- المحجوبي علي ، **العالم العربي الحديث و المعاصر تخلّف فاستعمار فمقاومة** ، دار محمد علي للنشر ، صقاقس (تونس) ، 2009 .

45- منسى محمود صالح ، **الشرق العربي المعاصر" القسم الأول الهلال الخصيب "** ، (د ، د) ، (د ، م) ، 1990 .

46- الناصري عقيل ، **الجيش و السلطة في العراق الملكي 1921 – 1958** ، دار الحصاد للنشر و التوزيع و الطباعة ، دمشق (سوريا) ، 2000 .

47- نجم زين العابدين شمس الدين ، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان ، 2011 .

48- ياسين نمير طه ، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر** ، دار الفكر ناشرون و موزّعون ، عمان (الأردن) ، 2010.

49- ياغي اسماعيل أحمد ، **تاريخ العالم العربي المعاصر** ، مكتبة العبيكان ، الرياض، 2000.

50- ياغي اسماعيل أحمد ، شاكر محمود ، **تاريخ العالم الاسلامي الحديث و المعاصر 1492 – 1980 الجناح الآسيوي** ، ج1 ، دار المريخ للنشر ، الرياض (المملكة العربية السعودية) ، 1995 .

ثالثا : المجلات و الدوريات

1- تميم محمد علي ، **كركوك خلال الانتداب البريطاني 1921 – 1932** ، كلية التربية ، جامعة كركوك .

2- حسين سرحان غلام ، **<<الأحزاب السياسية و الرأي العام في عهد فيصل الأول>>** ، دراسات وبحوث الوطن العربي ، قسم الدراسات التاريخية ، ع 16 .

3- الخطاب رجاء حسني حسين ، **حول مصرع الملك غازي** ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة بغداد .

4- زويد عبد الرحيم ذو النون ، **<<الاحتلال البريطاني الثاني للعراق عام 1941>>** ، مجلة آداب الفراهيدي ، مؤتمر الآداب الرابع ، ع 4 ، أيلول (سبتمبر) 2010 .

5- الزيدي مفيد ، **<<البعد العربي في الأحزاب السياسية العراقية الاستقلال و الوطني الديمقراطي أنموذجا>>** ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية و الدولية ، جامعة بغداد ، ع 60 .

6- عباس جعفر أصغر ، **<<السياسة البريطانية و التصديق على معاهدة 1922 بين بريطانيا و العراق>>** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية ، كلية التربية للبنات ، مج14 ، ع 9 ، تشرين الأول (أكتوبر) ، 2007 .

7-عبد اللطيف جودت جلال كامل ، **<<التطورات السياسية في العراق 1946 – 1953>>** ، مجلة آداب الفراهيدي ، ع 35 ، سبتمبر 2018 .

8-عطره وئام شاكر غني ، **<<موقف الملك غازي من سياسة بريطانيا اتجاه العراق 1933 – 1939>>** ، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ، مج 26 ، جانفي 2015 .

9-منعم أسامة صاحب ،**<<نشاط الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية 1946 – 1958>>** ، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، مركز بابل للدراسات الحضارية و التاريخية ، مج 5 ، ع 2 ، (د ، ت) .

10- نايل محمد عبد الرحمن ، **<<المعاهدة العراقية البريطانية 1922 و المعاهدة الأردنية البريطانية 1928 دراسة مقارنة >>** ، المجلة الأردنية للتاريخ و الأثار ، مج 10 ، ع 01 ، 2016 .

11- الونداوي مؤيد ابراهيم ، **<<العلاقات العراقية البريطانية 1945 – 1958>>** ، مجلة دراسات تاريخية ، ع 03 ، 2000 .

رابعا : المذكرات و الرسائل الجامعية

1-البديري مهند كاظم رشيد ، **الجيش العراقي تطوره و أثره السياسي 1941 – 1958** ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، إشراف ربيع حيدر طاهر الموسوي ، كلية الآداب ، جامعة الكوفة ، 2011 .

2-الجبوري طه خلف محمد ، **موقف الأحزاب السياسية و القوى الوطنية من قضية النفط في العراق 1951 – 1968 دراسة تاريخية** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف خلف السامرائي ، كلية التربية ، جامعة تكريت ، 2005 .

3-الجبوري وسن صاحب عيدان ، **وثائق ثورة العشرين في كتابات كامل سلمان الجبوري "دراسة تحليلية "** ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر ، إشراف علاء حسين الرهيمي ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، 2011 .

4-الحسناوي أثير رزاق نعيم ، **الحركة الطلابية في صراع الأحزاب السياسية العراقية 1948 – 1963** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف مؤيد شاكر كاظم الطائي ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار ، 2015 .

5-رضا فاضل محمد ، **الانتخابات النيابية في العراق 1933 – 1958** ، أطروحة دكتوراه في فلسفة في التاريخ المعاصر ، إشراف عباس حميدي ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، 2012 .

6-الركابي قابل محسن كاظم ، **الحياة الحزبية في العراق " 1958 – 1968 دراسة تاريخية** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف نوري عبد الحميد خليل ، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، 2011 .

7-السعدي فاطمة صادق عباس ، **صالح جبر و دوره السياسي في العراق حتى عام 1957** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف علاء جاسم محمد الحربي ، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2005 .

8-الشامي رحيم حسن محمد ، **حزب الأمة الاشتراكي 1951 – 1954 دراسة تاريخية** ، ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف مؤيد شاكر كاظم الطائي ، كلية الآداب ، جامعة ذي قار .

9-الطائي سفانة هزاع اسماعيل حمودي ، **الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920 – 1932** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف محمد علي داهش ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2002 .

10- عبد اللطيف عبد المجيد كامل ، **دور فيصل في تأسيس الدولة العراقية الحديثة 1921-1933** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، إشراف كمال مظهر أحمد ، جامعة المستنصرية ، 1990 .

11- العزاوي محمد صبري ابراهيم ، **الوحدة الوطنية و النظام السياسي العراقي دراسة في المعوقات و الحلول** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، إشراف عبد الجبار أحمد عبد الله ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2007 .

12- الكبيسي عبد القادر فرحان يوسف علاوي ، **موقف بريطانيا تجاه تدخل الجيش في السياسة العراقية 1936 – 1958** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، إشراف جمال هاشم أحمد ذويب ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الأنبار ، 2017 .

13- المحمداوي غصون مزهر حسين ، **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية في العراق للفترة 1958 – 1968** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ المعاصر، إشراف عبد الرزاق مطلك الفهد ، كلية التربية للبنات ، جامعة بغداد ، 2005 .

14- المحمدي عماد خميس حمزة منسي ، **حزب الإخاء الوطني و دوره السياسي في العراق 1930 – 1935** ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف علي حسين علي العلواني ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة الأنبار ، العراق ، 2013 .

15- المشهداني علي محمد كريم ، **الاتجاهات الفكرية و السياسية في العراق من عام 1958 و حتى عام 1968 (دراسة تاريخية تحليلية)** ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، إشراف خيرية عبد الصاحب ، جامعة المستنصرية ، بغداد ، 2004.

خامسا : المعاجم و الموسوعات

1- الزبيدي حسن لطيف كاظم ، **موسوعة السياسة العراقية مفاهيم ، أحداث ، أحزاب ، شخصيات** ، ط2 ، العارف للمطبوعات ، بيروت (لبنان) ، 2013 .

2-زيتون وضاح ، **معجم المصطلحات السياسية** ، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان (الأردن) ، 2010 ، ص 115 .

3-الكيالي عبد الوهاب ، **موسوعة السياسة** ، ج1 ، ج3 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، دار الهدى ، بيروت.

4-المشاعلى محمد برهام ، **الموسوعة السياسية و الاقتصادية** ، دار الأحمدي للنشر ، القاهرة، 2007 .

الكتب باللغات الأجنبية :

1-Ali a Allawi , **faisal 1 of iraq** , yale university press , london , 2014 .

2- Halla Fatah , Frank Caso **, A Brief History Of Iraq** , An imprint of infobase publishing , New York , 2009.

3- Peter Sluglett , **Britain In Iraq contriving King and Country** , I.B.Tauris , london , 2007.

فهـرس المحتويات

العنـــــوان	الصفحة
شكر و عرفان	/
مقدمة	أ – ح
الفصل الأول : الأوضاع السياسية في العراق 1920 – 1932 م	8 – 33
أولا : الأوضاع السياسية في العراق 1920 – 1924 م	8
1–الاحتلال البريطاني للعراق و قيام ثورة العشرين 1920 م	8
2–تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة و قيام الحكم الملكي 1921 م	11
3–إجازة الأحزاب السياسية 1922 م	16
4–المعاهدة العراقية–البريطانية لعام 1922 م و انتخاب المجلس التأسيسي	19
ثانيا : الأوضاع السياسية في العراق 1925 – 1932 م	22
1–تشكيل الأحزاب البرلمانية	22
2–المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1930 م	28
3–استقلال العراق و دخوله عصبة الأمم 1932 م	30
الفصل الثاني : الاضطرابات السياسية في العراق 1933 – 1945 م	35 – 55
أولا : الأوضاع السياسية في العراق 1933 – 1936 م	35
1–التمرد الآثوري 1933 م	35
2–تتويج الأمير غازي ملكا على العراق 1933 م	38
3–انقلاب بكر صدقي 1936 م	41
ثانيا : تطور الأوضاع السياسية في العراق 1937 – 1945 م	45
1–تولي الأمير عبد الإله الوصاية على عرش العراق 1939 م	45
2–حركة رشيد عالي الكيلاني 1941 م	48
3–الأوضاع السياسية في العراق 1941 – 1945 م	52

الفصل الثالث : التحولات السياسية في العراق 1946 – 1958 م	57 – 85
أولا : الحالة السياسية في العراق 1946 – 1951 م	57
1–عودة الأحزاب السياسية 1946 م	57
2–معاهدة بورتسموث 1948 م	64
3–الهيمنة البريطانية على الجيش العراقي 1949 – 1951 م	68
ثانيا : أثر تدخل الجيش العراقي في السياسة 1952 – 1958 م	70
1–ظهور تنظيم الضباط الأحرار 1952 م	70
2–حلف بغداد 1955 م	74
3–جبهة الاتّحاد الوطني 1957 م	77
4–سقوط الملكية و إعلان الجمهورية (ثورة 14 جويلية 1958 م)	81
خاتمة	87
الملاحق	92
البيبليوغرافيا	105
فهرس المحتويات	117